في

إقتصاديات السكان

إعداد

دكتور عبد الحميد الغزالي

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

الناشر

وكالة المطبوعات

٢٧ شارع فهد السالم - الكويت

التصوير الأول ١٩٧٣

هذه الصفحات

تشكل الصفحات التالية تقديم لمذكراتى فى اقتصاديات السكان ، وعرض لأولى هذه المذكرات ، وهى عن النظرية المالتوسية العامة فى السكان والتنمية الاقتصادية . ولقد كانت هذه المذكرات أساس المحاضرات التى ألقيتها خلال العام الدراسى ٦٨/١٩٦٩ على طلاب البكالوريوس (شعبتى الاقتصاد والسياسة) بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، والتى تمثل جزءا من محاضرات الاقتصاد الاجتماعى .

وإنى إذ أشكر طلاب العام الماضى لما أبدوه من تساؤلات واستفسارات ساعدت فى إخراج هذه المذكرة فى ثوب أفضل ، أؤكد لطلاب هذا العام أنه لا مفر من اعتمادهم على ما يأخذونه من مذكرات فى أثناء المحاضرات عن الجزء المتبقى من موضوعات اقتصاديات السكان ، وكذلك عن الجـــزء الخاص باقتصاديات الرفاهة ، بجانب محاولتهم الرجوع إلى بعض المراجع التى سأذكرها فى نهاية كل موضوع — كما فعل زملاؤهم فى العام الماضى .

وقد يتعجب القارىء الخارجى — بالنسبه للجامعة — من هذا التأكيد . ولكنى أؤكد له ، بدوره ، أن هذا العجب سيزول تماماً إذا ما حاول التعرف على ظروف الطالب الجامعى والأستاذ الجامعى والمكتبة الجامعية والحياة الجامعية، بل ، ووضع الجامعة فى مجتمعنا الذى يتكلم كثيراً عن أهمية العلم وضرورته فى مرحلتنا الراهنة ، ولا يفعل — بكل أسف — إلا النذر الضئيل نسبياً ، حيال انتشاره بصورة جدية ونافعة .

عبد الحميد الغزالى

تنويـــه

قمت بتصوير هذا الكتاب بدون أي تغيير ، وذلك توخياً لسرعة توافره في ايدي طلاب السنة الثالثة - قسم الاقتصاد - كلية التجارة ، جامعة الكويت ، في الفصل الدراسي الأول من هذا العام .

المؤلف

الكويت في ١٥ سبتمبر ١٩٧٣ د . عبد الحميد الغزالي

أساسيات الموضوع

النقطة الأساسية :

التغير الديمجرافى والتطور الاقتصادى ، مع الإشارة بصفة خاصة للحالة المصرية .

مقدمة

وتشمل أهمية الموضوع وعناصره الأساسية ، مع التركيز على الجانب الاقتصادى — دون الجانب الديمجرافى — للمسألة السكانية .

الجزء الأول

المسألة السكانية من الناحية النظرية

الباب الاول (أو المذكرة الأولى) :

المالثوسية .

الفصل الاول :

الفكر الديمجرافى قبل مالثوس

الفصل الثانى:

أساسيات الفكر المالثوسى عن السكان .

الفصل الثالث :

تقييم للمالثوسية .

الفصل الرابع :

الفكر الديمجرافى بعد مالثوس .

الفصل الثانى :

الهيكل الاقتصادى المصرى والتركيب السكانى قبيل عملية التنمية المخططة .

الفصل الثالث :

المشكلة السكانية بعد مرور خمسة عشر عاماً من التنمية المخططة .

خاتمة :

وتشمل تلخيص النقاط الأساسية للموضوع وتقييم عام للمشكلة على المستويين النظرى والتطبيقى ، مع التركيز على الحالة المصرية .

تمهيد

حول دراسة موضوع السكان :

يمثل موضوع السكان جزءاً هاماً من مقرر الاقتصاد الاجتماعى فى مرحلة البكالوريوس لقسمى الاقتصاد والعلوم السياسية .

وتشكل ، فى الواقع ، دراسة السكان فى هذه المرحلة صعوبة حقيقية من ناحية هيئة التدريس ومن ناحية الدارسين . فمن الناحية الأولى ، يعتقد بعض أفراد هذه الفئة — وكنت إلى وقت قريب منهم — أن الصعوبة تنشأ لأحد أو كل الأسباب التالية :

١ — عدم استطاعة إضافة جديد لما تضمنته مقررات السنوات السابقة من إشارات عابرة أو تعرض مباشر عن السكان .

٢ — توهم إلمام الدارسين للنقاط الأساسية التى تطرح ، عادة ، عند مناقشة هذا الموضوع — من دراستهم لمقرراتهم السابقة أو لاطلاعهم على ما يصدر من وسائل الإعلام المختلفة من معلومات وبيانات وصفية عامة .

٣ — الاعتقاد غير السليم بثانوية هذا الموضوع على المستوى الأكاديمى ، ومن ثم خشية البعض ، بغض النظر عن تخصصاتهم ، أن تمس سمعتهم العلمية ! ، إذا ما تعرضوا له .

٤ — إدراك مدى تشابك وترابط هذا الموضوع بمختلف العلوم الإنسانية ، مما يجعل محاولة معالجته معالجة موضوعية متكاملة ضرباً من شبه المستحيل ، على الأقل ، بالنسبة لباحث بمفرده .

فى الواقع ، لسنا فى حاجة إلى التعليق على السبب الأول والثانى والثالث . وكل ما سنفعله هو أننا سنحاول أن تكون معالجتنا خطوة أولى نحو تغيير ولو جزء

بسيط من هذه الاعتقادات . ودعنا نقرر ، فى البداية ، أن هذه المعالجة ، رغم ما بذل فيها من مجهود ، تعد ، فى الحقيقة ، مدخلا للدراسات السكانية المتخصصة والمتعمقة . أما السبب الرابع ، ففيه قدر كبير من الصحة . وهنا يأتى التحفظ الأساسى لهذه المعالجة ، وهو أنها ستركز على الناحية الاقتصادية للموضوع ، لا لعدم أهمية الجوانب الأخرى للموضوع (من ديمجرافية ، واجتماعية ، وسياسية ، ووراثية ، وفسيولوجية ، وسيكولوجية ، وعسكرية ، الخ ...) ، ولكن للتخصص الضيق للمعالج نفسه من ناحية ، ولضيق الوقت المقرر للمعالجة من ناحية أخرى .

أما من الناحية الثانية ـ جانب الدارسين ـ فتنشأ الصعوبة أساسا من توهم الإلمام بكل النقاط الهامة للموضوع ، ومن ثم يوجد خطر حقيقى يتمثل فى احتمال رفض أى إضافات جديدة للموضوع . فمن كثرة تكرار وسماع وقراءة « أن المشكلة السكانية خطيرة » و « نظرية مالثوس للسكان » و « الضوابط الإيجابية والمانعة » ... الخ ، منذ انتظامهم فى الحياة المدرسية ، وبعد أن مسوا الموضوع فى السنة الأولى فى مقررات مبادىء الاقتصاد ، والموارد الاقتصادية ، والتاريخ الاقتصادى ، وفى السنة الثانية فى مقررات الإحصاء التطبيقى وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وفى السنة الثالثة فى مقررات التنمية الاقتصادية والاقتصاد الزراعى ، واقتصاديات ج. ع. م. والشرق الأوسط ، وفى الجزء الأول من السنة الرابعة فى مقررات تاريخ الفكر الاقتصادى والتخطيط الاقتصادى واقتصاديات أفريقيا ـ ظن البعض أن ما دُرِّس فى هذه المقررات هو كل ما يشمله موضوع السكان من معلومات تستحق المعرفة . الغريب أن هذا الموضوع بالذات يعانى مما يعانيه علم الاقتصاد ككل . فكما تعرفون من أهم أسباب صعوبة علم الاقتصاد هو كثرة مدعى الإلمام بأساسياته . كذلك السكان . بل إن مالثوس نفسه

تعرض لنقد شديد من أناس لم يكلفوا أنفسهم مشقة قراءة ما كتبه قبل أن ينتقدوه .

وعلى أية حال ، سنحاول أن نقدم فى هذه المعالجة موضوعا متكاملا ، قد يجد البعض فيه مساعدة لربط معلوماتهم المتفرقة فى موضوع واحد متناسق !

وثمة صعوبة أخرى . . . وهى قابلية البعض لشىء من التحليل الإحصائى والرياضى وعدم قابلية البعض لمثل هذا النوع من التحليل . وإزاء هذه الصعوبة ، سنحاول أن نتمسك بأهداب المنهجية فى علم الاقتصاد والتى من أساسياتها أن الرياضة والإحصاء ما هما إلا أداتان من أدوات التحليل تستخدمان لشرح فكرة أو إثبات فرض أو تبرير نظرية لذهن القارىء أو المستمع ، وليسا لزيادة الأمور تعقيداً . ومن ثم فسنستخدمها بالقدر اللازم لزيادة الإيضاح .

تنبيه :

١ ـ كتب التمهيد السابق على أساس العرض الأصلى للنقاط الأساسية ، ولكن بعد أن حذفت نقاط كثيرة لم يعد هناك مبرر قوى لما جاء فيه من طموح نحو معالجة تفصيلية .

٢ ـ يختلف ـ فى رأينا ـ الكتاب أو البحث عن المذكرات من ناحية التوثيق ، فبينما النوعان الأولان يحتاجان إلى توثيق تفصيلى فى المتن ، يُكتفى فى المذكرات بذكر المصادر الأصلية فى نهاية كل فصل ـ على أساس أن هذا الوضع قد يشجع الفضول العلمى لدى الدارسين فيجعلهم يرجعوا إلى المصادر الأصلية .

مقـــدمة

إن أهمية المسألة السكانية لا تحتاج ، فى الواقع ، إلى إثبات . ولقد شغلت هذه المسألة اهتمام الساسة والفلاسفة منذ أقدم العصور ، وما زالت تحتل مكاناً مرموقاً من الناحية النظرية والتطبيقية فى الدراسات الاجتماعية المعاصرة .

وسترتكز معالجتنا للمسألة السكانية على العلاقة بين التغير الاقتصادى والتغير السكانى بصفة عامة ، وعلى العلاقة بين التنمية الاقتصادية والنمو السكانى بصفة خاصة .

وليست العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتغير السكانى علاقة بسيطة ، من السهل تفسيرها ، كما أنها ليست ثابتة بالضرورة على مر السنين . فلقد حاول الاقتصاديون الكلاسيك تفسير هذه العلاقة . ولكن أثبتت الأحداث مدى بساطة تعميماتهم ، وبعدها عن الواقع – ربما ، باستثناء أعمال مالثوس . وعندئذ ترك معظم الاقتصاديين هذه النقطة بالمرة ، أو حاولوا إعادة صياغة ما يتصل بها من أفكار كلاسيكية . ومع ذلك ، فالعلاقة ، فى حقيقة الأمر ، موجودة . وسنحاول فى هذه المعالجة القصيرة أن نوضح معالم الطريق لدراسة هذه العلاقة أمام طلاب الاقتصاد والسياسة .

لقد تغيرت نظرة الاقتصاديين للجوانب الديمجرافية لمشكلتهم من وقت لآخر . فبالنسبة للكلاسيك ، أمثال مالثوس وجون إستيوارت ميل ، كانت هذه الجوانب جزءاً أساسياً من أجزاء النظرية الاقتصادية . ولما تطورت النظرية وانتقلت إلى التركيز على المشكلات قصيرة الأجل ، سقط متغير النمو السكانى من الصورة أو النموذج الاقتصادى ، ذلك لأنه فى الفترة القصيرة لا يعد هذا المتغير ذا أهمية . ولكن خلال الثلاثينيات من هذا القرن ، عند ما كانت مشكلة

البطالة هى الشغل الشاغل للاقتصاديين ، عاد جانب النمو السكانى ، بطريقة عكسية ، كجزء من نظرية الركود . فى هذه الحالة ، كان عدم وجود نمو سكانى كاف أحد الأسباب الرئيسية لتدهور الأحوال الاقتصادية . ولكن عودة العامل السكانى كانت من الباب الخلفى ، وكانت مقبولة فقط على أساس أنها عامل خارجى ، وليست من المتغيرات الأساسية للنموذج . وعلى أحسن الفروض ، كان ينظر إلى النمو السكانى على أنه متغير مستقل له علاقة بتحديد الطلب الفعال . وبالتأكيد ، لم يصبح جزءاً أساسياً من النظرية العامة للعمالة .

ومن ثم ، أبعدت المسألة السكانية تدريجياً من ميدان دراسات الاقتصاديين . وكان يبدو أن النمو السكانى يتعلق بالزواج والإنجاب ، ومن ثم كان استبعاده من ميدان الاقتصادى إلى تخصص رجل الاجتماع أمراً مبرراً . ولكن ما إن نعود ، كاقتصاديين ، لبحث مشكلات ذات طبيعة طويلة الأجل كمشكلة التنمية الاقتصادية ، وجود هذا العنصر الغريب ، والذى استبعد تماماً من دراساتنا وأفكارنا فى حالة اهتمامنا بالمشكلات قصيرة الأجل – يصبح أمراً واجباً للمرة الثانية . ولكن لا يوجد فى الكتابات الاقتصادية المعاصرة ما يكفى لتبرير اعتبار عامل السكان متغير أساسى فى النموذج الاقتصادى . فكل ما يقدمـــــه معظم الاقتصاديين لتغير السكان هو اعتباره متغيراً مستقلاً . بل إن بعضهم ما زال يعتبره عاملاً ثانوياً ، يمسه مساً سريعاً عند مناقشة مشكلات النمو الاقتصادى .

وبالطبع ، توجد آراء متطرفة حيال النمو السكانى . فالكتاب الاشتراكيون والماركسيون إما أنكروا وجود عنصر السكان كمحدد هام لمستوى النشاط الاقتصادى ، أو أعلنوا أنه خرافة برجوازية قصد بها شغل الانتباه عن الأسباب الحقيقية لانخفاض مستوى المعيشة .

والوضع الذى سنتخذه فى هذه المعالجة هو اعتبار متغير السكان ذا أهمية .

ويمكن فهم وتقييم هذه الأهمية بدقة فقط ، إذا ما عولج هذا المتغير على أنه متغير داخلى وأساسى للنموذج الذى يفسر ميكانيـكية النشاط الاقتصادى القومى .

ولـكى نوضح صحة وأهمية هذه الطريقة لعرض المسألة السكانيـة ، دعنا نفحص بعض الطرق الأخرى فى معالجة المتغير السكانى ، والتى نعتقد بعدم صحتها . هذه الطرق هى :

١ — طريقة الـكثافات الحالية المقارنة للسكان .

٢ — طريقة انفصال المشكلة السكانية عن المشكلة الاقتصادية .

٣ — طريقة النمو السكانى المستقل .

وبالطبع ، يوجد العديد من الطرق التى نشك فى صحتها ، ولـكننا لن نتعرض لها ، وإلا أضعنا الـكثير من الجهد فى مناقشات سلبية عقيمة . واقتصارنا على الطرق الثلاث سالفة الذكر مؤسس على أن هذه الطرق تبدو ، لأول وهلة ، وكأنها معقولة . وبالتأكيد ، تعتبر هذه الطرق من أكثر الطرق قابلية للدفاع ، وبالتالى أكثرها صعوبة فى التفنيد . ففى الواقع ، هذه الطرق الثلاث غير جامدة ولا متعصبة ، وكلها ، على الأقل ، تتميز باعترافها بإمكانية وجود جانب سكانى لمشكلة التخلف الاقتصادى .

فالطريقة الاولى تبدو وكأنها أكثر الطرق الثلاث منطقاً . وتتضمن هذه الطريقة مقارنة نسب عدد السكان إلى الأرض التى يعيشون بها فى دول مختلفة ، وتحاول على هذا الأساس الوصول إلى نتائج واستنتاجات عن أهمية « الضغط السكانى » فى هذه الدول . ومن ثم اشتقت مصطلحات « التضخم السكانى » ، و « الخفة السكانية » ، والمناطق « المكتظة بالسكان » ، الخ ... والمشكلة الأساسية التى تجابه هذه الطريقة هى الصعوبة الإحصائية المعروفة والخاصة

بإيجاد أراض ذات صفات متساوية لكي تصح المقارنة . أو بمعنى آخر ، إذا كان لا بد من مقارنة هذه النسب ، إذاً لا بد من اكتشاف طريقة لترجمة مساحات الأراضى التى تختلف اختلافاً جذرياً فى نوع التربة ، فى الخصوبة ، فى درجة الأمطار ، فى درجة الحرارة ، الخ ... ، إلى وحدات متكافئة الصفات ومتجانسة . وحتى بعد التغلب على صعوبة تحويل الموارد الطبيعية المختلفة إلى وحدات قياسية متجانسة ، تظل هذه الطريقة تعانى من خطأ جذرى ، يتمثل فى سوء تفسير درجات التضخم والخفة السكانية .

ودعنا نحاول معرفة ما تقدمه هذه الطريقة من معلومات عن العامل السكانى فى البلاد موضع المقارنة . لنفرض ، مثلا ، أن الكثافة السكانية فى البلد « ا » تبلغ ٤٠٠ شخص عن كل كليو متر مربع ، وفى البلد «ب» تصل إلى ٣٠٠ شخص عن كل كليو متر مربع متكافىء فى الصفات ، وفى البلد « ج » ٢٠٠ شخص عن كل كليو متر مربع من وحدات الأرض المتكافئة والمتجانسة . من هذه البيانات ، قد يستنتج المرء أنه إذا كانت أية بلد تعانى من الضغط السكانى فستكون البلد « ا » ، وأنه لا يمكن القول أن « ج » تعانى من تضخم سكانى أكبر من « ا » . والآن ، لنفترض أن هذه الدول الثلاث تمر بمراحل مختلفة من النمو الاقتصادى — الدولة « ا » هى الدولة الأكثر تقدماً والدولة « ج » هى الأقل . ومن ثم ، يمكن القول أنه مهما كان سبب تخلف الدولة « ج » اقتصادياً ، فإنه بالتأكيد لا يمكن إرجاعه إلى الضغط السكانى . ولكن هذا الاستنتاج قد يكون خاطئاً تماماً ، والافتراض العكسى صحيح .

وتكمن الصعوبة فى هذا الشأن فى المعنى الذى نعطيه للضغط السكانى . ولقد افترضنا التغلب على الصعوبة الإحصائية الخاصة بتوحيد أساس المقارنة للموارد الطبيعية أو لوحدات الأرض المختلفة . ولكن لكى نفعل ذلك ، لا بد أن نفترض

ثبات مستوى التكنولوجيا . وبمعنى آخر ، نفترض أن فنون استغلال الموارد الطبيعية واحدة فى الحالات الثلاث . ومن ثم ، فالذى تعنيه المقارنة هو أنه إذا ما كانت لدى الدول الثلاث قدرات متساوية على استغلال الموارد ، فى وقت عقد هذه المقارنة ، فإن الدولة « ا » هى الأكثر اكتظاظاً بالسكان ، ثم الدولة «ب» ، فالدولة « جـ » . ولكن إذا كانت هذه الدول تمر بمراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية ، فإنه بالتأكيد لا يمكن القول أن كل واحدة منها لها نفس القدرة على استغلال الموارد كما للأخريين . وليس من المعقول أيضا أن نفترض ، إذا ما حدث وكانت الدول الثلاث لها نفس القدرة على استغلال مواردها ، أن إحصاءات الكثافة السكانية ستكون متساوية لهذه الدول .

النقطة الأساسية هنا هى أننا لا نريد إعطاء الانطباع بأن إحصاءات الكثافة السكانية لا معنى لها . فهذا أمر بعيد كل البعد عن هدفنا . كل ما نريد قوله ، فى الواقع ، هو أنه يجب أن نكون حريصين على معرفة أنواع الأسئلة التى يمكن لهذه الإحصاءات أن تعالجها وأنواع الأسئلة التى لا يمكن لها ذلك . فمثلا ، هذه الإحصاءات لا يمكن أن تقدم لنا معلومات عن أهمية المشكلة السكانية فى بلد ما . فغالباً ما نسمع أن مشكلة التنمية الاقتصادية فى البلاد التى يفرض أنها تعانى تضخماً سكانياً فى الشرق الأقصى والشرق الأوسط تختلف تماماً عنها فى البلاد التى يفترض أنها تعانى خفة سكانية فى أمريكا اللاتينية ووسط أفريقيا . ولكن ليس هذا بالضرورة صحيحاً . فمن حيث المبدأ ، قد يكون النمو السكانى مشكلة أكثر صعوبة فى البلاد ذات الخفة السكانية . فالافتراض السابق قد يكون صحيحاً فقط إذا ما أمكن إثبات أن ما تسمى بالبلاد ذات الخفة السكانية لديها قدرات متساوية فى استغلال الموارد ونفس احتمالات النمو السكاني تماماً مثل البلاد ذات التضخم السكاني .

ولنعد إلى مثالنا عن الدول « ا » ، و «ب» ، و « ج » ، والذى نعرف منه أن « ج » هى أكثر الدول الثلاث خفة سكانية . بصفة عامة ، يمكن القول أن هناك ثلاث عوامل هامة فى تحديد أبعاد المشكلة التى تنشأ عن النمو السكانى . هذه العوامل هى : (١) مدى تعرض الاقتصاد لتناقص الغلة ، (٢) احتمالات النمو السكانى ، و (٣) طبيعة وإمكانية نمو رأس المال . فلنفرض أن الدولة « ج » تعانى بشدة من ظاهرة تناقص الغلة . والآن من الممكن جداً أن الدولة « ج » قد تتجاوب أكثر فى صورة نمو سكانى متزايد لحافز ما ، عن الدولتين الأخريين . كما أنه من الممكن أيضا أن الإضافات الرأسمالية فى الدولة « ج » الضرورية لزيادة الدخل القومى تخضع لتناقص الغلة بصورة أكبر منها فى الدولة « ا » أو بمعنى أصح ، لا تستطيع أن تغير من درجة خضوع الاقتصاد لظاهرة تناقص الغلة والتى تعد ، نسبياً ، أكبر منها فى الدولة «ا» . من هذه الظروف مجتمعة ، يمكن القول أن آثار النمو السكانى تعد أكثر أهمية فى الدولة « ج » عنها فى الدولة « ا » أو «ب» . ومن ثم ، فإحصاءات الكثافات الحالية للسكان لا تعطينا ، فى الواقع ، إلا النذر الضئيل عن العقبات الحقيقية للتنمية ومركز السكان منها .

أساساً ، قد لا يكون من المقبول أو المعقول أن نقارن كثافات سكانية لمناطق مختلفة ، إذا ما كانت طرق وفنون الإنتاج فى هذه المناطق على مستويات مختلفة . لنفرض أن الدولة « ج » تستخدم الأسلوب « س » ، المناسب لمعرفتها الفنية وما لديها من رأس مال ؛ بينما الدولة « ا » تسير على أسلوب أكثر تقدماً «ص» مناسب مع رأس مالها وخبرتها الفنية . فالمقارنة المناسبة للحصول على بعض المعلومات عن « الضغط السكانى النسبى » فى البلدين هى بين الكثافة السكانية فى الدولة « ا » والكثافة السكانية فى الدولة « ج » عند ما يتقدم أسلوب « ج »

الإنتاجى ويصبح « ص » ، ويزداد رأس المال تبعاً لذلك . هذه ، بالطبع ، مقارنة مختلفة تماماً عن المقارنة العادية والتى ذكرناها فى أول هذه المناقشة . هذا الوضع يتضح من مقارنة ، مثلا ، الكثافة السكانية للهنود الأمريكيين بالكثافة السكانية للمستوطنين البيض الذين حلوا محلهم . فلا شك أن الكثافة السكانية الخام ... كانت فى صالح الهندى الأمريكى ، بمعنى أن الكثافة السكانية كانت أقل بكثير منها فى عهد المستوطنين البيض . ولكن ، إذا ما أخذنا فى الاعتبار مستوى التكنولوجيا السائد ، سنجد أنه ليس من المستبعد إطلاقاً أن السكان من الهنود كانوا يعانون من ضغط سكانى كبير ؛ فى حين أن المستوطنين البيض ، بفنونهم الإنتاجية المتقدمة ، لم يتعرضوا لمثل هذا الضغط .

الطريقة الثانية ترتكز أساساً على اعتبار المشكلة السكانية مشكلة مستقلة عن المشكلة العامة للتنمية الاقتصادية . فكثيراً ما نجد كتاباً عن مشكلة التنمية يمسون الجانب السكانى مساً سريعاً دون معالجته كجزء من تحليلهم للمشكلة . وكما ذكرنا فى بداية هذه المناقشة ، أن ميزة هذه الطريقة ــ والتى تشترك فيها مع الطريقتين الأخريين ــ أنها تسلم بكون النمو السكانى جزءاً من مشكلة التنمية . ولكن غالباً ما يكون التركيز على واحد أو أكثر من التوصيات الخاصة بضرورة العمل على خفض معدل المواليد . فيبدو أن كل ما تقوله هذه الطريقة عن المسألة السكانية وعلاقتها بالتنمية هو أنه إذا ما حدد معدل نمو السكان فإنه سيكون هناك فرصة طيبة لدفع عجلة التنميـــــة الاقتصادية على أساس الإجراءات الأخرى الممكن اقتراحها . لأول وهلة ، قد يبدو هذا اتجاها معقولا نحو معالجة المشكلة ، ومع ذلك فالفرض الأساسى غير صحيح . وأكثر من ذلك ، قد يؤدى إلى توصيات خاطئة . فالفرض الأساسى لهذه الطريقة هو إمكانية معالجة مشكلة تحديد النمو السكانى ومشكلة التنمية الاقتصادية منفصلتين بعضهما عن بعض . فالحلقة المفقودة

فى هذا التحليل هو إمكانية تناقض التوصيات الخاصة بكل مشكلة مع التوصيات الخاصة بالمشكلة الأخرى . فالإجراءات المقترحة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية قد تؤدى إلى زيادة النمو السكانى، ومن ثم قد تنقص من مقدرة الاقتصاد القومى على الحد من هذا النمو . بينما الإجراءات الخاصة بالحد من معدل نمو السكان قد تؤدى إلى عرقلة عملية التنمية الاقتصادية .

فالحلقة المفقودة ، إذاً ، فى هذا التحليل المرتكز على الطريقة المستقلة للمشكلة السكانية هى العلاقة بين البيئـــــة الصحية (أو المناسبة) للتنمية الاقتصادية وأثر هذا المناخ الإنمائى على نمو السكان . فمثلا ، الانخفاض المستمر والهام فى معدلات الخصوبة لم يتحقق على الإطلاق — حتى الآن — فى اقتصاد قائم أساساً على النشاط الزراعى . ومع ذلك ، يجد المرء فى كتابات كثيرة حول التنمية الاقتصادية وفى توصيات عديدة لتجارب إنمائية ، تحبيذ التنمية الزراعية فى حالة عدم وجود فرص للتصنيع . وبغض النظر عن الهجرة ، فبقدر نجاح التنمية الزراعية ستكون الزيادة فى معدل النمو السكانى ، والتى بدورها قد تعوق النمو المستقبل لمتوسط دخل الفرد ، ومن ثم تحد من معدلات التكوين الرأسمالى فى المستقبل ، وبالتالى تعرقل عملية التنمية بأسرها . وباختصار ، تسلم هذه الطريقة بالعلاقة بين النمو السكانى واحتمالات التنمية ، ولكنها تهمل علاقة متساوية فى الأهمية وهى العلاقة بين آثار التنمية ومعدل نمو السكان .

وأخيراً ، **الطريقة الثالثة** تفترض معدل لنمو السكان مستقل عن عملية التنمية الاقتصادية . هذه الطريقة ، فى الواقع ، أيسر فى التفنيد عن الطريقتين السابقتين . ففى الطريقة الثانية ، كنا نفند الاعتقاد القائل بأنه فى الإمكان التأثير على معدل النمو السكانى بغض النظر عن التنمية الاقتصادية . وفى هذه الطريقة ، فإننا نناقش الاعتقاد القائل بأن النمو السكانى سيستمر بمعدل معين أو بنمط محدد دون ما اعتبار

لما يحدث للنشاط الاقتصادى . فليس هنا حجة تخفيض معدل النمو السكانى « تخفيضاً لا تأثير له » على التنمية الاقتصادية . بل يوجد فقط الفرض ، المتضمن عادة فى خطط التنمية الاقتصادية ، بسريان معدل معين للنمو السكانى ـ معتمداً ، إذا كان يعتمد على شىء ، على المعدلات الجارية أو المعاصرة .

هذا الوضع يعتمد أساساً على جزء من الحقيقة ، يمكن بسهولة المبالغة فى عرضه . أساس هذا الجزء من الحقيقة هو أن بعض العوامل التى تؤثر فى نمو السكان تعتبر مستقلة عن الظروف الاقتصادية . هذا ، فى الواقع ، صحيح بالنسبة للاكتشافات الطبية والبيولوجية والتى ، إذا ما طبقت ، يمكن أن تخفض معدلات الوفيات . هذه الاكتشافات يمكن ، إلى حد ما ، تطبيقها بغض النظر عن معدل النمو الاقتصادى ، وذلك عن طريق تحويل جزء من الإيرادات الحكومية إلى إجراءات الصحة العامة . وفى الحالات التى اتخذت فيها مثل هذه الإجراءات ، وكانت ناجحة ، كانت النتيجة انخفاض ملموس فى معدل الوفيات — فى الفترة القصيرة . والسؤال عن إمكانية استمرارية هـــذه المعدلات المنخفضة للوفيات بسبب هذه العوامل الخارجية ، فى وقت تعتبر فيه مستويات التغذية منخفضة جداً ، لم تتوافر لدينا إجابة كافية عنه بعد ؛ أو بعبارة أكثر صراحة ومباشرة ، هذه الاستمرارية أمر مشكوك فيه فى ظل هذه الظروف .

ولكن التسليم بصحة هذه النقطة لا يبرر صحة الفرض القائل بأن معدل نمو السكان يعتبر مستقلا عن التغيرات فى الظروف الاقتصادية . ففى المقام الأول ، يجب ملاحظة أن محاولة إثبات إمكانية التأثير فى معدل النمو السكانى بغض النظر عن العامل الاقتصادى كانت فى اتجاه الزيادة وليس العكس . كما أنه كلما كان معدل نمو متوسط دخل الفرد كبيراً ، كلما كانت إمكانيات تحويل جزء من الاستثمارات لأغراض الصحة العامة أكبر . وفى نفس الوقت ، الدخول

الأكثر ارتفاعاً تسمح بمستوى تغذية أحسن وتساعد على قيام الأفراد باتخاذ إجراءات صحية أفضل . ومن ثم ، يمكن القول أنه بقدر ما تحدد الانخفاضات فى معدلات الوفيات نمو السكان ، نجد أن من المرجح جداً أن التنمية الاقتصادية تؤثر فى معدل النمو السكانى .

ولكن ما الوضع بالنسبة لمعدلات المواليد؟ لا يوجد فى الواقع أدلة كافية على إمكانية خفض معدلات المواليد بوساطة إجراءات مباشرة بغض النظر عن التغيرات الاقتصادية . فى الحقيقة ، معظم الأدلة تشير إلى الاتجاه الآخر . فنحن نعلم مثلا أنه فى بعض الحالات ، تنخفض معدلات المواليد بطريقة ملموسة بعد بداية عملية التنمية الاقتصادية بصورة جادة ومتجددة . وفى مثل هذه الحالات ، كان الانخفاض عادة ملازماً لعملية التوسع الحضرى .

مما تقدم نرى أن العلاقة بين العامل السكانى والعامل الاقتصادى ليست علاقة خطية من الدرجة الأولى . إذ أن كلا منهما يؤثر فى الآخر ويتأثر به . وكما ذكرنا فى بداية هذه المناقشة ، وكما سيتضح من هذه المعالجة ، أننا سنعتبر أن المتغير السكانى متغير داخلى وأساسى للنموذج الاقتصادى لأية دولة .

وعليه ، فلكى نناقش العامل السكانى من الناحية النظرية ونحلل المشكلة السكانية من الوجهة التطبيقية ، فإننا نقترح ضرورة توافر معيارين أساسيين ، على الأقل ، فى أية نظرية للسكان ، إذا ما كانت هذه النظرية ذات فائدة فى معالجة مشكلات التنمية الاقتصادية . هذان المعياران هما : (١) حيث أن المتغير السكانى هام فى عملية التنمية الاقتصادية ، فإن النظرية المناسبة يجب أن تبنى على أساس اندماجها وتكاملها مع نظريات التنمية الاقتصادية ، و (٢) يجب أن تكون النظرية قادرة على تفسير الحالات الهامة فى نمو السكان خلال عملية

التنمية ، أو خلال محاولات التنمية — بغض النظر عما إذا كانت هذه المحاولات ناجحة أو لا .

وعلى ذلك ، فالمعالجة الحالية تنقسم إلى قسمين : الأول يتعرض للمسألة السكانية من الناحية النظرية ، والثانى يناقشها من الوجهة التطبيقية . ففى القسم الأول ، سنحاول أن نعرض الفكر الكلاسيكى عن السكان ، مفردين مكاناً ملائماً للفكر المالثوسى ، ثم بعد ذلك نختم هذا الباب (المذكرة الأولى) بتقييم للمالثوسية ، وبعرض للفكر الديمجرافى بعد مالثوس . وفى الباب الثانى (المذكرة الثانية) ، سنقوم بعرض سريع للنظرية السكانية من وجهة النظرية الاقتصادية ، ثم نتبع ذلك بتحليل العامل السكانى من ناحية التوازنات الإستاتيكية ، ثم نحدد الإطار العام للعوامل السكانية مع مناقشة لبعض هذه العوامل . ويتعلق الفصل الرابع والأخير من هذا الباب بالمتغير السكانى ، ومكانه فى عملية التنمية الاقتصادية وذلك بالتركيز على نظرية لبنشتين (الجهد الأدنى الحساس) فى النمو السكانى والتنمية الاقتصادية .

وفى القسم الثانى (المذكرة الثالثة) سنحاول أن نحلل المشكلة السكانية فى الحالة المصرية بصفة عامة ، على أن نناقش بشىء من التفصيل المشكلة فى بعدها الزراعى ، ثم نختتم المعالجة بمحاولة تقييم عام للمشكلة على المستويين النظرى والتطبيقى .

قراءات اضافية :

من أهم أسباب صعوبة دراسة موضوع السكان هو كثرة الكتابات الوصفية والسطحية العامة عنه ، وسنحاول فى هذا البند من كل فصل أن نقترح بعض القراءات الإضافية هادفين بذلك : (١) سرد المصادر الأساسية لهذه المعالجة ، (٢) إعطاء الدارسين بعض الأبحاث الجادة عن هذا الموضوع ؛ لكى يحاولوا من جانبهم زيادة ما لديهم من معلومات ، وتعمق ما قد يكون لديهم من أفكار سكانية .

ولنبدأ بسرد بعض المراجع الأساسية لهذه المعالجة :

(1) Bowen, I. , **Population,** (Cambridge University Press, 1954).

(2) Spengler, J. J. & Duncan, O. D., **Population Theory and Policy – Selected Readings,** (The Free Press: Glencoe, Illinois, 1956).

(3) Thompson, W. S. , **Population Problems,** (Mc Graw - Hill Book Company : New York, 1953).

وبالنسبة للجزء التطبيقى يمكن الرجوع إلى :

(١) د. على الجريتلى : السكان والموارد الاقتصادية فى مصر ، (١٩٦٢) .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : زيادة السكان فى الجمهورية العربية المتحدة وتحدياتها للتنمية ، مرجع رقم ٢٠٠٦/٦٦ ، (نوفمبر ١٩٦٦) .

(٣) د . صلاح نامق : مشكلة التكاثر السكانى فى ج.ع.م ، (المكتبة الشرطية العربية : القاهرة ، لم تذكر سنة النشر) .

التضخم السكانى والتنمية الاقتصادية فى الجمهورية العربية المتحدة ، (دار المعارف : القاهرة : ، ١٩٦٦) .

أما بالنسبة لما ذكر فى التقديم السالف ، فيمكن الرجوع إلى :

(1) Spengler, J. J. & Duncan, O. D. , **Population Theory and Policy - Selected Readings**, Op. Cit. , Chapters 1 & 2.

ـ فى هذين الفصلين ، يجد القارئ عرضاً دقيقاً لتطور نظرية السكان ومعالجة شائقة لوضع البحث السكانى ومستقبله .

(2) Leibenstein, H., **A Theory of Economic Demographic Development**, (University Press : Princeton, 1954), Chapters I, II, V & VI.

ـ يجد القارئ عرضاً جديداً لبعض النظريات الجزئيــــة عن المسألة السكانية ، ومحاولة ناجحة لوضع نظرية عامة للتنمية ، يشكل العامل السكانى عنصراً هاماً فيها .

(٣) سدنى هـ . كونتز : النظريات السكانية وتفسيرها الاقتصادى ، ترجمة : أحمد إبراهيم عيسى ، (دار الكتاب العربى للطباعة والنشر : القاهرة ، ١٩٦٧) ، الفصول : الثانى والثالث والرابع .

ـ وهنا يجد القارئ عديداً من النظريات البيولوجية والثقافية ، كما يلتقى بعينات من النقد اللاذع ، والذى قد ينشأ فى بعض الأحيان عن فهم خاطئ ، لمالثوس .

(4) Lewis, W. A. , **The Theory of Economic Growth**, (Unwin University Books: London, 1963), Chapter VI.

ـ وهذا الفصل ، فى الواقع ، من أحسن ما كتب عن المسألة السكانية من حيث العرض والتحليل .

الجزء الأول

المسألة السكانية من الناحية النظرية

ويشمل الاجابة عن الأسئلة التالية :

١ ـ هل كان هناك فكر سكانى قبل مالثوس ؟

٢ ـ هل أضاف مالثوس جديداً ؟

٣ ـ ما هى حالة الفكر السكانى الآن ؟

٤ ـ ما معنى فكرة التوازنات الإستاتيكية للسكان ؟ وهل يمكن استخدام أدوات التحليل الاقتصادى فى مناقشة نظرية السكان ؟

٥ ـ ما هى العوامل المحددة لحجم السكان ؟

٦ ـ هل السكان عامل محدد للنشاط الاقتصادى ؟

الباب الأول

(المذكرة رقم ١)

المالثوسية

ما من دراسة عن السكان بصفة عامة ، واقتصاديات السكان بصفة خاصة إلا وكان لأعمال مالثوس فيهذا الصدد جزء هام فيها . وعليه ، فإننا سنفرد الفصل الأول من هذا الباب لتاريخ الفكر السكانى قبل مالثوس . ثم نعالج في الفصل الثانى أساسيات الفكر المالثوسى عن السكان ، وبعد ذلك نقيم المالثوسية فى الفصل الثالث . وفى الفصل الرابع ، سنعرض الفكر الديمجرافى بعد مالثوس .

الفصل الأول

الفكر الديمجرافى قبل مالثوس

لقد شغلت المسائل السكانية أذهان الساسة والفلاسفة ، منذ أقدم العصور . ولكن ، فى الواقع ، لم تعالج هذه المسائل بصورة علمية منتظمة إلا حديثاً . إذ حاول المهتمون بهذا الموضوع بحث ودراسة العوامل التى تؤدى إلى نمو أو ركود أو انخفاض السكان ، ومعالجة الطرق المحددة التى عن طريقها قد تؤثر التغيرات السكانية فى التنظيمات الاجتماعية والرفاهية المادية للفرد . والحد الفاصل بين الكتابات القديمة والدراسات الحديثة عن السكان هو ، بلا شك ، رسالة مالثوس والتى نشرت فى أواخر القرن الثامن عشر ، والتى بنشرها احتلت المسألة السكانية مكانها اللائق بها فى الدراسات الإنسانية المنظمة والجادة .

ومع ذلك ، فإننا سنحاول أن نعرض فى هذا الفصل ، باختصار ، للكتابات السكانية السابقة على رسالة مالثوس لكى نرى إلى أى مدى تأثر الفكر السكانى الحديث بهذه الكتابات ، وإلى أى مدى تأثرت هذه الكتابات نفسها بالظروف السائدة وقت إعدادها .

المبحث الأول

الكتابات السكانية فى العصور القديمة

١ ـ الفكر الصينى : تضمنت الكتابات القديمة بذور بعض الأفكار والآراء التى ظهرت بصورة واضحة ومتكاملة فى الدراسات النظرية الحديثة عن السكان . فالنظرية القائلة بأن النمو السكانى المفرط قد يؤدى إلى انخفاض ناتج العامل فى المتوسط ، ومن ثم إلى انخفاض مستوى المعيشة بالنسبة للسواد الأعظم من السكان ، وبالتالى إلى خلق الاضطرابات والصراع بين أفراد المجتمع تعدّ قديمة للغاية . فلقد ظهرت فى أعمال الفلاسفة الصينيين القدامى . كما نجد أيضاً فى كتابات هؤلاء الفلاسفة فكرة الحجم الأمثل للسكان بالنسبة للمجتمعات الزراعية . فلقد نادوا بضرورة توافر نسبة « مثلى » بين الموارد الاقتصادية والسكان . وأن أى انحراف ملموس عن هذا التوازن ، سوف يؤدى ، فى رأيهم ، إلى خلق ظاهرة الفقر . ولقد حمّلوا السلطة الحاكمة مسئولية الحفاظ على مثل هذه النسبة بين السكان والموارد الاقتصادية على المستوى القومى ، عن طريق نقل السكان من المناطق المزدحمة إلى المناطق ذات الخفة السكانية .

كما أشار هؤلاء الكتاب الصينيون القدامى إلى موضوع، شغل الكثير من الاهتمام فى الكتابات اللاحقة عن نظرية السكان ، وهو محددات النمو السكانى . فقد لاحظوا أن معدلات الوفيات تزيد عند ما يصبح الطعام غير كاف ، كما أن الزواج المبكر يؤدى إلى ارتفاع معدلات وفيات الأطفال . هذا بجانب أن الحروب تحد من النمو السكانى ، كما أن تكاليف الزواج المرتفعة تؤدى إلى انخفاض معدلات الزواج . ومع ذلك ، لم يحاولوا بحث ما قد ينجم من آثار على التوازن بين السكان والموارد نتيجة التغيرات التى تطرأ على معدلات الوفيات والمواليد والزواج والهجرة.

٢ ـ الفكر اليونانى : لقد ناقش أفلاطون وأرسطو مسألة الحجم الأمثل للسكان عند معالجتهما للظروف المثالية لدولة المدينة والتى بمقتضاها يمكن تنمية الإمكانيات الإنسانية إلى أقصى حد لخير الإنسان ورفاهيته . ولكن مناقشتهما لهذه المسألة لم تكن بأية حال محدودة بجوانبها الاقتصادية . وفى اعتقادهما ، يمكن فقط تحقيق الحياة الفاضلة إذا ما كان حجم السكان كبيراً لدرجة يمكن معها الوصول إلى الاكتفاء الذاتى اقتصادياً ، والقـــــدرة على حماية نفسه عسكرياً . والاكتفاء الذاتى ، بدوره ، يتطلب وجود موارد اقتصادية تكفى لسد حاجات السكان ، ولتحقيق مستوى معيشى مناسب . ومع ذلك ، لم يحاولا ، بطريقة مباشرة ، بحث العلاقة بين الكثافة السكانية وناتج الفرد فى المتوسط ، أو العلاقة بين حجم السكان وفرص تقسيم العمل . ولقد حدد أفلاطون حجم السكان المناسب للمدن الأغريقية بالرقم (٥٠٤٠) ، وهو العدد الذى يكفى ، فى رأيه ، لمطالب السلم والحرب ، ولاحتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وكذلك الإدارة العامة من قوة العمل . وعلى عكس أفلاطون ، لم يحدد أرسطو رقماً معيناً للحجم الأمثل للسكان . ولكنه رأى أنه إذا لم يُحد حجم السكان تحديداً ملائماً ستكون النتيجة الحتمية انتشار الفقر ، ذلك لأن الموارد الاقتصادية لا يمكن زيادتها بنفس السرعة التى ينمو بها السكان . وسيؤدى الفقر إلى انتشار الاضطرابات والفوضى ، ومن ثم تصبح مباشرة الحكومة لسلطاتها بطريقة فعالة من الصعوبة بمكان . ولقد تعرض كل من أفلاطون وأرسطو لفكرة تنظيم النسل ، واعتبراها جزءاً لا يتجزأ من السياسة السكانية الرشيدة .

٣ ـ الفكر الرومانى : لقد عالج الرومان ، كالصينيين ، المسائل السكانية فى ضوء إمبراطورية عظمى ، وليس على أساس «دولة مدينة» صغيرة ، كالإغريق . فلقد كانوا أقل من الإغريق انتباها إلى الحدود الممكنة لنمو السكان ، وأكثر تيقظاً

لمزاياه للأغراض العسكرية وما يتعلق بها من أمور . ولعله بسبب هذا الاختلاف في النظر إلى المسألة السكانية ، نجد أن الكتاب الرومانيين قد أبدوا اهتماماً أقل من اليونانيين بالنظرية السكانية ، ولكنهم ، في نفس الوقت ، كانوا مهتمين تماماً بالمشكلة العملية الخاصة بتدعيم النمو السكاني . ويشير إلى اتجاههم هذا عدم موافقتهم على العزوبة أو التبتل ، وكتاباتهم في الدفاع عن الزواج والإنجاب وتشريعاتهم التي كانت تهدف إلى رفع معدلات الزواج والمواليد . ولقد عدد أحد الكتاب الرومانيين محددات النمو السكاني بالفياضانات ، والأوبئة ، والمجاعات ، والحيوانات المتوحشة ، والحروب ، والثورات — ولكنه لم يحاول وضع نظرية عامة لمحددات النمو أو الانخفاض السكاني .

من هذا العرض السريع للكتابات السكانية في العصور القديمة ، نجد أن هذه الكتابات تميزت بالتركيز على الجانب التطبيقي للمسألة السكانية تبعاً الظروف السائدة وقتئذ ، كما أنها تضمنت التعرض ، بصورة عامة ، للكثير من أساسيات الفكر السكاني — والتي حظيت بدراسات تفصيلية علمية دقيقة فيما بعد .

المبحث الثانى

الكتابات السكانية فى العصور الوسطى

١ ـ الفكر الكنسى : لقد ناقش الكتاب المسيحيون فى هذه الفترة المسألة السكانية من الناحيتين الأدبية والأخلاقية ، دون أى اهتمام يذكر ، لأسباب معروفة ، بالناحية المادية أو الاقتصادية . ولقد كانت آراؤهم أساساً فى صالح النمو السكانى . ومع ذلك ، لم تكن هذه الآراء مبنية ، كما كان الوضع بالنسبة للكتاب اليهود ، على تعصب أو اعتقاد يقضى بالتكاثر وتعمير الأرض بالمسيحيين. فمن ناحية ، استنكر هؤلاء الكتاب الإجهاض والوأد والإهمال حتى الموت والطلاق وتعدد الزوجات . ومن ناحية أخرى ، امتدحوا العفة والطهارة ، واعتبروا العزوبة أو التبتل أفضل من الزواج ولكنهم استدركوا بقولهم : إنها لا تناسب إلا أشخاصاً معينين . كما أنهم لم يرضوا عن الزواج ثانية . وعلى خلاف الإغريق والرومان ، نجد أن هؤلاء الكتاب لم يعلقوا أهمية خاصة على النمو السكانى كمصدر قوة للدولة . ومع ذلك ، نجد أن هذه النقطة قد أعيد تأكيدها فى أواخر هذه الفترة ـ خاصة بعد إحياء آراء أرسطو فى هذه المسألة . وأخيراً ، فلقد لجأ بعض المدافعين عن العزوبة أو التبتل الكنسى إلى بعض الحجج الاقتصادية الشبيهة ، وإن كانت بصورة غامضة وبدائية، للفكر المالتوسى . فبعد ملاحظة نمو حجم السكان فى العالم ، أرجعوا ما شاهدوه من فقر وحاجة إلى هذا السبب ، ثم بعد ذلك ذكروا الأوبئة ، والمجاعات ، والحروب ، الخ ... ، كوسائل الطبيعة فى التخلص من الزيادة السكانية .

ومع ذلك ، كان الاتجاه السائد ، كما كان الحال فى العصور السابقة ، فى صالح النمو السكانى . فلقد دفعت معدلات الوفيات المرتفعة فى شتى أنحاء العالم والخطر

المستمر من الإقفار السكانى المفاجىء نتيجة المجاعات والأوبئة والحروب — الكتاب فى هذه العصور ، وفى العصور القديمة أيضاً ، إلى تحبيذ المحافظة على معدلات مواليد مرتفعة . ولقد سيطرت الحجج المؤيدة للنمو السكانى المتزايد على الكتابات السكانية فى أوروبا فى العصور الوسطى ، وفى أوائل العصر الحديث . ولقد ساعد على ذلك اكتشاف أمريكا وزيادة التجارة بين أوروبا وآسيا وقيام القوميات والإصلاح البروتستنتى . وحتى الجزء الأخير من القرن الثامن عشر ، لم يكن هناك تغيير ملموس فى الاتجاه الخاص بتفضيل حجم سكانى كبير ومتزايد .

ومن الكتاب الذين يستحقون الذكر ، والمخالفين لهذا الاتجاه العام — العالم الإيطالى بوتيرو ، والذى نادى فى القرن السادس عشر ، أى قبل مالثوس بحوالى مائتى عام ، بفكرة أن قدرة الإنسان على التناسل دائمة ، بدون أى انخفاض فيها بسبب التزايد السكانى ، بينما طاقته على إنتاج المواد الغذائية اللازمة تخضع لمحددات كثيرة ، ومحدودية إنتاج الغذاء تحد بدورها السكان ، خلال الحروب والاضطرابات وعديد من الضوابط الأخرى والتى تنشأ من الصراع على كمية إنتاج غذائى محدود . ومن الأرجح أن بوتيرو اعتقد أن إنتاج الطعام قد وصل إلى حـــــدوده القصوى ، ومن ثم فإن أى زيادة مستقبلة فى السكان لن تستطيع بصفة عامة أن تزيد من تدفق وسائل الحياة من سلع وخدمات ، ذلك لأن حجم السكان والمعروض من الغذاء قد ظلا ، فى رأيه ، بدون تغيير زهاء ثلاثة آلاف من السنين أو أكثر . (وهذا بفعل الضوابط المحددة لحجم السكان بسبب محدودية المعروض من الغذاء) .

٢ — الفكر الإسلامى : كان تركيز الكتاب المسلمين فى موضوع السكان — شأنهم فى ذلك شأن الكتاب المسيحيين فى هذه الفترة — على الناحيتين الأخلاقية والأدبية . فالهدف الأساسى ، والفعال ، من مشروعية الطلاق — رغم

محدوديته ـ والزواج ثانية ـ رغم شروطه ـ وتعدد الزوجات ـ رغم ضوابطه ، هو تدعيم هاتين الناحيتين . هذا بجانب تحريم الإجهاض والوأد والإهمال حتى الموت . كل هذا ، بالإضافة إلى تشجيع الزواج ، قد يؤدى ، فى الواقع ، إلى نمو سكانى متزايد . ولكن ، فى الحقيقة ، كانت نظرة الفكر الإسلامى إلى المسألة السكانية نظرة أكثر شمولاً . إذ بجانب الاهتمام بالنواحى الأخلاقية والأدبية والتى من أثر الاجراءات المدعمة لها تشجيع النمو السكانى ، أولى الفكر الإسلامى اهتماماً مماثلاً ومتساوياً بالناحية المادية أو الاقتصادية للمسألة السكانية . فمن محددات الزواج نفسه القدرة على إعالة الزوجة . فمن لم يستطع أن يتزوج فليصم . ومن محددات الطلاق النفقة . ومن محددات تعدد الزوجات شرط المعاملة المتساوية ، بما فى ذلك المعاملة المادية ، لكل منهن ومن محددات الإنجاب القدرة على إعالة الأولاد . بل لقد أبيح العزل ، كوسيلة لتنظيم النسل ، إذا لم تتوافر هذه القدرة . وفى هذا يقول الإمام الغزالى أن من النيات الباعثة على هذه الوسيلة « الخوف من كثرة الحرج بسبب كثرة الأولاد والاحتراز من الحاجة إلى التعب إلى الكسب ودخول مداخل السوء ... »[1]. ولقد قال فى إباحته « ... إن إثبات النهى إنما يمكن بنص أو قياس على منصوص ولا نص ولا أصل يقاس عليه » ، بل عند الغزالى الإباحة « أصل يقاس عليه وهو ترك الزواج أصلاً .. » .

إذاً ، القاعدة العامة فى الفكر الإسلامى هى ربط العامل السكانى بالعامل الاقتصادى . فالنمو السكانى أمر مستحب إذا ماصاحبه رفاهية مادية ، ولكن يجدر الحد منه وتنظيمه إذا ما تسبب فى بؤس وفاقة .

---

(١) ولقد أورد الإمام الغزالى حديثاً عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يأتى على الناس زمان يكون هلاك الرجل على يد زوجته وأبويه وولده يعيرونه بالفقر ويكلفونه ما لا يطيق فيدخل المداخل التى يذهب فيها دينه فيهلك » . ثم يستطرد الغزالى بقوله : « وفى الخبر قلة العيال أحد اليسارين وكثرتهم أحد الفقرين » .

ومن الكتابات التي تجدر الإشارة إليها هنا ، كتابات ابن خلدون في القرن الرابع عشر . فلقد شرح ابن خلدون بالتفصيل نظرية للتغيرات الدورية للسكان وعلاقتها بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والسيكولوجية . فلقد اعتنق ابن خلدون فكرة أن الكثرة السكانية (المناسبة) تعتبر باعثاً لمتوسط دخل فردي مرتفع ، وذلك لأنها تسمح بتقسيم أكبر للعمل ، وبتنوع أكبر المهن ، وبشعور أفضل بالأمن سياسياً وعسكرياً ، وباستغلال أكفأ للموارد ، عما تتيحه الخفة السكانية . والتغير السكاني يتأثر ، في رأيه ، بما يعتقده الناس فيما يحمله المستقبل من أحداث . فالتوقعات المتفائلة تؤدي إلى زيادة في الخصوبة ومن ثم إلى نمو سكاني ، بينما التوقعات المتشائمة تتسبب في الركود أو الانكماش السكاني . فالظروف الاقتصادية الطيبة والاستقرار السياسي يدعم النمو السكاني وذلك عن طريق تشجيع الزواج والحد من الوفيات . وعموماً ، من الممكن القول أن حجم السكان في أية دولة يخضع لتغير دوري . فبقيام الدولة ، يسود الاستقرار السياسي ، وهذا بدوره يؤدي إلى النمو السكاني ، والذي بالتالي يزيد من تقسيم العمل ، ومن ثم يرتفع الدخل القومي . وفي فترة ارتفاع الدخل هذه تتحقق الرفاهية المادية ، ثم ترتفع الضرائب وتأتي تغييرات أخرى من شأنها في خلال عدة أجيال أن تتسبب في الفساد السياسي والانكماش الاقتصادي ، وهذا يقود إلى الإقفار السكاني ، وبعد عدة أجيال يتحقق الاستقرار السياسي وتبدأ الدولة في دورة سكانية جديدة ، وهكذا ... من هذا العرض السريع يتضح مدى العمق والوضوح في كتابات ابن خلدون عن المسألة السكانية . فهو بلا شك أول من تعرض للعلاقة المزدوجة بين العامل السكاني والعامل الاقتصادي وربطهما بطريقة واقعية منطقية متكاملة بالعوامل الأخرى ، في وضوح ودقة ، قل أن يوجد مثلهما في كثير من الكتابات الحديثة عن الموضوع .

المبحث الثالث

الكتابات السكانية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر

١ ـ التجاريون : لقد أكدت المدرسة التجارية فى الاقتصاد السياسى ، والتى سادت فى أوروبا خلال أغلب القرنين السابع عشر والثامن عشر ، المزايا الاقتصادية والسياسية والعسكرية لحجم سكان كبير ومتزايد . كما أيدت كثيراً من الإجراءات التى تدعم النمو السكانى، والتى كانت تهدف إلى الحد من العزوبية وتشجيع الزواج وكثرة الإنجاب والحد من الهجرة إلى الخارج وتشجيع الهجرة إلى الداخل ـ بالنسبة للأجانب ـ وتحسين الصحة العامة . وكان الاهتمام الأساسى لهذه المدرسة مركزاً على الطرق والوسائل التى تؤدى إلى زيادة الثروة والقوة للدولة بصفة عامة ، وما لديها من معادن ثمينة بصفة خاصة . ومن ثم ، لم يكن هدف هذه المدرسة هو زيادة متوسط دخل الفرد ، بل كان زيادة إما الدخل القومى الكلى أو الفرق بين هذا الدخل وبين ما يتكلفه الناتج القومى من أجور . وكان ينظر إلى هذا الفرق على أنه مصدر الإيرادات الضرائبية للدولة . ومن شأن النمو السكانى ، فى رأى المفكرين التجاريين ، أن يزيد الدخل القومى ، وفى نفس الوقت يخفض من معدل الأجر فى الساعة ، وهذا بدوره يعطى للعمال دافعاً للعمل ساعات أكثر ، ومن ثم يزيد الفرق بين الدخل القومى والأجور الكلية . وستبلغ الاستفادة للدولة مداها ، فى اعتقادهم ، إذا ما استخدم عرض العمل الإضافى فى تنمية القطاع الصناعى ؛ لأن المنتجات الصناعية يمكن تبادلها فى الخارج مقابل ذهب وفضة . ولقد اعتقد الكثيرون منهم أن الصناعة تدر غلات متزايدة ، محتملا ، لما تتيحه الصناعة من إمكانيات واسعة لتقسيم العمل . ولقد اعتنق بعضهم فكرة خضوع الزراعة لظاهرة تناقص الغلات ، وحقيقة وجود حدود أمام

تنميتها . ولقد سلم أفراد هذه المدرسة ، بصفة عامة ، بالرأى القائل بأن العرض الكبير من قوة العمل يعد مفيداً فقط إذا ما أمكن استخدامه . كما أن بعض هؤلاء الأفراد نادى بالفكرة القائلة بأن حجم السكان يتحـــــدد بكمية العمالة الممكن توافرها .

ولقد أعطى التجاريون اهتماماً خاصاً للعلاقة بين السكان والتجارة الخارجية . فلقد اقترح الكثير منهم بأنه إذا لم يكن فى الإمكان تنمية الإنتاج الزراعى بنسبة تعادل النمو السكانى ، أو إذا ترتب على هذه التنمية غلات متناقصة ، يمكن الحصول على منتجات زراعية إضافية من الخارج مقابل تصدير منتجات صناعية . كما اقترح بعضهم تصدير الأيدى العاملة واستيراد المنتجات المختلفة ، طالما فى الإمكان الحصول على شروط تبادل مرضية ، وإلا فعلى السكان أن يعيشوا فى حدود ما ينتجونه داخلياً من منتجات . ولقد اعتقد العديد منهم أن حجم السكان فى أى بلد يتحدد بمقدار السلع والخدمات الضرورية التى يمكن إنتاجها محلياً أو الحصول عليها من الخارج .

٢ ـ الطبيعيون : كان لتطبيق مذهب التجاريين أثر بالغ من الناحية الاقتصادية إذ أدى الاهتمام بالصناعة إلى تدهور الإنتاج الزراعى ، فزادت الأراضى غير المنزرعة ، كما تزايدت هجرة العمال الزراعيين إلى المدن . كما أدت المغالاة فى تدخل الدولة إلى إقامة العراقيل فى سبيل نمو التجارة ، وأعاقت الجمارك الداخلية تداول الحاصلات بين الأقاليم . هذا فضلا عن أن قيام نظام الطوائف الحرفية وتحديدها لأساليب الإنتاج وكيفية التصرف فيه ، خاصة أثمان عوامل الإنتاج والمنتجات النهائية ، قد حال دون نمو الصناعة نفسها . ولهذا نشأت فى القرن الثامن عشر بعض الاتجاهات الفكرية ، التى كانت تنادى بالحرية وتقديس الفرد والخضوع لحكم العقل والمنطق . وكان الطبيعيون أول من نادى بهذه الأفكار

الفلسفية فى معالجتهم للحياة الاقتصادية . وقد وصف هذا النظام بأنه من وضع الخالق الذى يقصد من ورائه تحقيق السعادة والرفاهية للأفراد والجماعات . ولا يمكن تحقيق هذه السعادة ، فى رأيهم ، إلا بترك القوانين الطبيعية تعمل بحرية دون تدخل . ولقد اعتبر الطبيعيون أن الزراعة هى مصدر الثروة ، وأنها هى العمل الوحيد المنتج . وعلى هذه الأسس ، تشكلت نظرتهم إلى المسألة السكانية .

فلقد اعتقد الطبيعيون أن هناك علاقة طردية بين السكان وعرض موارد العيش . فحجم السكان يميل إلى النمو كلما زاد عرض موارد الطعام اللازمة لحياة الإنسان . ولقد اهتموا أيضاً بقـــــدرة الإنسان على الإنتاج البشرى ، وخشوا أن تؤدى هذه الخاصية إلى تدهور مستوى الأجور . ولـكنهم اعتقدوا ، فى النهاية ، أنه إذا ما حدث مثل هذا التدهور فإنه يعدل نفسه بنفسه ، بطريقة طبيعية ، ذلك لأن البؤس الشديد الذى قد ينشأ مؤقتاً سيؤدى إلى تخفيض حجم السكان عن طريق الهجرة وبوساطة انخفاض معدل المواليد . ومن ناحية أخرى ، فكلما زاد الإنتاج الزراعى كلما أدى ذلك إلى احتمال ارتفاع مستوى الأجور الحقيقية فوق حد الـكفاف . وفى النهاية ، يعتقد الطبيعيون أن الميل إلى التـكاثر السكانى المتزايد ليس بأية حال قانوناً جامداً ، فمن المحتمل جداً أن يكون هذا التـكاثر مناسباً . وعلى أية حال ، كان الطبيعيون يردون كل شىء ، خاصة ما يصعب تعليله ، إلى تفاعل القوانين الطبيعية التى يقصر ، فى اعتقادهم ، التفـكير البشرى عن إدراك جميع آثاره .

من هذا العرض يتضح أن فـكرة محدودية حجم السكان بالوسائل المادية المتاحة للعيش كانت واضحة تماماً لدى التجاريين والطبيعيين على حد سواء ، وإن كانت نظرة كل منهما بخصوص كيفية الحصول على هذه الوسائل تختلف عن الأخرى . وفى هذه الفترة من التطور الفـكرى والاقتصادى ، ظهرت كتابات

متخصصة كثيرة عن المسألة السكانية ، وعن الوضع الاجتماعي عموماً ، نخص منها بالذكر كتابات ريتشارد كانتلون وروبرت والاس والماركيز دى كوندورسيه ووليام جودوين ، لما لهؤلاء الكتاب من أثر على الفكر السكاني وتطوره . وسنعالج هذه الكتابات ، باختصار شديد ، على التوالى .

لقد أسس كانتلون نظريته فى السكان على فكرة اعتماد النمو السكانى على مستوى المعيشة السائد وعلى مقدار ما يخصص من الناتج القومى من موارد عيش لإعالة السكان . ففى رأى كانتلون ، ستتحدد كمية المنتج من موارد العيش بنمط الاستخدامات الذى يضعه الملاك لأراضيهم ، بينما يتحدد عدد السكان الممكن إعالتهم بمقدار معين من موارد العيش على مدى ما يمكن أن يقبلوه كحد للكفاف . إذاً ، يعتمد حجم السكان ، فى رأى كانتلون ، على ما يمكن تسميته بالقرارات الاستراتيجية ـ قرارات فيما يختص بالناتج القومى وتوزيعه ، وقرارات فيما يتعلق بأقل مستوى معيشى يمكن قبوله عن رضا . فحجم السكان يتحدد بما ينتج من موارد للعيش ، وبالنسبة التى يخصصها ملاك الأرض لاستئجار الأيدى العاملة ، وبمستويات المعيشة السائدة والمقبولة لطبقتى العمال والملاك . كما اعتقد أيضاً أن سكان بلد ما يميلون إلى التغير بالزيادة أو النقصان كنتيجة للتجارة الخارجية ، على أساس ما تؤدى إليه هذه التجارة من صافى استيراد للضروريات . ويخلص كانتلون من معالجته للمسألة السكانية بهذه النتائج الثلاث : (١) يظل السكان يتزايدون إلى الحجم الذى يمكن النظام الاقتصادى القائم من استيعابه ، (٢) كلما ارتفع مستوى المعيشة ، نما السكان بمعدل متناقص ، (٣) يعد توزيع الثروة عاملا هاماً فى تحديد حجم السكان .

أما والاس فقد ركز على أثر التغير فى مستوى المعيشة على حجم السكان . إذ اعتقد أنه من الخطر العمل على تحسين مستوى معيشة الفقراء . فلقد ، عارض ،

مع آخرين ، قوانين الفقراء على أساس وجهة النظر القائلة بأن إعطاء مساعدات مالية للفقراء ستشجعهم على إنجاب أولاد أكثر ، وستسهل أيضاً وصول هؤلاء الأطفال إلى سن الزواج ، وكلا العاملين سيؤديان إلى الاكتظاظ السكانى ، والذى بدوره سيهدم كل المشروعات الخاصة بتحسين ظروف المعيشة . وفى الواقع ، لولا الخطيئة والأخطاء التى يرتكبها الجنس البشرى . ولولا عيوب ومساوى الحكومة ونظام التعليم ، لكان العالم يعانى ، فى رأيه ، اكتظاظاً سكانياً منذ زمن بعيد . ونتيجة لذلك ، عارض والاس وجود حكومة صالحة ، ذلك لأنه بتولى الحكومة « الكاملة » زمام الأمور ستزول كافة المتاعب المتعلقة بإنجاب الأطفال وتربيتهم ، ومن ثم سيكون كل شىء فى صالح الاكتظاظ السكانى . وقد لا يمنع هذه الكارثة ، فى رأيه ، إلا التعقيم ووأد الأطفال وقتل كبار السن والحد من الزواج . ولكنه استطرد بسرعة قائلا أن الجنس البشرى لا يمكن أن يوافق على مثل هذه الإجراءات . ومن ثم لن يكون فى التحليل الأخير ، فى اعتقاده ، سوى الحروب والتى من خلالها يترك القتلى فى المعارك ما يكفى من المؤن المعيشية لما بقى من أحياء ، بجانب إفساح المجال لما سيولد فيما بعد .

وكما سيتضح فيما بعد ، تحوى كتابات كانتلون ووالاس بذوراً كثيرة من الفكر المالثوسى عن السكان ، فلقد كتبا بوضوح عن العلاقة المزدوجة بين العامل السكانى والعامل الاقتصادى ، وتنبئا لخطر الازدحام السكانى ، وعددا الكثير من الضوابط المانعة من الوصول إلى هذا الخطر . وعلى العكس من ذلك كانت كتابات المفكرين الأخيرين - كوندورسيه وجودوين . إذ تميزت بالتفاؤل والخيال . ولا غرو فقد كانا من أقطاب المدرسة الرومانسية .

فلقد كتب كوندورسيه رسالة بعنوان « تقدم الروح الإنسانية » . وفيها حلل التاريخ الإنسانى وحاول التنبأ بمستقبل البشرية . وقسم التاريخ إلى عشر

مراحل ، واعتقد أن المرحلة العاشرة هى أفضلها جميعاً . وهذه المرحلة تبدأ حيث تنتهى الثورة الفرنسية . وفى هذه المرحلة سيتخلص الإنسان من مساوى السلطات الحاكمة ، دينية كانت أم مدنية ، وسيعمل على كبت شهواته وغرائزه ، ومن ثم يكون العقل والحكمة والتبصر والمنطق رائد الفكر الإنسانى . وعليه ، ستسود المساواة الحقيقية بين الشعوب ، وبين الطبقات ، وبين الأفراد . وسيكون أساس العيش فى هذه المرحلة هو الحب المتبادل ، ودعامته انتشار العلم والمعرفة اللذين سيساعدان الإنسان على التغلب على كافة العقبات . وفى هذه المرحلة لن توجد عداوات ، وستتلاشى الأمراض ، وسيزداد الإنتاج بدرجة كبيرة ، وسيزداد متوسط عمر الإنسان زيادة ملموسة . أما بالنسبة لما قد يحدث من اكتظاظ سكانى، فسيمنع وقوعه ، فى رأيه ، بالتسليم بوسائل تنظيم النسل بدلا من « الفكرة السخيفة القائلة بملء العالم بكائنات غير نافعة وغير سعيدة » .

أما جودوين فقد كتب رسالة بعنوان « بحث فى العدالة السياسية » ، وفيها اتبع نفس المنهج الذى سار عليه كوندورسيه ، إذ اعتقد أن التقدم مسألة وقت . فهو يرى أن التقدم سيتم على أساس تطور تاريخى . فعلى الرغم من أن الظروف والأوضاع الحالية قد تقف فى طريق الإنسان لتحقيق وضعه الأمثل ودولته الفاضلة ، فإنه سينجح فى النهاية ، وسيتغلب العقل والمنطق على الشهوات والغرائز . واعتقد جودوين أن التنظيمات الاجتماعية الحالية ، كالحكومة والملكية والزواج ، تقف فى سبيل تقدم الجنس البشرى ووصوله نحو المجتمع الكامل . وأن مثل هذه المؤسسات هى مصدر الظلم والفساد القائمين فعلا . واعتقد فى تحقيق الإنسان يوماً ما لمجتمعه الكامل والذى لن يكون فيه حكومة أو ملكية أو حروب أو أمراض أو جرائم . أما عن حجم السكان ، فقد اعتقد ، مثل كوندورسيه ، أن العقل والمعرفة سيحولان دون زيادة السكان زيادة تفوق

مايمكن استيعابه فى هذا المجتمع ، وذلك عن طريق التحكم فى قدرة الإنسان على الإنجاب . كما اعتقد أن العلم والمعرفة سيساعدان الإنسان على استغلال كل الموارد المتاحة ، واستصلاح الأراضى بما يكفل نمواً سكانياً كبيراً . ولكن لن يكون هناك خطر فى اختلال التوازن بين السكان والمعروض من موارد العيش فى هذه المرحلة — التى اعتقد أنها بعيدة للغاية — ، وذلك لأن الإنسان سيعمل على تنظيم نسله .

قراءات اضافية :

(1) **United Nations, The Determinants and Consequences of Population Trends,** (New Yorh, 1953), Chapter III.

— يجد القارىء فى هذا الفصل عرض شامل لتاريخ الفكر السكانى .

(2) Spengler J. J. & Duncan, O. D., **Papulation Theory and Policy, Op. Cit.,** Chapter I.

— يجد القارىء فى هذا الفصل تقييم لما جاء فى المرجع (١) ومناقشة تفصيلية قيمة عن الكتابات والبحوث السكانية منذ الحرب العالمية الأولى ، وعرض دقيق للوضع الحالى ولمستقبل البحوث السكانية .

(3) J. A. Schumpeter. **History of Economic Analysis,** (New York : Oxford University Press, 1954), Part II., Chapter 5, and Part III, Chapter 4.

— هذا المرجع يعتبر من أمتع وأدق وأعمق ما كتب عن تاريخ الفكر الاقتصادى بصفة عامة ، وما كتب فيه عن السكان يدل على قدرة هذا الاقتصادى العظيم فى التعبير وأمانته المتناهية فى العرض .

— فى المراجع الثلاثة السابقة ، قوائم تفصيلية بالمراجع الأساسية والأصلية ، على من يريد التوسع والتعمق فى الموضوع أن ينتقى منها . وإن كنا لا ننصح بعمل ذلك فى هذه المرحلة . والغرض من ذكر هذه القوائم الآن هو تبيان مدى اتساع الموضوع وكثرة ما كتب عنه .

الفصل الثانى

أساسيات الفكر المالثوسى عن السكان

كانت الطبعة الأولى من رسالة مالثوس عن « المبدأ السكانى » ، أساساً ـ عملا جدلياً ، موجهاً بصفة خاصة لتفنيد خيالات كوندورسيه المتعلقة بالكمال الإنسانى ، ولنقد نظام المساواة عند جودوين ، وادعائه بأن الشرور الإنسانية نابعة من التنظيمات الاجتماعية القائمة ، ولمخالفة رأى والاس فى أن الاكتظاظ السكانى لن يحدث إلا فى الأمد البعيد فقط ، ولتضيف تحديداً وعمقاً على كتابات كانتلون. ثم جاءت الطبعة الثانية (والطبعات التى تلتها)[1] ، فلم تهدف أساساً التعرض بالنقد للآراء السالفة ، بل تركزت فى مناقشة المسألة السكانية مناقشة تفصيلية ، على أساس علمى منظم قائم على بحث لحالات دراسية متعددة ، وتحليل لما يتصل بها من بيانات إحصائية . ولقد عبر إدوين كانان عن هذا التغير فى الفكر المالثوسى بقوله : « أن مالثوس قد استخدم فى البداية المبدأ السكانى كسلاح فى مجادلته مع والده حول الكمال (الإنسانى) ، ولكنه الآن يدرسه بقصد دراسته نفسه » . ولقد انعكس هذا التغير على عنوان الرسالة من طبعة لأخرى . فبينما كان عنوان الطبعة الأولى : « رسالة عن المبدأ السكانى وآثاره فى التقدم المستقبل للمجتمع ، مع ملاحظات على تخمينات السيد جودوين ، والسيد كوندورسيه ، وكتّاب آخرين » ـ كان عنوان الطبعة السادسة : « رسالة عن المبدأ السكانى ، أو رأى حول آثاره الماضية والحاضرة على السعادة الإنسانية ، مع بحث حول آمالنا الخاصة بالإزالة ، أو التخفيف فى المستقبل من الشرور التى يحدثها » .

---

(١) صدرت الطبعة الأولى فى عام ١٧٩٨ ، ثم كانت الطبعة الثانية فى عام ١٨٠٣ ، وصدرت الطبعة السادسة فى عام ١٨٢٦ . أما الطبعة السابعة فقد صدرت بعد وفاة مالثوس (١٨٣٤) — فى عام ١٨٧٢ .

ويبدو الفكر المالثوسي واضحاً تماماً من إجابات مالثوس على السؤال التالي: ما أثر التنمية الاقتصادية على النمو السكاني ؟ ولقد بدأ مالثوس إجابته بقوله أولا: أن ارتفاع مستوى المعيشة سوف يتسبب في أن ينمو السكان . ثانياً : سيفوق النمو السكاني المعدل الذي سينمو على أساسه إنتاج الغذاء . ومن ثم ، يستنتج مالثوس ، ثالثاً : أن النمو السكاني دائماً يُحَد بمحدودية وسائل العيش . وعليه ، يلخص مالثوس موقفه في نقطة رابعة ، بقوله : أن أية زيادة في الطاقة الإنتاجية للغذاء سوف تؤدي إلى زيادة السكان إلى الحدود النهائية لهذه الطاقة . هذه ، في الواقع ، هي الإجابات الأصلية التي قدمها مالثوس للرد على السؤال السالف . وهي تشكل ، في الحقيقـــة ، جوهر الفكر المالثوسي في المسألة السكانية . ولقد حاول مالثوس أن يعدل بعض الشيء من موقفه هذا في الطبعة الثانية من الرسالة وفي الطبعات التي تلتها ، بأن وضع تأكيداً أكبر على إمكانية شل العلاقة التلقائية بين النمو السكاني والعرض من الغذاء ، عن طريق تحديد منظم ومقصود للنسل . هذا التسليم ، في الواقع ، وكما يرى سير آرثر لويس – قضى على الجمال التركيبي لنظرية مالثوس . ولقد رفض بعض تلاميذه – وقتئذ وحتى الآن – أن يقبلوا هذا التعديل . ومن ناحية أخرى ، نجد أن موقف مالثوس الأصلي من المسألة السكانية لم يحظ بقبول عام وكامل أيضاً ، ذلك لأنه كان يوجد دائماً من بين المشتغلين بهذه المسألة من يشك في أحد أو بعض الدعامات التي بنى عليها مالثوس نظريته في السكان . ولكي نتفهم أساسيات الفكر المالثوسي عن السكان وما أثير حوله من شكوك وانتقادات – يجب أن نعرض لما كتبه مالثوس بشيء من التفصيل .

بدأ مالثوس، في الطبعة الأولى من رسالته ، بنقد نظام المساواة عند جودوين، واعتقاد الأخير بأن التنظيمات الاجتماعية الرديئة هي مبعث كل العلل الاجتماعية ،

وبتفنيد خيالات كوندورسيه بشأن الكمال الإنساني . فاعترض على هذه الأفكار مؤكداً أن الشرور الاجتماعية لا تعزى إلا إلى الإنسان نفسه ، وما يتعلق به من قانون طبيعي جامد ، ينطوى على ظاهرة السكان .

ومن خلال تحليله لهذا القانون الطبيعى ، وضع مالثوس فرضين أساسيين لبناء نظريته فى السكان :

الاول : أن الطعام لازم وضرورى لوجود الإنسان ؛

والثانى :أن العاطفة بين الجنسين لازمة وضرورية ، وستبقى كذلك ما بقى الجنس البشرى .

واستطرد مالثوس قائلا بأنه منذ أن بدأت معرفتنا بتاريخ الإنسانية أضحت هاتان الحقيقتان من الحقائق الثابتة والمتأصلة فى طبيعتنا . ومنذ أقدم العصور التاريخية ، لم يلاحظ أية تغيرات فيها . ولذلك فليس لنا ، فى رأيه ، أن نستنبط أنه قد تتعرض إلى أى تغيير .

الحقيقة الاولى : تبين حاجة الإنسان الأساسية والضرورية للطعام . فعدم وجود الطعام يعنى ، فى النهاية – عدم وجود الإنسان نفسه ، ووجود وفرة فيه يؤدى إلى وفرة فى عدد السكان . هذه الحقيقة تقودنا إلى كيفية واحتمالات إنتاج الطعام . ربط مالثوس خاصية إنتاج الطعام بالأرض . فقدرة الأرض على إنتاج الطعام محدودة بحجم المساحة الكلية الصالحة للزراعة ، وهذا الأخير ، فى حد ذاته ، محدود . فمالثوس يعتقد أن زيادة إنتاج الطعام تتوقف على عاملين : الأول هو إضافة أراضى زراعية جديدة إلى الأراضى المزروعة فعلا ، وهذا أمر له نهاية ، لأن الأراضى الخصبة التى يمكن إضافتها محدودة الكمية ؛ والثانى هو تحسين الأراضى المزروعة فعلا ، والعمل على رفع إنتاجيتها ، وهذا بدوره له حدود ،

وذلك لخضوع الإنتاج الزراعى لقانون الغلة المتناقصة[1] . وفى هذا يقول ألفريد مارشال تعليقاً على ما كتبه مالثوس : « إن ما قصده (أى مالثوس) ، معبراً عنه بلغة حديثة ، هو أن الميل إلى الغلة المتناقضة ، والذى كان مفروضاً طوال مناقشته — سيبدأ يظهر بحده بعد أن يتضاعف الإنتاج القومى . فمضاعفة الأيدى العاملة قد يعطى إنتاجاً مضاعفاً (فى البداية) ، ولـكن زيادتها أربعة أمثال قد يزيد الناتج إلى ثلاثة أمثال بصعوبة ، ... وهكذا» . إذاً ، يخلص مالثوس إلى القول بأن قدرة الأرض على إنتاج الطعام محدودة .

والحقيقة الثانية : هى أساس الوجود البشرى ، ومصدر القدرة الإنسانية على التكاثر والإنجاب — أو ما يسميه مالثوس بقـــوة السكان . وفى رأيه ، أن هذه القوة إذا ما وجدت حرة طليقة ، لا يحدها سوى الشروط البيولوجية من الوصول إلى سن الإنجاب وفترة الحمل . . . الخ ، سوف تؤدى إلى ملء « ملايين من الـكواكب فى مدى بضعة آلاف من السنين » . وبالرغم من أن الوصول إلى الحدود النهائية لهذه القوة أمر مستبعد من الناحية التطبيقية فى عالمنا ، لأسباب سنتعرض لها فى هذه المناقشة ، إلا أن إمكانيات هذه القوة عملياً جد كبيرة . ويدلل مالثوس على هذه الظاهرة بسرد أمثلة تفصيلية لتاريخ التطور السكانى فى مناطق مختلفة . فمثلا ، خلال القرن الثامن عشر كانت الزيادات

---

(١) هذا القانون يقرر أنه : « إذا أضيفت وحدات متتالية ومتعادلة من أحد عوامل الإنتاج (فى حالتنا : العمل) لإنتاج سلعة ما ، إلى كمية ثابتة من واحد أو أكثر من العوامل الأخرى (فى حالتنا : الأرض) ، وبقيت طريقة الإنتاج على ما هى عليه ، فلا بد ، بعد حد معين — أن يبدأ الناتج الحدى والناتج المتوسط فى التناقص » . وبعبارة أخرى ، بعد حد معين من العمالة الزراعية ، يعتبر تشغيل عدد متزايد من العمال على مساحة ثابتة من الأرض غير اقتصادى ، بمعنى أن العامل أو العمال الإضافيين لن يجدوا أى عمل ، يزيدون به الإنتاج، بل ينحصر أثرهم فى مزاحمة العمال الباقين وتعطيلهم ، ومن ثم تخفيض إنتاجهم ، أى تصبح مساهمة العمال الإضافيين فى الإنتاج — فى هذه الحالة — سالبة .

السكانية فى أمريكا الشمالية والجنوبية زيادات كبيرة للغاية ، تمت فى فترات زمنية وجيزة . إذ تضاعف سكان هذه المناطق فى فترة تقع بين ١٥ — ٢٥ سنة . ومن ثم ، يخلص مالثوس إلى القول بأنه إذا ما توافرت الظروف الصحية والاجتماعية والاقتصادية المناسبة نجد أن الإمكانيات العملية لقوة السكان ستضاعف حجم السكان كل خمسة وعشرين عاماً . وهذا يتم إذا ما كانت الزيادة الطبيعية للسكان حوالى ٢٫٨ ٪ سنوياً — وهذه بدورها تتحقق إذا ما كان معدل المواليد ٤٣ فى الألف ، ومعدل الوفيات ١٥ فى الألف .

ومن مناقشته لمحدودية قدرة الأرض على إنتاج الطعام والإمكانيات العملية لقدرة الإنسان على التكاثر والإنجاب ، كما ذكرنا ، يستنتج مالثوس أن القدرة على التكاثر أكبر بكثير من القدرة على إنتاج الطعام . ويحاول ، للتوضيح ، أن يدلل على هذه النتيجة بقوله المشهور : « إن حجم السكان ، إذا لم يضبط ، سيتزايد على أساس متوالية هندسية كل ربع قرن (٢٥ سنة) ، بينما لا يتزايد إنتاج الطعام ، فى أحسن الظروف ، إلا على أساس متوالية حسابية فقط عن نفس الفترة» . ولقد بنى رأيه بشأن المتوالية الهندسية من واقع الإحصاءات المتوفرة لديه عن السكان فى الأمريكتين ، وتوصل إلى المتوالية الحسابية على أساس محدودية الأرض الزراعية ، وخضوعها بعد حد معين من الإنتاج لظاهرة تناقص الغلات — كما سبق أن أوضحنا .

ويعلق مالثوس على المتواليتين بقوله أن معرفة بسيطة بالأرقام سوف توضح ضخامة القوة المتولدة عن المتوالية الهندسية بالمقارنة بتلك المتولدة عن المتوالية العددية . والنسب التى ذكرها مالثوس كانت على النحو التالى : السكان سيتزايدون على أساس الأرقام : ١ ، ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ، ٣٢ ، ٦٤ ، ١٢٨ ، ٢٥٦ ، الخ . بينما يتزايد إنتاج الطعام على أساس الأرقام : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ،

٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ... الخ . أى أنه بعد مضى قرنين من الزمان تصبح نسبة السكان إلى الطعام ٢٥٦ : ٩ ، وبعد ثلاثة قرون تصبح النسبة ٤٠٩٦ : ١٣ ، وبعد ألفين من السنين يصبح الفرق بين الزيادة السكانية والزيادة فى إنتاج الطعام لا حصر له — أو بمعنى آخر — كبيراً جداً[1] .

وبعد أن ناقش مالثوس محدودية القدرة على إنتاج الغذاء ، وبعد أن ناقش الإمكانيات الفعلية الكبيرة للقدرة على التكاثر ، وبعد أن استنتج كبر القدرة الأخيرة المائل بالنسبة للأولى ، عاد ثانية إلى الفرضين الأساسيين لنظريته ، وهما ضرورة الغذاء لوجود الإنسان ، ولزوم العاطفة بين الجنسين لحياته . فبينما الفرض الأخير يتسبب فى اختلال التوازن بين السكان والطعام ، يعيد قانون الحاجة المترتب على الفرض الأول هذا التوازن عن طريق القوى المتولدة عن هذا الاختلال ، والذى يتمثل فى ضغط السكان المتزايد على ضروريات الحياة المحدودة .

ولقد سمى مالثوس هذه القوى ، التى تؤدى إلى التوازن الضرورى بين السكان والطعام ، بالضوابط السكانية . وهنا يستطيع القارئ أن يلمس بنفسه قدرة مالثوس كعالم اجتماعى . إذ بتعميم واحد وضع الجنس البشرى على نفس مستوى الكائنات الحية الأخرى . فكما أن مملكة النبات ومملكة الحيوان تتحدد بالظروف الطبيعية المحيطة . بها أو بما أسماه مالثوس بالقانون الضابط الطبيعى الكبير ، يتحدد الجنس البشرى بمحددات البيئة التى يعيش فيها . ولقد كان لهذا

---

(١) فى الواقع ، كانت المقارنة بين المتواليتين اختياراً غير موفق من مالثوس . إذ كان من السهل على معارضيه أن يهاجموه . ولقد كانت فعلا أحد مصادر النقد العنيف لمالثوس . ومع ذلك ، يجب ألا ينظر لهذه المقارنة المضللة على أساس أنهـا جوهر نظرية مالثوس فى السكان . فى الحقيقة ، لقد أضيفت لأغراض التوضيح . وعدم ذكرها لن يؤثر على أساسيات الفكر المالثوسى فى السكان ، والذى نعرض له الآن

الجانب من عمل مالثوس الفضل فى إعطاء تشارلس داروين الفكرة الأساسية لنظرية الأخير فى النشوء والارتقاء .

ولقد حدد مالثوس الضوابط السكانية التى تعمل فعلا على إيجاد التوازن بين قوة السكان وقوة إنتاج الطعام بمجموعتين : **المجموعة الأولى** ، وهى المجموعة الأكثر فعالية وتأثيراً فى عملية التوازن ، هى ما أسماها مالثوس بالضوابط الإيجابية . وتعمل هذه المجموعة أساساً فى جانب الوفيات ، ومن ثم يظهر أثرها فى ارتفاع معدلات الوفيات ارتفاعاً يكفى لإيجاد التوازن بين السكان وإنتاج الطعام . ولقد لخص مالثوس السمات الأساسية لمفردات هذه المجموعة فى ظاهرتى « الخطيئة والبؤس » اللتين يقاسى منهما الإنسان نتيجة لميله إلى النمو بنسبة تفوق قدرته على إنتاج ضروريات الحياة . وتتمثل هذه المفردات فى المجاعات ، والأوبئة ، وأعمال السخرة ، وازدحام المدن وما ينجم عنه من تفشى الفقر وصعوبة تربية الأطفال ونقص الطعام وانتشار الأمراض ، هذا بجانب الحروب وأنواع الاحتلال المختلفة .

والمجموعة الثانية ، والتى تميز الإنسان عن سائر الكائنات الحية ، هى ما أسماها مالثوس بالضوابط الوقائية . وتعمل هذه المجموعة أساساً فى جانب المواليد ، وعليه يظهر أثرها فى انخفاض معدلات المواليد انخفاضاً يساعد على إيجاد التوازن الضرورى بين السكان وإنتاج الطعام . ولقد أدخلها مالثوس صراحة وبطريقة مباشرة فى الهيكل الأساسى لنظريته فى الطبعة الثانية من الرسالة . ولقد حدد مالثوس السمة الأساسية لمفردات هذه المجموعة بالرجوع إلى العقل ، وبالتبصر حيال المشكلة السكانية . ولخص مفردات المجموعة فى مانع واحد ، أسماه « المانع الأدبى » . والمفردات التى تقع فى إطار هذه المجموعة ، والتى حددها مالثوس ، هى الامتناع عن الزواج أو تأجيله أو التعفف ، وضبط النفس بعدم . ويرى مالثوس

أن هذه الضوابط الوقائية تزداد بازدياد درجة التقدم الحضارى . أو بمعنى آخر ، يتناسب أثر هذه الضوابط ، فى عملية التوازن ، تناسباً طردياً مع درجة التقدم الحضارى للمجتمع . ومن الواضح أنه كلما زادت الضوابط الوقائية قلت الضوابط الإيجابية ، والعكس صحيح . أى أن الضوابط الوقائية تتناسب تناسباً عكسياً مع الضوابط الإيجابية . ولكن مالثوس يرى أنه بالرغم من ضرورة زيادة الضوابط الوقائية وتشجيعها للحد من انتشار البؤس والشقاء ، فإن المبدأ السكانى المنطوى على سرعة زيادة الأعداد البشرية بالنسبة لزيادة إنتاج الطعام سيستلزم ، واقعياً ، سريان الضوابط الإيجابية ، أو بعض منها ، للعمل على إيجاد التوازن بين القوتين — قوة السكان وقوة إنتاج الطعام . إذاً ، فى التحليل الأخير ، فى رأى مالثوس ، من الممكن ، بل من الواجب الحد من البؤس والشقاء عن طريق تطبيق الضوابط الوقائية ، ولكن لن يمكن عملياً إزالتهما كلية من الحياة البشرية . ومن ثم ، لا بد من الاعتماد فى النهاية على بعض من الضوابط الإيجابية — أى من التسليم بوجود درجة من البؤس والشقاء — للوصول إلى التوازن المطلوب. وبالطبع ، سترتفع هـذه الدرجة فى المجتمعات المتخلفة ، وتنخفض نسبياً فى المجتمعات المتقدمة .

من العرض السابق لنظرية مالثوس فى السكان ، نستطيع أن نحدد الدعائم الأساسية لهذه النظرية فيما يلى :

١ — يحدد الطعام بالضرورة عدد السكان .

٢ — يتزايد السكان عند ما يتزايد الطعام .

٣ — تفوق الزيادة السكانية نسبة الزيادة فى إنتاج الطعام ، ومن ثم توجد الضوابط السكانية للعمل على إيجاد التوازن بين السكان وبين إنتاج الطعام .

٤ ـ تتلخص الضوابط السكانية فى المانع الأدبى والخطيئة والبؤس .

وعلى أساس منطق هذه النظرية ، خاصة البندين ٢ و ٣ ، عارض مالثوس بشدة قوانين الفقراء التى كانت سائدة فى انجلترا فى عصره . وبنى مالثوس معارضته لهذه القوانين على أنها تشجع الزواج والإنجاب غير المسئول، كما أنها تشجع على عدم التبصر والترشيد الاقتصادى ، وعلى إضعاف روح الاستقلال والاعتماد على النفس . ومن ثم تكون النتيجة الحتمية لمنح إعانات وتبرعات للفقراء هى زيادة أعداد بشرية ، تحتم بدورها سريان الضوابط الإيجابية ، ومن ثم يزداد البؤس والشقاء فى المجتمع . ومن أجل ذلك ، أى من أجل الفقير كإنسان له كرامته، اقترح مالثوس إلغاء هذه القوانين ـ حتى يعتمد الفقير على نفسه ، فيعمل ، وتتولد عنده الرغبة فى الاستقلال والترشيد الاقتصادى ، وهذا بدوره يولد المسئولية ، ومن ثم يحاول أن يحكم عقله فى مسألة الإنجاب (فلا يأتى بأطفال إلا إذا كان قادراً على إعالتهم) . ولعل معارضة مالثوس لهذه القوانين كانت نابعة أولا وقبل كل شىء من نظرة إنسانية لما كان يقاسيه الفقراء من معاملة لا إنسانية فى ملاجىء الدولة .

ولقد ناقش مالثوس مسألة الهجرة كوسيلة للحد من الزيادة السكانية . وهو يرى عدم جدواها كحل طويل الأجل . فمن ناحية الدولة المهاجر منها ، تشكل الهجرة أثراً مماثلاً لأثر الزيادة فى إنتاج الطعام ، ومن ثم يقبل السكان الموجودون على الزواج والإنجاب ، وبالتالى يرتفع معدل المواليد ، ويعود الضغط السكانى على الموارد المتاحة ، ولا يكون هناك مفر من عمل الضوابط الإيجابية لإيجاد التوازن بين السكان والمنتج من الطعام . أما من ناحية الدولة المهاجر إليها ، فستؤدى ، فى رأيه ، إلى زيادة مصطنعة فى السكان . وإذا كانت هناك وفرة فى الأراضى الزراعية ، كما كان الحال فى أمريكا الشمالية ـ فإن ذلك سيدفع على زيادة معدل المواليد بشكل ملحوظ . وعموماً ، يعتقد مالثوس أنه بعد قرن

أو قرنين سوف تصبح الهجرة محدودة الغاية ، وذات أثر ثانوى فى مجابهة الزيادة السكانية ، ذلك لأنه لن يوجد متسع من الأراضى لقبول المهاجرين — دون أن يؤثر ذلك على مستوى معيشة الدولة المهاجر إليها .

ولقد رأى مالثوس بضرورة انتشار التعليم كوسيلة إيجابية لنشر الفضيلة والسعادة فى المجتمع بصفة عامة ، ولتطبيق الضوابط الوقائية للحد من الزيادة السكانية بصفة خاصة[1] . كما يعتبر مالثوس أول من نادى بضرورة تدخل الدولة إيجابياً فى النشاط الاقتصادى ، فى أوقات الكساد ، وذلك برسم وتنفيذ سياسة للأعمال العامة . وذلك لأن استخدام الفقراء فى بناء الطرق وشق القنوات وغير ذلك من الأشغال العامة هى الوسائل التى ستعالج ، فى رأيه ، الشرور الناجمة عن اختلال التوازن بين السكان وإنتاج الطعام[2] .

وباختصار ، يعتبر ما كتبه مالثوس عن السكان عملا جليلا ، بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى . فقد كتب فى وقت مناسب ، بطريقة تحليلية منظمة ، وبجرأة وأمانة علمية لا نظير لها — نبعت من إحساس بالمشكلة وبشعور واقعى وإنسانى تجاهها . وبالرغم من أن نظرية مالثوس لم تتضمن كثيراً من الأفكار الجديدة ، إلا أنها كانت موفقة إلى أبعد الحدود فى أن تبين — بشكل أكثر شمولا وأكثر وضوحاً ، وبالتأكيد أكثر فعالية عن أى محاولة سابقة — أن حجم السكان يعتمد على إنتاج مقومات الحياة ، وأن زيادته تضبط بالحاجة ، والخطيئة والبؤس ، وكذلك بالوازع الأدبى .

---

(١) ومن الطريف أن مالثوس نادى بوجوب تدريس مبادىء الاقتصـــاد ، ذلك لأنه ، على حد قوله ، « ... العلم الوحيد الذى قد يقال : إن الجهل به ليس فقط حرماناً من الفضيلة ، بل ينتج شراً إيجابياً عظيماً » .

(٢) تعتبر هذه الفكرة ، بحق ، من أساسيات الثورة الكينزية ، والمتضمنة فى كتاب لورد كينز « النظرية العامة فى العمالة وسعر الفائدة والنقود » والصادر سنة ١٩٣٦ .

قراءات اضافية :

(1) Thomlinson, R., **Population Dynamics**, (New York: Random House, 1965), Chapter 4.

ـ فى هذا الفصل ، يجد القارئ عرضاً مختصراً ، ولكن ممتعاً للفكر المالثوسى فى السكان .

(2) Thompson, W. S., **Population Problems** (New York: Mc Grow - Hill Book Company, 1953), Chapter II.

ـ فى هذا الفصل ، يجد القارئ عرضاً مختصراً لنظرية مالثوس ، مع اقتطافات مطولة لتبيان جوهر النظرية ـ من رسالة مالثوس (الطبعة الثالثة) .

(3) Bowen, I., **Population, Op. Cit.**, Chapter IV.

ـ فى هذا الفصل ، يجد القارئ عرضاً مفصلا لنظرية مالثوس ، كما كانت فى الطبعة الأولى من الرسالة ، ثم ما طرأ عليها من تعديل وتغيير فى الطبعات الست التى تلتها .

الفصل الثالث

تقييم للمالثوسية

تعمدنا أن نقفز إلى تقييم عام (أو رأى مبدئى عن) المالثوسية فى نهاية الفصل السابق ، مخالفين بذلك المنهجية العلمية فى التحليل ، ولـكن ، هادفين إلى إبراز جوهر المساهمة الإيجابية لمالثوس فى الفـكر الإنسانى عموماً ، وفى الفـكر الاقتصادى والسكانى على وجه الخصوص . ومن الأسباب الأخرى التى دفعتنا إلى ذلك هو محاولة توضيح مكاننا مسبقاً من أعمال مالثوس ، وأثره فى هذه المجالات الأساسية من المعرفة الإنسانية ، قبل التعرض لها بالتقييم بشىء من التفصيل فى هذا الفصل .

ودعنا نقرر فى البداية أنه لا يوجد مفـكر اجتماعى ، أو عالم ، ربما باستثناء جاليليو ، تعرض لنقد مجحف ، وهجوم لاذع غير مؤسس بقدر ما تعرض له مالثوس منذ صدور الطبعة الأولى لرسالته . ولعل مصدر هذا الهجوم ينبع أساساً من أن الـكثير من الناس لا يريدون أن يذكّروا بالواقع الذى يعيشـــــونه ، وبما يوجد فيه من بؤس وشقاء ، ناهيك عن قبول الفـكرة المالثوسية ، برغم منطقها وموضوعيتها وصحتها ، القائلة بأنه إذا لم يمارس الناس الضوابط الوقائية فى المستقبل فستـكون النتيجة الحتمية مزيداً من البؤس والشقاء . إذاً ، لم يقبل العاطفيون التحليل الواقعى لما يحدث فعلاً ، ولا التنبؤ بما قد يحدث مستقبلاً إذا ما استمرت القيم والأنظمة الاجتماعية على ما هى عليه .

ولقد أفرط مهاجموا مالثوس فى إدعاءاتهم عند ما اتهموه بالعداوة للسكان ، وبأن الهدف الأساسى من كتاباته هو ضبط الزيادة السكانية فى حد ذاتها ، وبغض النظر عن أية عوامل أخرى . ويرد مالثوس نفسه على هذا الادعاء ،

الذى ينم على جهل واضح بآرائه ، قائلاً « إنه تفسير خاطىء لآرائى أن يقال بأنى عدو السكان . إننى عدو فقط للبؤس والشقاء وعدو النسبة غير الملائمة بين السكان والغذاء ، وهى التى تؤدى إلى هذه الشرور . إننى أعلن هنا أننى أرغب رغبة أكيدة فى ازدياد السكان ، ولكن دون أن يصاحب ذلك بؤس وشقاء » .

ومن أمثلة هذ الادعاء الساذج حول الفكر المالثوسى ـ الكثير ، ولكن دعنا لا نضيع أكثر من ذلك حول هذه الافتراءات ، وننتقل إلى محاولة لعرض تقييم موجز لآراء مالثوس .

لا شك أن البيئة ، مادية كانت أم فكرية ، المحيطة بمفكر ما تؤثر بالضرورة على إنتاجه العلمى . ولقد لعبت ، بالتأكيد ، الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والتيارات الفكرية السائدة فى عصر مالثوس دوراً أساسياً فى تشكيل وبلورة آرائه عامة ، وما يتصل منها بالسكان على وجه الخصوص . فكما ذكرنا فى الفصلين السابقين من هذا الباب ، كانت رسالة مالثوس رد فعل لكتابات مفكرين أمثال جودوين وكوندورسيه ، وجاءت متأثرة بالنظرة الواقعية لكتاب أمثال كانتلون ووالاس ، ومستقية الأدلة والبيانات التفصيلية من الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة .

فلقد عاصر مالثوس ، فى أواخر القرن الثامن عشر ، طفرة فى الزيادة السكانية فى أوروبا الغربية عامة ، وفى انجلترا خاصة . وكانت هذه الزيادة ترجع إلى أسباب عديدة منها :

١ ـ التحسن المتواضع فى الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة من السكان نتيجة لانهيار نظام الإقطاع ، وظهور الرأسمالية التجارية الناشئة ، وهذا بدوره أدى إلى تحسن فى التغذية ، وتطور فى الوسائل الصحية ، وبالتالى انخفضت معدلات الوفيات .

٢ ـ رفض المجتمع الأوروبى فى ذلك الوقت استخدام أية وسائل لتنظيم النسل ، واستنكاره للوسائل البدائية الموجودة على أساس أخلاقى ، بجانب التحسن المتواضع فى مستوى معيشة الطبقات الفقيرة ، أدى إلى رفع معدلات المواليد .

٣ ـ تشجيع التجاريين للزيادة السكانية بوصفها المصدر الأصـــلى للعمل الرخيص ـ كما ذكرنا فى الفصل الأول .

وفى هذا الوقت ، كانت الثورة الصناعية فى انجلترا فى بدايتها . ولقد صحب هذه البداية آثار اجتماعية عنيفة . وكانت شروط وظروف العمل قاسية . إذ بعد التغيير الهيكلى فى القطاع الزراعى إبان حركة التسوير[1] هاجرت أعداد كبيرة من الأيدى العاملة الزراعية إلى المدن بحثاً عن العمل ، مما أدى إلى انخفاض الأجور إلى حد الكفاف . واضطر العمال إلى العمل ساعات طويلة تحت ظروف قاسية ، سواء فى مكان العمل أو فى مكان المعيشة . كما انضم إلى قوة العمل الأطفال والنساء تحت وطأة حياة المدينة القاسية . وكانت ظروف الإسكان والخدمات الأساسية والصحية سيئة للغاية . ولم يكن هناك أى تشريعات تحمى الأيدى العاملة من استغلال أصحاب الأعمال . وفعلاً ، تعرضت الطبقة العاملة ، فى هذا الوقت إلى أبشع صور الاستغلال[2] .

ومن هاتين الظاهرتين ، ربط مالثوس بين الزيادة السكانية وسوء حالة الطبقة

(١) والتى قامت على تجميع القطع الزراعية الصغيرة ، والتى كانت تزرع زراعات تقليدية إلى مراعى كبيرة لتموين الصناعات بالصوف ، ومقابلة طلب المدن المتزايد على المواد الغذائية .

(٢) وكانت هــذه الظروف ، فى الواقع ، هى التى أوحت إلى مالثوس بنظريته العـامة للسكان ، كما سنشير ، وإلى ماركس بنظريته فى الاشتراكية ، والتى ضمنها كتابه « رأس المال » .

العمالية ، وتوصل إلى المبدأ السكانى الذى أشرنا إليه بشىء من التفصيل فى الفصل السابق .

وبالرغم من هذه الظروف ، وبناء على هيكل نظرية مالثوس ، يوجد عديد من أوجه النقد المبررة والمتزنة للفكر المالثوسى ، نوجزها فيما يلى :

١ – ركز مالثوس تركيزاً مبالغاً فيه على محدودية العرض من الأراضى الزراعية . ونعتقد أن هذا الخطأ الواضح نشأ من إهمال مالثوس للمرونة الإحلالية لعوامل الإنتاج فى القطاع الزراعى . إذ افترض ثبات المستوى الفنى للانتاج ، وثبات كميات عوامل الإنتاج الأخرى ، ما عدا عامل العمل . ومن ثم افترض أن مرونة إحلال عامل محل عامل آخر من عوامل الإنتاج تساوى صفراً . ولذلك لم يحاول التفكير فى مسألة التوسع الرأسى ، بمعنى زيادة إنتاجية الأراضى المزروعة فعلاً ، بتحسين طرق الإنتاج ، وبتوفير بذور منتقاة ، وبالأسمدة الكيماوية ، وبتحسين وتنمية نظام الرى ، الخ ... ولقد شهدت الزراعة طوال القرن التاسع عشر ثورة تكنولوجية بعيدة الأثر ، امتدت إلى أنظمة الزراعة ، ومقاومة الآفات والأمراض النباتية والحيوانية ، وانتقاء البذور ، واستخدام الأسمدة الكيماوية ، وتوفير المياه الضرورية للرى ، ومشروعات الصرف للحفاظ على خصوبة التربة ، الخ . . . وكان لهذه الثورة أثر كبير فى رفع معدلات الإنتاجية الزراعية بصورة ملموسة .

فى الواقع ، مالثوس سلم باحتمال وجود تحسين فى إنتاجية الأرض المزروعة عن طريق التقدم الفنى . ولكنه رأى أنه إذا ما تحقق هذا الاحتمال فسيكون بالتأكيد ذا أثر وقتى ، بمعنى أنه سيؤجل فقط حدوث الكارثة الناجمة عن اختلال التوازن بعض الوقت ، بعد ذلك سيؤدى تحسين الإنتاجية إلى زيادة سكانية أكبر بكثير من تلك التى قد تحدث بدون إجراء تحسين فى إنتاجية الأرض . إذاً ، يمكن

القول أن التعديل الذى أدخله مالثوس على موقفه الأصلى ـ والذى ظهر فى الطبعات الأخيرة من الرسالة ـ لم يؤثر فى الواقع على فرضه الأساسى ، والمتعلق بمحدودية الأرض ، وبالتالى محدودية قدرة هذه الأرض على إنتاج الطعام . ومن ثم ، فالنقد الذى أشرنا إليه ما زال قائماً .

٢ ـ لم يأخذ مالثوس فى الاعتبار ، وبصورة جدية ، إمكانية رفع مستوى المعيشة خلال التصنيع ، وتقدم طرق المواصلات ، وتقدم طرق التوزيع . ولعل هذا بدوره كان سبباً فى إهماله لأثر التقدم الفنى فى زيادة إنتاجية الزراعة . ومن ثم ، يمكن القول أنه أغفل ما يمكن أن تؤدى إليه الاختراعات والابتكارات فى وسائل وطرق الإنتاج من زيادات ملموســـة فى الإنتاجية . ولعل مبالغات جودوين وكوندورسيه فى هذا الصدد ، والتى أشرنا إليها فى الفصل الأول ، جعلت مالثوس لا يرى ما يمكن تحقيقه عن طريق التقدم العلمى . ولكننا لا نريد أن نعطى الانطباع بأن مالثوس كان متشائماً ضيق الأفق . بالعكس ، مالثوس كان يعتقد بإمكانية التقدم العلمى ، وبإمكانية رفع مستوى المعيشة عن هذا الطريق . ولكنه كان يعتقد أيضاً أن قدرة الإنسان على التكاثر السريع ستزيد من صعوبة العمل على تحسين وسائل المعيشة ، وستؤخر تحقيقها ، بل إذا ما استمرت هذه القدرة ، بدون ضابط ، فإنه (أى التحسين) لن يتحقق .

٣ ـ افترض مالثوس بعدم أهمية الواردات كمصدر لزيادة المعروض من الطعام . ويبدو هذا ، فى الواقع ، غريباً ـ كما يقول بوين ـ من مفكر كمالثوس ، والذى قضى أكثر من عشر سنوات فى مناقشة مع ديفيد ريكاردو واقتصاديين آخرين حول موضوع استيراد القمح إلى بريطانيا . فى الحقيقة ، أشار مالثوس إلى إمكانية الزيادة الملموسة من الواردات الغذائية ، ولكنه كان يعتقد أن أى تخفيف من حدة مبدئه فى السكان ، عن هذا الطريق ـ سيكون وقتياً .

وكمسألة التقدم التكنولوجى ، سيكون أثره فقط فى تأجيل حدوث الكارثة ، وعند حدوثها ستكون أكثر بشاعة من ذى قبل . ذلك لأن التحسين الوقتى فى المعروض من الغذاء سيدفع السكان إلى التزايد بنسبة أكبر ، ومن ثم ستكون درجة الاختلال بدورها أكبر . وهذا ، فى غياب الضوابط الوقائية ، سيؤدى إلى ضرورة تطبيق الضوابط الإيجابية ، والتى تتركز فى مزيد من البؤس والشقاء .

٤ - ركز مالثوس تركيزاً كبيراً على الضوابط الإيجابية . فبالرغم من أنه سلم بوجود وبضرورة الضوابط الوقائية ، والتى تتمثل فى « الوازع الأدبى » ، إلا أنه لم يكن يعتقد أنها ستكون ذات تأثير قوى وفعال لدرجة أنها ستخفض معدلات المواليد تخفيضاً يجعل الضوابط الإيجابية لا مكان لها . ومن ثم ، يخلص مالثوس بأن الضوابط الإيجابية ستظل فعالة للحفاظ على التوازن بين قوة السكان وقوة إنتاج الطعام . ويعد ، فى الواقع ، هذا الاعتقاد من الأخطاء الأساسية فى الفكر المالثوسى . إذ بالرغم من أن مالثوس ظل على قيد الحياة حتى عام ١٨٣٤ ، وبالرغم من وجود مناقشات عامة كثيرة حول وسائل منع النسل قبل ذلك بكثير ، فإنه لم يسلم بجدوى هذه الوسائل فى تخفيض معدل المواليد . بل ، فى الحقيقة ، لم يذكر مالثوس هذه الوسائل صراحة فى كتاباته . ويرى بعض الكتاب المحدثين ، مثل طومسون ، أن من أسباب عدم معالجة مالثوس لهذه الوسائل مباشرة فى كتاباته هو رغبته فى عدم تقديم دعاية لها بكتابته عنها[1] .

٥ - لقد وصل مالثوس إلى تعميمه بخصوص النمو السكانى (المضاعفة كل خمسة وعشرين سنة) من حالة دراسية واحدة ، وهى أمريكا الشمالية . فالإحصاءات المتوافرة لديه عن السنوات ١٧٩٠ ، ١٨٠٠ ، ١٨١٠ تؤيد الرأى

(١) كما يرى البعض أن مالثوس ربما اعتقد أن تطبيق وسائل منع الحمل تعد من قبيل الخطيئة ، ومن ثم اعتبرها أحد مفردات مجموعة الضوابط الإيجابية .

القائل بأن حجم السكان تضاعف فى أقل من خمسة وعشرين سنة . ومن ثم ، يخلص مالثوس إلى القول بأن الزيادة الطبيعية للسكان فى أى مكان (إذا ما كان الغذاء ووسائل الحياة الأخرى بوفرة كبيرة) هى المضاعفة كل خمسة وعشرين سنة تقريباً . ولكن يلاحظ أن مالثوس بسرده لمثال أمريكا الشمالية لا يعتبر أنه وصل إلى هذه النتيجة عن طريق تحليله لحقائق النمو السكانى فى كل بقاع الأرض . فى الحقيقة ، يعتبر ما وصل إليه مالثوس فرض قائم على مشاهدة وحيدة لنمو سكانى على أساس متوالية هندسية . أساس هـــذا الفرض هو اعتبار هذه المشاهدة المعدل « الطبيعى » للنمو السكانى فى كل الدول وكل المناطق . ومن ثم ، فقد عمم مالثوس من مفردة واحدة . ومن ثم ، وبنفس المنطق ، إذا ما وجدت حالة واحدة بنفس ظروف الوفرة فى السكان وفى الغذاء كأمريكا الشمالية ، ولم يتضاعف سكانها كل خمسة وعشرين سنة ، فإن هذا يكفى لدحض فرض مالثوس . ومن ثم يكون دليلاً كافياً لوجود قوى اجتماعية قادرة على تحديد وضبط الزيادة الطبيعية للسكان تحت (أو أقل من) المعدل الذى فرضه مالثوس . وبالرغم من عدم وجود حالة نذكرها كدليل ، وبالرغم من ندرة المعلومات الدقيقة عن القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تؤثر فى الزيادة الطبيعية فى حجم السكان ، فإنه يوجد ، بالتأكيد أدلة كافية ومعروفة عن انخفاض معدلات المواليد فى الدول المتقدمة اقتصادياً . ومن ثم ، يمكن القول بأن الفرض المالثوسى بخصوص الزيادة الطبيعية لا يمكن اعتباره قاعدة عامة تتمتع بتطبيق شامل .

ولكن ، فى الواقع ، وكما ذكرنا فى الفصل السابق ، لم يشكل هذا الفرض « بحرفيته » ركناً أساسياً فى نظرية مالثوس ، خاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار تعديل مالثوس فى الطبعات الأخيرة لرسالته بشأن قوة السكان وقوة إنتاج الطعام .

فبعد أن كان يعتقد فى الطبعات الأولى من الرسالة بأن معدلات نمو القوتين التى افترضها قد تتحقق فعلاً فى المستقبل ، عدل من اعتقاده هذا بقوله أن نمو السكان ونمو إنتاج الطعام « سيميلان » إلى المعدلات المفروضة (متوالية هندسية ومتوالية حسابية على الترتيب) إذا ما توافرت الظروف الملائمة — أى إذا لم توجد ضوابط .

٦ — تسليم مالثوس بإمكانية وجود ضوابط وقائية أو مانعة حد كثيراً من الفرض الأساسى الثانى لنظريته ، والخاص بالعلاقة العاطفية بين الجنسين ، وهذا بدوره يحد من قوة السكان ، أو قدرتهم على التكاثر بالمعدل المالثوسى المفروض . هذا بجانب أن تسليم مالثوس بوجود هذا الضابط الأدبى قد قلل كثيراً من أهمية « مبدأ السكان » كسلاح استخدمه مالثوس فى مجادلته مع جودوين وكوندورسيه حول الكمال الإنسانى ، كما ذكرنا فى مقدمة الفصل السابق — بمعنى أنه إذا كان الجنس البشرى قادراً على تطبيق الضوابط الأدبية ، فلا شك أن هذا دليل على محاولة الرجوع إلى العقل والمنطق لمجابهة مثل هذه المشكلة المصيرية . ومن ثم ، كان على مالثوس وأتباعه أن يحاولوا إيجاد نقاط مجادلة أخرى مختلفة تماماً عن النقاط الأصلية ، مؤسسة على عدم قدرة الطبقات العاملة ممارسة مثل هذه الضوابط الوقائية بصفة خاصة ، وعلى محدودية وعدم فعالية مثل هذه الضوابط (فى الأمد الطويل) بصفة عامة .

٧ — بعد التعديلات التى أدخلها مالثوس على العناصر الأصلية لنظريته ، كما أشرنا فيما سبق ، أصبحت النظرية النهائية غير قابلة للدحض أو للإثبات . فلقد افترض مالثوس أن السكان « يميلون » إلى الزيادة بمعدل أسرع من الغذاء « إلا إذا وجدت ضوابط » ، كما افترض أيضاً أن كمية الغذاء تحدد معدل النمو السكانى الواقع فعلاً . هذه الفروض ، من حيث المبدأ ، غير قابلة للاختبار .

فليس من الضرورى مطلقاً على السكان أن يتزايدوا بمعدل أسرع من معدل زيادة الغذاء ، لكى تكون هذه النظرية صحيحة . بل ، كما لاحظ مالثوس نفسه ، طبقاً للفرض الثانى من النظرية ، لا يمكن أن يحدث ذلك فى الواقع . بمعنى أن « ميل » السكان إلى الزيادة بمعدل أسرع من معدل زيادة الطعام لا يمكن ، نتيجة لذلك ، أن يتحقق . الذى يمكن مشاهدته فعلاً هو ميل السكان دائماً إلى التزايد تماماً بنفس المعدل الذى يزيد به إنتاج الطعام . ولكن ، طبقاً لمالثوس ، المشاهدات حول هذه النقطة غير ضرورية ، ذلك لأن صحتها تعد مسألة بديهية . ولكن كيف تفسر النظرية حالات ارتفاع مستوى المعيشة ؟ يرد مالثوس على ذلك بقوله أن الغذاء لا يمكن أن يزيد بمعدل أسرع من معدل النمو السكانى . إذا حدث ذلك ، فى رأيه ، سيكون بصفة مؤقتة ، وراجعاً لوجود ضوابط وقائية ، أو ضوابط إيجابية . علاوة على ذلك ، وصف مالثوس موقفاً يتسم بالآتى : (ا) مستوى المعيشة يرتفع . ، و (ب) لا يوجد ضوابط إيجابية ، ولكن توجد بعض الضوابط الوقائية . وعليه ، فبعد أن افترض النتيجة ، لا يمكن منطقياً إثبات خطئه .

٨ ـ مكان الضوابط الإيجابية والوقائية فى النظرية عام وغير محدد . فبعد التسليم بوجود ضوابط ، أصبحت النظرية غير قادرة على التنبؤ بما سيحدث ، وانحصرت فى كونها تعبيراً عاماً عن «ميول» بشأن السكان والطعام . هذا الوضع غير المحدد جعل النظرية تلائم كل الظروف وكل الحقائق . فهناك اتجاه أو « ميل » لسكان أى بلد أو منطقة أن يتزايدوا وفقاً لمتوالية « هندسية » . أى حالات تخالف هذا الاتجاه يمكن ، إذاً ، تبريرها بدون مزيد من البحث والتقصى على أنها نتيجة لوجود بعض الضوابط الإيجابية ، أو ربما بعض الضوابط الوقائية . فإذا كان السبب الرئيسى فى عدم نمو السكان على أساس متوالية هندسية

هو انخفاض معدل المواليد ، يمكن افتراض وجود ضوابط وقائية . وإذا كان السبب ارتفاع معدل الوفيات ، يمكن افتراض وجود ضوابط إيجابية . وعليه ، يقول المالثوسيون : إن هذا دليـل على قدرة النظرية على تفسير كل الحقائق . فى الواقع ، النظرية من العمومية لدرجة أنها تفسر « أى » موقف سكانى . بل لا يمكن التفكير فى استثناء لهذه العمومية . فميل السكان إلى التزايد وفقاً لمتوالية هندسية مفروض مهما كانت المعدلات التى ينمو على أساسها السكان فعلاً فى أى ظرف أو فى أى مكان .

ولعل هـــذا الوضع لنظرية مالثوس هو الذى أدى إلى إخفاق جودوين فى مهاجمتها . فعندما حاول المهاجمة ، بمساعدة الإحصاءات التى جمعها بوث ، استخدم تـكتيـكاً خاطئاً. فلقد تساءل جودوين : «إذا كان مبدأ السيد مالثوس صحيحاً ، فلماذا لا نجد الأرض آهلة بالسكان ؟ »[1] . ولـكن ، وجود ضوابط إيجابية أو وقائية أو كليهما ، بالتعريف ، أعطى الإجابة على هذا التساؤل . ومن ثم ، كان هذا الخط الهجومى فاشلاً .

وعلى خلاف جودوين ، نجد أن نقد ناسو سينيور أكثر فعالية وموضوعية، وأشد حدة . إذ كتب إلى مالثوس يقول : « ... يعتبر الاختلاف الوحيد بيننا مسألة ألفاظ وتعريفات . فأنت قد تظل متمسكاً بموقفك وتقول ، فى غياب الأسباب المعوقة ، السكان يميلون إلى الزيادة بمعدل أسرع من الطعام ، ذلك لأن الزيادة النسبية للأول هى مجرد إذعان لرغبات طبيعية ، ولـكن الزيادة النسبية للأخير كلها مجهود وحرمان . أما أنا فما زلت اعتقد ، أنه فى غياب الأسباب المعوقة ، الطعام يميل إلى الزيادة بمعدل أسرع من السكان ، وذلك لأن ، فى الواقع ،

---

(١) وجه جودوين هذا النقد فى سنة ١٨٢٠ .

هذا هو ما حدث فعلاً بصفة عامة ، ولأنى أعتبر أن الرغبة فى تحسين حالتنا (المادية) تعد طبيعية تماماً كالرغبة فى الزواج » .

ولقد أجاب مالثوس قائلاً : « عما إذا كان السكان يزيدون ، فى الواقع ، بمعدل أسرع عن الطعام ، أو الطعام يزيد بمعدل أسرع عن السكان ، فإنه صحيح القول أنه ، باستثناء المستعمرات الجديدة ذات الظروف الأفضل ، السكان دائماً يضغطون على موارد الغذاء ، وأنهم دائماً على استعداد للزيادة بمعدل أسرع من ذلك الذى يزيد على أساسه الطعام فعلاً »[1] .

ولعل هذه الفقرة هى خير ما نختم به تقييمنا لنظرية مالثوس . إذ فى رده على سينيور لخص جوهر نظريته فى جملة واحدة . فبصفة عامة ، يمكن القول أن ما وجه إلى نظرية مالثوس من انتقادات كان مركزاً على الهيكل النظرى والبناء المنطقى لها ، وأغفل ما قدمته هذه النظرية من تحليل واضح لمشكلة يعيشها الجنس البشرى . إن الفكرة البسيطة القائلة بأن السكان يميلون إلى التزايد بمعدل أسرع من تزايد إنتاج الغذاء ، وهذا الاختلال بدوره يؤدى إلى تطبيق ضوابط إيجابية قاسية للوصول إلى التوازن الواقع فعلاً بين السكان وبين الغذاء ، هذه الفكرة لخصت المشكلة الأساسية للجنس البشرى بوضوح تام . بل أكثر من ذلك ، امتدت نظرية مالثوس إلى اقتراح العلاج . فعملية الوصول إلى حالة التوازن عن طريق الضوابط الإيجابية ينجم عنها ما نعانيه من بؤس وشقاء . وإذا ما أردنا الحد من ذلك ، فلا بد من أن يكون للضوابط الوقائية النصيب الأكبر فى عملية تحقيق التوازن . بسبب الظروف التى عاشها مالثوس ،

---

(١) اقتبست هذه الفقرات من خطابات سينيور ومالثوس فى كتاب :
Bowen, I., **Population**, Op. Cit. , PP. 106 — 107.

كان يعتقد أن هذا الاحتمال بعيد التنفيذ . ولكن هذا لا يعنى أنه لم يكن له الفضل الأول فى توجيه أذهاننا إلى محاولة تطبيق المزيد من الضوابط الأدبية ، ومن ثم ضرورة المحاولات الجادة للحد مما تعانيه البشرية من بؤس وشقاء . ولعل الدارس لمشكلات التخلف الاقتصادى فى الدول النامية لأكثر يقيناً بالنسبة لما قدمته نظرية مالتوس من إيجابيات على الصعيدين النظرى والتطبيق[1] .

---

(١) يقرأ هذا الفصل فى ضوء ما جاء فى الفصل السابق ، وأيضاً فى ضوء ما فى الفصل التالى وفصول الباب الثانى من معلومات .

قراءات اضافية :

(1) Thompson, W., **Population Problems, Op. Cit.,** Ch. II.

— فى هذا الفصل ، يجد القارئ دفاعاً قوياً عن نظرية مالثوس .

(2) Bowen, I., **Population, Op. Cit., Ch. IV.**

— فى هذا الفصل ، يجد القارئ محاولة جادة لتحليل آراء مالثوس السكانية ، وإن كانت تتضمن نقداً عنيفاً لبعض هذه الآراء — جزء من هذا النقد مبرر والجزء الآخر غير مؤسس .

(3) Thomlinson, R., **Population Dynamics,, Op. Cit**, Ch. 4.

— فى هذا الفصل ، يجد القارئ محاولة متزنة لتقييم نظرية مالثوس ، مع إبراز نقاط الضعف الرئيسية فيها .

(4) Penrose, E.F., **"Malthus and the Underdeveloped Areas",** The Economic Journal, Vol. LXVII, (June, 1957).

— فى هذه المقالة ، يجد القارئ عرضاً ممتعاً لنظرية مالثوس وتقييماً لأهميتها للدول المتخلفة .

الفصل الرابع

الفكر الدايمجرافي بعد مالثوس

تعد مساهمة مالثوس فى تقدم الفكر السكانى أكبر بكثير مما توحى إليه كتاباته . فلقد أثارت رسالته جدالاً حاداً وعميقاً منذ نشرها حتى الآن . كما دفعت أتباعه ومعارضيه إلى الاعتقاد الراسخ ، والصحيح ، بضرورة جمع وتصنيف وتحليل بيانات وإحصاءات وافية عن الاتجاهات السكانية ، وبالحاجة الماسة إلى بحث متواصل حول علاقة التغير السكانى بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ومن ثم ، يمكن القول أن مالثوس يعد ، بحق ، مسئولاً ، بطريقة غير مباشرة ، عما أحرز من تقدم فى ميادين الإحصاءات السكانية (التعددات ، والإحصاءات الحيوية) وفنون التحليل الديمجرافى والنظريات السكانية ، منذ رسالته حتى الآن .

وسنحاول فى هذا الفصل تقديم عرض موجز لتطور الفكر السكانى بعد مالثوس ، مرجئين — المحاولات الحديثة لتطبيق أدوات التحليل الاقتصادى على الفكر المالثوسى ، والتوازنات الاستاتيكية للسكان ، والمحاولات الخاصة بحصر العوامل المحددة لحجم السكان والخاصة بوضع نظرية عامة للتنمية الاقتصادية والنمو السكانى — لفصول الباب الثانى (أو المذكرة الثانية) من هذه المعالجة .

يوجد تقسيمات عديدة خاصة بعرض الفكر السكانى بعد مالثوس . فمثلا قسم طومسون هذا الفكر إلى قسمين رئيسيين : الأول خاص بالنظريات الطبيعية لتفسير النمو السكانى ، والثانى متعلق بالنظريات الاجتماعية لهذا التفسير. بينما حاول طوملينسون عرض هذا الفكر على أساس ما اتصل به من فروع المعرفة . فقسم الآراء السكانية إلى أربعة أقسام رئيسية . اختص القسم الأول بالآراء الداخلة

فى نطاق الاقتصاد والسياسة ، والثانى بالآراء المتصلة بالفلسفة الاجتماعية ، والثالث بالآراء المتعلقة بعلوم الأحياء ، والرابع بالآراء المعالجة معالجة رياضية . كما نجد أن الأمم المتحدة فى دراستها للعوامل المحددة للاتجاهات السكانية وآثارها انتهجت طريقة ثالثة للتقسيم . إذ قسمت الفكر السكانى بعد مالتوس إلى ثلاث أقسام رئيسية وهى : (١) الأفكار السكانية للمدرسة الكلاسيكية للاقتصاد السياسى ، (٢) الأفكار السكانية للمدرسة الاشتراكية والماركسية ، و (٣) الأفكار السكانية الحديثة — وتشمل أفكار الاقتصاديين « الكلاسيك — المحدثين » ، والنظريات العامة للعوامل المحددة لحجم ونمو السكان ، والدراسات الرياضية للمسألة السكانية .

والهدف الأساسى من هذه التقسيمات هو محاولة تبسيط العرض . ولكن ، فى الواقع ، لا يخلو أى تقسيم من عيوب تتصل بالتكرار الزمنى أو التضارب الموضوعى للأفكار المعروضة . ومع ذلك ، فالذى يحكم توزيع المفردات الداخلة فى أى قسم هو وجود صفات غالبة مشتركة بينها — سواء كانت زمنية أم موضوعية . وعليه ، فسنحاول أن نتهج تقسيماً منتخباً من بين التقسيمات السابقة ، هادفين أساساً عرض التيارات الكبرى فى الفكر السكانى بطريقة سهلة مبسطة . ومن ثم ، فسيكون عرضنا فى أربعة أقسام كما يلى : (١) الفكر السكانى للمدرسة الكلاسيكية للاقتصاد السياسى ، (٢) النظريات الاشتراكية فى السكان ، (٣) النظريات الطبيعية فى السكان ، (٤) بعض النظريات العامة الحديثة فى السكان . وسنتناول كل قسم بالترتيب .

المبحث الأول

الفكر السكاني للمدرسة الكلاسيكية للاقتصاد السياسي

اهتم اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية بأسباب ونتائج التغيرات السكانية ، وذلك في أثناء محاولاتهم للوصول إلى «القوانين» التي تحكم مستويات واتجاهات الإنتاج ، والأجور ، وسعر الفائدة ، والريع ، والأرباح . ولقد نتج عن دراساتهم أفكار ، أكثر عمقاً من متواليات مالثوس ، لتبرير الرأي القائل بأن النمو السكاني يؤدي إلى انخفاض الأجور وإحداث الفقر .

ومن بين هذه الأفكار ، تلك الفكرة المشتقة من قوانين تناقص أو تزايد الغلات في مختلف فروع النشاط الاقتصادي[1] . فلقد كان يعتقد بصفة عامة أن تكلفة إنتاج السلع الزراعية تميل إلى الارتفاع كنتيجة للزيادات في السكان والتي يترتب عليها زيادات في الطلب والإنتاج ؛ بينما تميل تكلفة إنتاج السلع الصناعية إلى الانخفاض - في نفس الظروف . ومن المسلم به ، أن ظاهرة تناقص النفقات (أو تزايد الغلات) في الصناعة تحدث نتيجة لإمكانيات تطبيق المزيد من تقسيم العمل وإدخال تحسينات فنية بصفة مستمرة . أما في الزراعة ، فكان يعتقد أن ظاهرة تزايد النفقات ترجع ، على الأقل في الفترة الطويلة إلى : (١) ثبات الأرض الزراعية في الكم والنوع تقريباً ، ومن ثم فأية زيادة في حجم الإنتاج ، بفرض ثبات فنون الإنتاج ، ستتضمن استخدام أرض أكثر رداءة ، أو استخدام أقل كفاءة للعمل ورأس المال مع الأرض المستخدمة فعلاً ؛ (ب) عدم وجود فرص واسعة في القطاع الزراعي لتطبيق مزيد من تقسيم العمل أو إدخال

---

(١) والتي نادى بها كتاب سابقون أمثال سيرا وآدم سميث ومعاصريه ، وكذلك بعض كتاب المدرسة التجارية .

تحسينات فى طرق الإنتاج . وعليه ، فكلما زاد السكان وكلما دخلت أعداد جديدة قوة العمل فى الزراعة والصناعة ، فإن الزيادة فى الإنتاج الزراعى ستكون أقل من نسبية (أى أقل من نسبة الزيادة فى السكان وفى قوة العمل الزراعية) . ومن ثم ، فاعتماداً على القوة النسبية لاتجاهات الإنتاجية المتعارضة فى كل من الصناعة والزراعة ، سيصحب النمو السكانى إما زيادة أو نقصان فى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى .

ويرى جون استيوارت ميل أن قانون تناقص الغلة لا ينطبق على النشاط الزراعى فحسب ، بل يمتد سريانه ، بعد فترة معينة ــ تتوقف على أثر التوسع فى تقسيم العمل وفى إدخال تحسينات تكنولوجية فى العملية الإنتاجية ــ ، أيضاً على القطاعات غير الزراعية . إذ يعتقد ميل أن مَيْل الغلات إلى التناقص فى الزراعة كلما زاد السكان لا يمكن معالجتها ، باستمرار ، عن طريق زيادة رأس المال أو مزيد من تقسيم العمل وتطور فى الفن الإنتاجى فى « الصناعات غير الزراعية » . فحيث أن الصناعة تعتمد على « الأرض » فى الحصول على المواد الخام ، إذاً ، لا بد فى النهاية ، فى رأى ميل ، من أن يمتد انطباق قانون تناقص الغلة من الزراعة إلى الصناعة أيضاً . ومن ثم ، فبدون تقدم فى الفن الإنتاجى ستكون النتيجة انخفاض فى مستوى معيشة الفرد فى المتوسط ، إذا ما استمر السكان فى الزيادة . وبعد أن يصل المجتمع إلى درجة معينة من الكثافة السكانية تكفى للاستفادة من مزايا تقسيم العمل ، فإن أية زيادة أخرى فى السكان ستؤدى إلى الانتقاص من هذه الاستفادة . وإذا ما استمرت الزيادة السكانية ، ستكون النتيجة انخفاض فى مستوى معيشة الفرد فى المتوسط . وأخيراً ، يخلص ميل إلى الشك فى أن التقدم التكنولوجى سيمكن تطبيقه بالسرعة الكافية للتغلب على الأثر غير الموائم لنمو مفرط للسكان على متوسط دخل الفرد .

ولقد اعتقد ميل بضرورة الحد الفعال للنمو السكانى ، وذلك لأن إمكانيات التوسع فى إنتاج السلع والخدمات فى أية دولة تعد محدودة من ناحية ، ولأن أثر التجارة الخارجية والهجرة فى معالجة الضغط السكانى المتزايد يعتبر ضئيلاً من ناحية أخرى . ولقد كان ميل أكثر تفاؤلاً من مالثوس فى قدرة الإنسان فى التحكم والحد من أعداده . ولقد لاحظ أن « الضوابط » تسرى دائماً لتحوى النمو السكانى فى حدود ما لدى الإنسان من موارد اقتصادية ، ووفقاً لما يستطيع أن يبذله من جهود . وتحد الزيادة السكانية فى المجتمعات البدائية ، فى رأيه ، أساساً ، بالبؤس والموت المبكر . وفى المجتمعات المتقدمة ، تتلخص الضوابط فى « خوف الإنسان من الحاجة » ، ورفضه ونفوره من أن يكون سبباً فى « وجود كائنات من أجل فقط أن يتعرضوا للبؤس والموت المبكر » . ولقد حصر ميل العوامل التى ساعدت على تطبيق هذه الضوابط فى الملكية الزراعية ، واستقلال النساء ، وانتشار التعليم على المستوى القومى ، والتقدم الحضارى عموماً .

ولقد ناقش الاقتصاديون الكلاسيك مسألة توزيع الناتج القومى على عناصر الإنتاج المختلفة ، وتوصلوا إلى نظريات فى التوزيع ذات أهمية من وجهة نظر المسألة السكانية . ففى رأيهم ، يعتمد مستوى الأجور ، أساساً ، على النسبة بين السكان ورأس المال . ومن ثم ، ترتفع الأجور إذا ما زاد رأس المال بمعدل أسرع من تزايد السكان . ويعتبر معدل النمو السكانى دالة لمستوى الأجور ومستوى معيشة العمال ، وذلك لأن الأجور فى الفترة الطويلة يجب أن تغطى تكلفة إنتاج العمل . وعليه ، فبينما تشجع الزيادة فى مستويات الأجور ، نتيجة الزيادة فى رأس المال ، النمو السكانى ، ستكون الزيادة فى السكان أكبر إذا ما ظل مستوى المعيشة منخفضاً نسبياً ، أو ارتفع فقط بصفة مؤقتة ، عما إذا ارتفع بصفة دائمة . إذاً ، يستطيع العمال تحسين وضعهم وذلك بالإصرار على مستويات معيشة أعلى ،

وبالتالى مراعاة أن يكون معدل النمو فى أعدادهم أقل من معدل التكوين الرأسمالى .

ولقد شكلت العلاقات بين النمو السكانى والأجور والتكوين الرأسمالى جوهر النظرية الكلاسيكية فى « حالة الركود المتكرر » . وتتعلق هذه النظرية بتفسير كيفية وصول القوى الخاصة بعملية التنمية الاقتصادية إلى حالة التوازن . وتؤكد هذه النظرية أهمية كل من النمو السكانى ومحدودية الموارد الطبيعية فى عملية التنمية . وتصل إلى نتيجة متشائمة : تتلخص فى أن « التقدم الطبيعى » لأى مجتمع سيكون ، فى النهاية ، فى اتجاه «الركود». حيث يعيش السواد الأعظم من السكان عند « حد الكفاف » . ويطلق على النموذج الإنمائى المتولد من هذه النظرية : « النموذج التدريجى فى التنمية والركود » ووفقاً لهذا النموذج ، تعتبر التنمية الاقتصادية سباقاً بين التقدم التكنولوجى والنمو السكانى ، بحيث يكون العنصر الأول فى المقدمة لبعض الوقت ، ثم يكون السبق فى النهاية للعنصر الثانى ، وتكون النتيجة النهائية العودة إلى « حالة الركود » . ويعتمد العنصر الأول على التراكم الرأسمالى ، والذى يسمح بمزيد من الميكنة وتوسع فى تقسيم العمل فى العملية الإنتاجية ، كما يعتمد معدل التكوين الرأسمالى ، بدوره ، على مستوى ومعدل الأرباح . والأرباح ، هى الأخرى ، تتوقف على عرض العمل ومستوى التكنولوجيا . ويتوقف مستوى التكنولوجيا — كما ذكرنا — على التراكم الرأسمالى ، بينما يعتمد عرض العمل على حجم السكان ومعدل النمو السكانى . وهذا الأخير يعتمد على مستوى الأجور ، الذى بدوره ، يتوقف على مستوى التكوين الرأسمالى — مثله مثل مستوى التكنولوجيا .

وقبل أن ندخل فى تفصيل لطبيعة هذه العلاقات ، ونقوم بتفسير لميكانيكية النموذج نفسه ، دعنا نقرر أنه استمد عناصره الأساسية من كتابات الاقتصاديين

الكلاسيك بصفة عامة ، ومن كتابات آدم سميث ومالثوس وجون استيوارت ميل بصفة خاصة . بل لقد كان لكتابات مالثوس النصيب الأكبر فى عملية بناء هذا النموذج . وبالطبع لم يتعرض أى من الاقتصاديين الكلاسيك إلى الأفكار الأساسية للنموذج مستخدماً المنهجية الحديثة فى العرض أو المصطلحات المعاصرة للتغيرات، ومحللاً تحليلاً محدداً وشاملاً للعلاقات المختلفة بين المتغيرات. وإنما يرجع الفضل فى ترجمة الأفكار الكلاسيكية إلى هيكل متكامل من التحليل الحديث لمسألة التنمية الاقتصادية عند الكلاسيك إلى اقتصاديين محدثين أمثال شومبيتر وهيكس وهجنز ومائير وبولدوين .

ويمكن أن نلخص أساسيات النموذج الكلاسيكى فى التنمية ومركز المتغير السكانى فيه فى صورة عدد من الافتراضات أو العلاقات المتناسقة والمرتبطة بعضها ببعض ، أو بتعبير رياضى ، فى مجموعة من المعادلات الآنية والتى تشتمل على عدد متساو من المعادلات والمجاهيل — ومن ثم ، يكون النموذج « قابل للحل » أو « محدد » ، أو بمعنى آخر ، يستطيع أن يفسر لنا ما قصده الكلاسيك من نظريتهم فى التنمية . هذه العلاقات سنعرضها فى صورة الافتراضات التالية :

١ — اعتماد مستوى الإنتاج على عناصر الإنتاج :

يرى الكلاسيك أن مستوى الإنتاج الكلى (ن) يعتمد على قوة العمل (ع) ، وعرض الأرض (ض) ، والمعروض من رأس المال (س) ، ومستوى التكنولوجيا (ت) . كما يعتمد أيضاً على النسب التى على أساسها تتضافر عناصر الإنتاج الثلاثة الأولى — العمل والأرض ورأس المال . ويمكن ترجمة هذه العلاقة الأساسية رياضياً ، باستخدام الحرف (د) ليرمز لعبارة « يعتمد على » أو « دالة لـ ... » ، كالآتى :

ن = د (ع ، ض ، س ، ت) . . . . . (١)

وبالرغم من معرفة الـكلاسيك لوظيفة التنظيم فى العملية الإنتاجية ، لم ينظروا إليها على أساس أنها تشكل عنصراً استراتيجياً فى نموذجهم ، وبالتالى لم يفرقوا بين المهارات الإدارية والتنظيمية . ومن ثم ، لم يظهر عنصر التنظيم صراحة ومنفصلاً فى «دالة الإنتاج». والسمة الأساسية لدالة الإنتاج الـكلاسيكية هى أنها معادلة تناقصية ، أو بتعبير اقتصادى أن مستوى الإنتاج يخضع لقانون تناقص الغلة بعد فترة معينة . ولقد نتجت هذه السمة من افتراض الـكلاسيك ثبات عنصر الأرض وتغير عنصر العمل بالزيادة . ومن ثم سيمر مستوى الإنتاج بأربعة مراحل متتابعة وهى : غلات حدية متزايدة ، ثم غلات حدية متناقصة ، ثم غلات متوسطة متناقصة ، ثم غلات كلية متناقصة . فالمرحلة الإنتاجية الأولى تعنى أن كل وحدة إضافية من العمل ستضيف إلى الناتج الـكلى كمية أكبر من تلك التى أضافتها الوحدة الأخيرة . ويقصد بالمرحلة الثانية أن كل وحدة إضافية من العمل تضيف إلى الناتج الـكلى كلية أقل من تلك التى أضافتها الوحدة الأخيرة — بالرغم من أن متوسط ناتج الفرد يظل متزايداً . وتعنى المرحلة الثالثة أن كل وحدة إضافية من العمل ستضيف — ليس فقط — كمية أقل من تلك التى أضافتها الوحدة الأخيرة ، بل أيضاً سيؤدى توظيف هذه الوحدة الإضافية إلى تناقص متوسط ناتج الفرد — ومع ذلك سيظل الناتج الـكلى فى تزايد . وأخيراً ، تعنى المرحلة الرابعة أن إضافة وحدة من العمل سيؤدى — ليس فقط — إلى تناقص الناتج الحدى والناتج المتوسط ، بل إلى تناقص الناتج الـكلى — أن تصبح مساهمة العامل الإضافى فى هذه الحالة سالبة . ولن تغير الزيادة فى رأس المال (أو التقدم التـكنولوجى — أنظر الافتراض الثانى —) شكل دالة الإنتاج ، كل ما سيحدث هو أن مستويات الإنتاج ستـكون أعلى من سابقاتها — أى قبل افتراض زيادة رأس المال .

٢ — اعتماد التقدم التكنولوجى على تراكم رأس المال :

يعتقد الكلاسيك أن إمكانية إدخال تحسينات فى الفن الإنتاجى تتوقف على صافى الادخار أو على معدل التكوين الرأسمالى الصافى . ومن ثم فاستثمار مقابل الإحلال واستهلاكات الأصول لن يكفى فى عملية رفع مستوى التكنولوجيا . وعليه ، لابد من أن يكون معدل الادخار الإجمالى أكبر من معدل الإهلاك حتى يستطيع المجتمع أن يستفيد من التقدم المستمر فى ميدان البحوث التكنولوجية — وذلك بوضع النتائج المتوصل إليها موضع التنفيذ . وهذا يعطينا المعادلة الثانية فى النموذج موضع البحث كالآتى :

ت = د (ا) . . . . (٢)

حيث يمثل الحرف (ا) مستوى الاستثمار الصافى الجديد . إذاً ، «دالة الفن الإنتاجى» تعنى أن التقدم التكنولوجى يعتمد على معدل التكوين الرأسمالى الصافى .

٣ — اعتماد صافى الاستثمار على الأرباح :

يسلم الكلاسيك ، مع بقيــــة الاقتصاديين ، أن الرأسماليين يقدمون على الاستثمارات ، لأنهم يتوقعون الحصول على أرباح نتيجة قيامهم بها ، وأن ما يتوقعونه بصدد الأرباح فى المستقبل يتوقف إلى حد كبير على مستوى الأرباح فى الحاضر[1] . فإذا ما اعتبرنا أن الحرف (ر) يرمز للعائد من عوامل الإنتاج الثابتة (الأرض ورأس المال) — أو الأرباح — ، وأن صافى الاستثمار (ا) يساوى،

(١) يعلق مالتوس أيضاً أهمية قصوى على البيئــة المحيطة بالاستثمار — أو « المناخ الإنمائى » .

بالتعريف ، الزيادة فى رأس المال القومى المتاح ، أى (△ س) ، فإن المعادلة الثالثة تأخذ الشكل التالى :

ا = △ س = د (ر) . . . . . . (٣)

أى أن « دالة التكوين الرأسمالى » تعنى أن صافى الاستثمار ، الذى يعد زيادة فى رأس المال المتاح ، يعتمد على مستوى الأرباح .

٤ — اعتماد الأرباح على عرض العمل ومستوى التكنولوجيا :

يرى الكلاسيك أن الأرباح ما هى إلا نتاج السباق بين النمو السكانى والتقدم التكنولوجى . ففى رأيهم ، عند ما ينمو السكان تتناقص الغلات فى الزراعة ، وهذا بدوره يرفع تكلفة العمل ، ويخفض ، بالتالى ، الأرباح . وللتغلب على هذا الاتجاه النزولى توجد ظاهرة تزايد الغلات — خاصة فى الصناعة — نتيجة لإدخال تحسينات فى الفن الإنتاجى . وتعد مسألة : أى الاتجاهين أقوى — مسألة واقع ، يتوقف على الحقائق المتوفرة والسائدة عن السكان ومستوى التكنولوجيا ، ويختلف من مكان لآخر ، ومن وقت لآخر . ويعتقد معظم الكلاسيك أن السبق سيكون للاتجاه الثانى لبعض الوقت ، ولكن الغلبة فى النهاية ستكون للاتجاه الأول . ويمكن ترجمة العلاقة بين المتغيرات الثلاثة رياضياً كالآتى :

ر = د (ع ، ت) . . . . (٤)

أى أن « دالة الغلة » تعنى أن مستوى الأرباح يعتمد على حجم قوة العمل وعلى مستوى التكنولوجيا . وفى رأى الكلاسيك ، يتغير حجم العمالة مع وفى اتجاه تغير السكان . ومن ثم ، يؤدى النمو السكانى ، دائماً ، إلى تناقص متوسط ناتج الفرد — إلا إذا تغلب التقدم التكنولوجى على هذا الاتجاه النزولى .

ومن المعادلات (٢) و (٣) و (٤) نستطيع أن نكتشف دائرية عرض الكلاسيك لمسألة التنمية . فمستوى التكنولوجيا يعتمد على مستوى الاستثمار ، والاستثمار يعتمد على الأرباح ، والأرباح تعتمد جزئياً على مستوى التكنولوجيا .

٥ — اعتماد حجم قوة العمل على حجم الأجور الكلية :

هذه العلاقة تتضمن ، عند الكلاسيك ، ما يسمى « بالقانون الحديدى للأجور » . والفكرة العامة لهذا القانون هى أن معدل النمو السكانى يعتمد على ما يدفع من أجور نقدية . فإذا ما زادت الأموال الكلية المخصصة للأجور ، وارتفعت نتيجة لذلك معدلات الأجور الحقيقية ، فى المتوسط ، عن حد الكفاف ، فإن أعداداً أكبر من أطفال الطبقة العاملة يمكن أن يبقوا على قيد الحياة ليصبحوا أعضاء فى قوة العمل . إذ لا يوجد ، طبقاً لهذا القانون ، ضوابط على حجم أسر الطبقة العاملة سوى كمية الأجور الكلية المتاحة وعدد الأطفال الممكن إعالتهم بوساطة هذه الأجور . ومن ثم ، يوجد ميل دائم لمعدلات الأجور الحقيقية أن تعود إلى حد الكفاف . فقد ينجم عن زيادة فى الأجور تحسن مؤقت فى مستويات المعيشة ، ولكن ما إن يظهر هذا التحسن حتى يتلاشى فى صورة زيادة فى معدل نمو السكان — نتيجة هذا التحسن نفسه . وإذا ما كانت الإجراءات الصحية ومستويات التغذية فى تحسن ، ونظرة معظم الأفراد إلى إمكانية رفع مستواهم المعيشى عن طريق وسائل متاحة ومقبولة لتحديد حجم الأسرة غير مشجعة — كما كان الحال فى وقت الكتابات الكلاسيكية ، وكما هو الحال بالنسبة لبعض الدول المتخلفة اقتصادياً الآن — ، فإن أى ارتفاع فى معدلات الأجور سيعنى إمكانية إعالة عدد أكبر من الأطفال حتى سن النضوج — إنتاجياً — دون تأثير على مستوى الطبقة العاملة « المعتاد » . ونتيجة لذلك ، يزداد معدل نمو السكان . وعليه ، إذا لم يوجد دافع قوى لتحديد حجم الأسرة ، بجانب

عدم وجود طرق رخيصة ومقبولة لتنظيمها ، فإن النظرية الكلاسيكية فى السكان تعتبر مقبولة ومعقولة . ومن ثم ، يمكن أن نصل إلى المعادلة الخامسة فى النموذج كالآتى :

ع = د (جـ) . . . . (٥)

حيث الحرف (جـ) يمثل حجم الأجور الكلية . وتعبر « دالة العمل » عن أن حجم الأيدى العاملة يعتمد على حجم الأموال الكلية المخصصة للأجور .

٦ — اعتماد حجم الأجور الكلية على مستوى الاستثمار :

يرى الكلاسيك أن المخصصات المالية للأجور ما هى إلا جزء من رأس المال (العامل أو المتغير) — وهى كمية من النقود متاحة بغرض استئجار قوة العمل : هذه الأموال المخصصة للأجور تتكون عن طريق الادخار ، ثم استخدمت فعلاً عن طريق الاستثمار . ويميل الكلاسيك إلى الاعتقاد بأن المدخرات تجد طريقها إلى الاستثمار أتوماتيكياً فى الغالب[1] . ومن ثم يمكن زيادة حجم الأجور الكلية فقط عن طريق صافى الادخار — وبالتالى صافى الاستثمار . وعليه تصبح المعادلة السادسة فى النموذج كما يلى :

جـ = د (ا) . . . . (٦)

---

(١) يستثنى من هذا الرأى مالثوس و لذى برهن فى كتاباته على درجة أعلى من العمق فى تحليل العلاقة بين الادخار والاستثمار . ويبنى تحليل مالثوس على ضرورة التفرقة بين الادخار والاستثمار المتوقعين والادخار والاستثمار المحققين إذ يرى مالثوس ، بحق ، أنه حتى حد معين يعتبر الادخار ضرورياً لتمويل الاستثمار (بدون تضخم) وذلك لاستغلال الفرص المربحة الموجودة . ولكن بعد هذا الحد ، سيخفض الادخار إنفاق المستهلكين إلى درجة عدم تشجيع الاستثمار أيضاً . وعليه ، يخلص مالثوس إلى أن معدلات النمو المرتفعة لا تحدث نتيجة مستويات مرتفعة من المدخرات المتوقعة ، ولكن نتيجة مستويات مرتفعة من المدخرات والاستثمارات المحققة — والتى تعتبر إلى درجة كبيرة نتيجة التنمية نفسها .

وتعنى « دالة الأجور » أن حجم الأجور الكلية يعتمد على مستوى صافى الاستثمار .

٧ — متطابقة الناتج القومى :

المعادلات الستة السابقة تعتبر المعادلات السلوكية لنموذج السكان والتنمية الكلاسيكى . وتفسر هذه المعادلات العلاقات السببية الأساسية لهذا النموذج . ولكننا ذكرنا سبعة متغيرات ، ولدينا فقط ستة معادلات . إذاً « النظام » المتولد عن النموذج يعد رياضياً « غير محدد » ، و « غير قابل للحل » — أى غير قادر على تفسير واقع المتغيرات المذكورة والعلاقات الناتجة عنها وما تؤدى إليه هذه العلاقات فى النهاية . وعليه ، يمكن أن « نغلق » النظام ، وبالتالى نجعله محدداً وقابلاً للحل ، وذلك بإضافة معادلة تطابقية . وهى أن الناتج القومى ما هو إلا الدخل القومى ، بالتعريف ، وأن هذا الأخير ما هو إلا مجموع « الأرباح » والأجور — وبالتعريف أيضاً . إذاً متطابقتنا هى :

ن = ر + ج . . . . (٧)

وهذه المتطابقة تعنى — كما ذكرنا — أن الدخل القومى الكلى يساوى التكلفة أو القيمة الكلية لمجموع ما أنتج من سلع وخدمات . وهذه القيمة موزعة بين طبقة العمال والطبقات الأخرى المشتركة فى العملية الإنتاجية . وتفسر الأرباح هنا على أنها عوائد عناصر الإنتاج « الثابتة » ، وتشمل الأرض ورأس المال .

وبهذه المتطابقة يغلق النظام ويصبح النموذج محدداً ويكون فى صورته الرياضية الكاملة كما يلى :

ن = د (ع ، ض ، س ، ت) . . . . (١)

ت = د (ا) . . . . (٢)

ا = △ س = د (ر) . . . . . . (٣)

ر = د (ع ، ت) . . . . . . (٤)

ع = (ج) . . . . (٥)

ج = د (ا) . . . . (٦)

ن = ر + ج . . . . (٧)

وفى هذه الصورة الكاملة للنموذج الكلاسيكى تتضح لنا الصفة الدائرية التى تحكم علاقات متغيرات مسألة التنمية ، والتى كانت معروفة تماماً لدى الكلاسيك — كما أشرنا سابقاً. ويمكن أن نبدأ عند أى نقطة (أو متغير) فى هذا التيار الدائرى للنشاط الاقتصادى ، ونفترض حدوث تغير عند هذه النقطة (أى فى المتغير) ، ثم نبين ما سيحدثه هذا التغير من آثار وما سيصل إليه النظام فى النهاية . فمثلاً إذا أخذنا الأرباح — باعتبارها المحرك الأساسى للنظام الرأسمالى ، أو ما يسمى بفائض قيمة الإنتاج بوصفه العنصر الديناميكى للنظام الاشتراكى — وافترضنا حدوث زيادة ما فى هذا المتغير . سيكون النتيجة — وفقاً للنموذج الكلاسيكى — أن الزيادة فى الأرباح ستؤدى إلى زيادة فى الاستثمار ، وهذه تمثل إضافة إلى رأس المال القومى المتاح تسمح بإدخال تحسينات فنية على العملية الإنتاجية وأيضا تزيد من حجم الأجور الكلية ، وهذه الإجراءات بدورها تؤدى إلى نمو سكانى متزايد . هذا النمو السكانى المتزايد يتسبب فى ظهور غلات عمل متناقصة فى الزراعة ثم فى بقية الاقتصاد القومى ، وهذه الظاهرة تؤدى — بالضرورة — إلى ارتفاع تكاليف العمل ، ونتيجة لذلك تنخفض الأرباح . انخفاض الأرباح سيعنى انخفاض الاستثمار — أى انخفاض الإضافة إلى رأس المال القومى المتاح — ، وهذا بدوره يؤدى إلى تخلف الفن الإنتاجى وانخفاض حجم الأجور الكلية . وهذا الأخير سيؤدى إلى تناقص النمو السكانى . وهكذا ...

وبإدخال عامل الزمن ، يأخذ هذا التيار الدائرى — عند الكلاسيك — شكلاً محدداً ، وينتهى بنتيجة واضحة. فعندما يكون حجم السكان صغيراً نسبياً، ستكون الغلات من الزراعة مرتفعة ، بل ربما تكون متزايدة . ولكن عند ما ينمو السكان سيواجه الاقتصاد القومى، بدرجة متزايدة وبصورة مسرعة ، ظاهرة تناقص الغلات . وإذا ما افترضنا إمكانية توافر رأس المال ، سيحدث التقدم التكنولوجى بمعدل منتظم وذلك لاستغلال فرص التحسين فى طرق الإنتاج — بالكامل . ومن ثم ، فأمامنا إذاً اتجاهان : اتجاه نزولى يولد آثاراً ركودية على العملية الإنتاجية ، واتجاه صعودى يولد آثاراً إنمائية عليها . ويرى الكلاسيك أن الآثار الركودية الناجمة من تناقص الغلات وما يترتب عليها من ارتفاع فى تكاليف العمل ستفوق — فى النهاية — الآثار الإنمائية المتولدة من التقدم التكنولوجى . وعليه ، ستنخفض الأرباح . ونتيجة لذلك ، سينخفض مستوى الاستثمار ، وبالتالى يتخلف الفن الإنتاجى ويتوقف حجم الأجور الكلية عن الزيادة . ويترتب على ذلك أن حجم السكان أيضاً يتوقف عن النمو . ومن ثم ، فالنتيجة النهائية لعملية التنمية ، وفقاً للنموذج الكلاسيكى ، هى الركود ، والتى كان للمتغير السكانى دور أساسى فى الوصول إليها . ويتسم هذا الوضع التوازنى بأن الإضافة إلى رأس المال القومى المتاح أصبحت صفراً ، وبأن مستوى الأجور يعادل تماماً ما يرتضيه السكان كحد أدنى للمعيشة[1].

---

(١) من حيث المبدأ ، هذا الوضع التوازنى يعتبر صحيحاً فى حالة حجم سكان صغير نسبياً مع مستوى أجور مرتفع ، وفى حالة حجم سكان كبير نسبياً مع مستوى أجور منخفض . وسريان أى حالة ، يتوقف ، بالضرورة ، على تعريف « الحد الأدنى للمعيشة » . وبالطبع ، هذا الوضع التوازنى عرضة — وقابل — للتغيير نتيجة أى تغيير يطرأ على أحد أو بعض متغيرات النموذج . مثال : تغييرات جديدة فى رأس المال القومى المتاح ، تغييرات فى حجم السكان نتيجة ارتفاع أو انخفاض فى مستوى المعيشة ، تحسينات فى طرق الإنتاج ، .... الخ .

من هذا العرض للأفكار السكانية للمدرسة الكلاسيكية للاقتصاد السياسى — والتى يمثل مالثوس نفسه أحد أعمدتها الأساسية — نجد أنها لا تختلف كثيراً عما قدمه مالثوس من تحليل لعلاقة المتغير السكانى بالتغير الاقتصادى. كل ما قدمته المدرسة فى مجموعها ... هو تبيان أثر التزايد السكانى على الإنتاجية القومية وعلى مستوى النشاط الاقتصادى بصفة عامة بصورة أكثر تفصيلاً وبطريقة أكثر تحديداً عما قدمه مالثوس فى رسالته عن المبدأ السكانى(١). أما النتيجة النهائية فقد كانت واحدة عند الفكر المالثوسى فى السكان وفكر المدرسة الكلاسيكية عموماً وهى ضرورة حدوث التوازن بين الإنتاج البشرى وبين إنتاج الطعام.

(١) ولقد كان لمالثوس، كما سبق أن ذكرنا، دور أساسى فى عملية التفصيل والتحديد هذه، وذلك عند ما كتب — كاقتصادى كلاسيكى — مؤلفه: «مبادىء الاقتصاد السياسى» فى عام ١٨٢٠، وقسمه إلى قسمين: الأول عن القيمة والتوزيع، والثانى عن «تنمية الثروة». وفى هذا الجزء الأخير كتب مالثوس عن أساسيات النموذج الذى عرضناه.

المبحث الثانى

النظريات الاشتراكية فى السكان

منذ بداية القرن التاسع عشر وطواله ، أنكر الكتاب الاشتراكيون والماركسيون وجود مشكلة سكانية أصلاً . وإذا ما فرض ووجدت مثل هذه المشكلة لخلل فى العملية الإنتاجية بصفة عامة ، وفى علاقات الإنتاج بصفة خاصة ـ فى رأيهم ـ ، فإنها ستحل خلال إعادة تنظيم المجتمع . ولقد أرجعوا ، عموماً ، البؤس الإنسانى ليس إلى نمو سكانى متزايد ، وإنما إلى سوء توزيع الدخل القومى وما شاكله من نقائص « مفترضة » أخرى فى النظام الاجتماعى القائم . ولقد اعتقدوا أنه فى ظل الشكل الجديد للمجتمع ، الذى يدعون له ، ستُحدّ ضوابط وقائية « كافية » من النمو السكانى ؛ كما أن القدرات الإنتاجية للسكان ستزيد بمعدل أسرع من التزايد فى العدد . بالطبع ، هذه الأفكار لم تكن محددة تماماً ، ومتسقة عند الاشتراكيين الذين جاءوا قبل ماركس ، كما كانت عند ماركس وأتباعه .

فالمجموعة الأولى كتبت عن المسائل السكانية من زوايا مختلفة . ولقد كانت هناك اختلافات شاسعة بينهم فيما كتبوه عن السكان . وتشمل هذه المجموعة الاشتراكيين الريكارديين الإنجليز ، والكتاب الاشتراكيين فى فرنسا وألمانيا وإيطاليا . فلقد كان الاشتراكيون الريكارديون الإنجليز يميلون ، بصفة عامة ، إلى رفض الفكر المالثوسى فى السكان . فمثلا ، اعتقد طومسون أنه يمكن أن يضبط النمو السكانى فيما تخيله من مجتمع تعاونى . بينما ركز جراى على نقد المتواليات المالثوسية ، ثم أشار إلى إمكانية تحديد حجم السكان . فى حين أن براى اعتنق الرأى القائل بأنه إذا ما سلمنا بأن العمل ينتج كل الثروة ، فإن الإنتاج

سينمو بنسبة موائمة مع النمو السكانى ، طالما هناك وفرة فى المواد الخام . ومن ثم ، يخلص براى إلى القول بأنه لن توجد مشكلة سكانية لعدة قرون مقبلة . أما هود جزكين فيعد أن قبل ابتداء الأفكار المالثوسية ، عاد فرفضها جزئياً ، وذلك لاعتقاده بأن النمو السكانى يعتبر أمراً مرغوباً فيه فى حدود كونه مولداً لتقسيم العمل ومدعماً للابتكار .

ولقد عارض معظم الاشتراكيين الفرنسيين الأوائل الأفكار المالثوسية ، ولكن لأسباب مختلفة عن تلك التى ساقها الاشتراكيون الريكارديون الإنجليز . ولقد عورضت أفكار مالثوس لما تضمنته — فى نظر هؤلاء الاشتراكيين — من دعوة إلى الزهد والتقشف ، ومن إنكار لسخاء الطبيعة ، ومن معارضة للإصلاح الاجتماعى وإعادة تنظيم المجتمع ، ومن رفض للفكرة القائلة بأن سوء التوزيع هو المصدر الرئيسى للبؤس . فمثلاً ، بالرغم من اعتقاد فورييه بأن فرنسا مكتظة بالسكان وبأن الطاقة السكانية للأرض لن تزيد على ٥٠٠٠ مليون نسمة ، نادى بضرورة تشجيع الهجرة وتحديد النسل ، وذلك بدلاً من إهمال « الوازع الأدبى » كما وضعه مالثوس . ومع ذلك ، فقد كان فورييه وبعض من أتباعه يعتقدون أنه بإقامة « الدولة المجتمعية » ، سوف تؤدى التغييرات الفسيولوجية والغذائية ، بجانب تغييرات أخرى ، إلى تحديد فعال لعدد السكان . ولقد رفض سان سيمون وأتباعه — ومنهم : بازار وأنفانتان وبيشيه — الحل المالثوسى ، للمشكلة السكانية ، وذلك لأسباب عديدة منها أنه ينكر السعادة للطبقة العاملة . كما نجد أن لوى بلان وبيير ليرو كانا من أشد النقاد لآراء مالثوس ، ولقد أكدا أن التهور وعدم المسئولية حيال مسألة الإكثار السكانى ما هما إلا نتاج للبؤس . فإذا ما أزيل البؤس عن طريق إعادة تنظيم المجتمع — فى رأيهما — سيحد النمو السكانى ، ويسير وفقاً لمعدل يتناسب مع النظام الإنتاجى الجديد الأكثر كفاءة .

ويرى برودون أيضا أنه فى ظل نظام اجتماعى منظم ، يكفل العدالة ، ستتلاشى المشكلة السكانية ، وذلك لأن حجم السكان لن يتزايد بنسبة أكبر عن النسبة المرغوبة وفقاً لإجراءات الإنتاج الجديدة .

ولقد ربط المفكرون الاشتراكيون الألمان مسألة انخفاض الأجور بمسألة النمو السكانى وبدرجة استغلال الطبقة العاملة . فنجد لاسال يعتقد أن السبب الأساسى فى أن متوسط الأجور لم يرتفع عن حد الكفاف الضرورى لبقاء العمال على قيد الحياة هو استغلال الرأسماليين للعمال . ومع ذلك ، يشير إلى أن حجم السكان يميل إلى الزيادة بازدياد حجم الأجور الكلية . ومن ثم يشكل الوضع الجديد ضغطاً على متوسط أجر العامل ، ويؤدى فى النهاية إلى وصوله إلى حد الكفاف . والحل ، فى نظره ، لهذه المشكلة هو تنظيم اتحادات العمال . ولقد شارك رودبيرتس لاسال فى الاعتقاد بأن العمال يحصلون عادة على « أجر كفاف » فقط . واعتبر أن الزيادات السكانية تؤدى إلى زيادة استغلال العمال . ولقد أنكر أن الإنتاجية فى الزراعة تميل إلى التناقص ، وأعلن أنه نتيجة للتقدم فى علمى الكيمياء والميكانيكا « الزيادة فى الإنتاجية لا تحصى » خلال السنوات القادمة . ومن ثم ، فحل مشكلة انخفاض الأجور والنمو السريع للسكان يمكن أن يتم ، فى رأيه ، أساساً عن طريق الإصلاح الاجتماعى ، وفى النهاية بوساطة تنظيم المجتمع .

ويرى المفكرون الاشتراكيون الإيطاليون أن هناك علاقة وثيقة بين التغير السكانى ومراحل التنمية الاقتصادية المختلفة . ويعتبرون أن الضغط السكانى لا يحدث إلا فى مراحل إنمائية معينة فقط . فمثلاً نجد أن أتشيلا لوريا يرى أن الضغط السكانى يعتبر خاصية من خصائص النظام الرأسمالى . فالضغط السكانى فى أيامه (أى فى أواخر القرن التاسع عشر) ، والذى كان يعنى به

زيادة السكان عن رأس المال وليس عن الطعام ، استمد مصدره من نظام الأجور الرأسمالى السائد . إذ أن هذا النظام كان يؤثر ، فى رأيه ، تأثيراً سيئاً على العملية الإنتاجية من ناحية وعلى السكان من ناحية أخرى . فمن ناحية العملية الإنتاجية ، حدّ هذا النظام من حجم الإنتاج وحجم التكوين الرأسمالى ، كما أدى إلى تناقص إنتاجية رأس المال بصفة عامة . ومن ناحية السكان ، أجبر هذا النظام السواد الأعظم من الشعب على العمل بأجور غاية فى الانخفاض (مخزية) . ونتيجة لذلك ، أدى إلى ضعف قدرتهم على التعفف ، وحدّ من شعورهم بالمسئولية . ومن ثم ، كانت النتيجة النهائيـــــة انغماسهم فى الإنجاب المفرط . فإذا ما افترضنا توافر استثمارات كافية واستخدام منتج (كفء) لرأس المال ، فستتلاشى ، فى رأيه ، البطالة العمالية والمتسببة فى انخفاض الأجور ، ومن ثم يرتفع مستوى الأجور ، ونتيجة لذلك تتحسن ظروف معيشة العمال ، وتتطور تطلعاتهم . وتكون النتيجة النهائية أن معدلات الإنجاب ستنخفض بدون اللجوء إلى وسائل تنظيم النسل . ثم يقرر لوريا أن النمو السكانى نفسه ، بوصفه السبب الأصيل فى التطور الاقتصادى وفى التتابع التاريخى للاصلاحات الاجتماعيـة ، سيؤدى ـ بطريق مباشر أو غير مباشر ـ إلى شكل من التنظيم الاجتماعى خال من الضغط السكانى وما يجلبه من شرور . فلقد أدى هذا النمو ، منذ فترة طويلة ، إلى زوال استغلال الأرض على الشيوع ، وتسبب فى ظهور العمل الإجبارى الجماعى المنظم ــ والذى يعد أكثر إنتاجية من نظام العمل المنفصل والذى كان أساس مرحلة الصناعة المنزلية ــ . هذا التطور فى العملية الإنتاجية أدى إلى ظهور الرأسمالية كنظام اقتصادى . ثم يستطرد لوريا قائلاً بأن النمو السكانى سيتسبب فى النهاية فى أن يترك النظام الرأسمالى ، بدوره ، مكانه لنظام آخر قائم على العمل الجماعى الاختيارى ، ذلك لأنه فى ظل هذا النظام الأخير فقط يستطيع العمال الزراعيون

أن ينتجوا ما يكفيهم - ويوفر لهم مستوى معيشى «معقول» - فى ظل ظروف من الكثافة السكانية المرتفعة .

ولقد شارك نيتى مواطنه لوريا فى الاعتقاد بأن مستوى معدل المواليد يتحدد أساساً بالعوامل الاقتصادية . ففى رأيه ، ترتفع معدلات المواليد إذا ما حدث الظروف الاقتصادية السيئة من وسائل ترفيه (أو استمتاعات) « الطبقات الشعبية » . ومن ثم ، فأى تقدم فى الوضع الاقتصادى لهذه الطبقات سيعمل على تخفيض معدل المواليد . ولا يعتقد نيتى أن حل المشكلة السكانية مسألة حتمية ، ولكنه كان يؤمن بأن هذا الحل سيتحقق تدريجياً وذلك بإقامة تنظيم اجتماعى قوى مع إعطاء فرصة - معقولة - لتنمية النشاط الفردى[1] .

ولقد جاء ماركس ليضفى تحديداً أكثر وتناسقاً أشمل للأفكار السكانية لما سبقه من الاشتراكيين . بل يمكن القول أن ما جاء فى كتابات ماركس عن السكان يختلف كثيراً عن هذه الأفكار . ولقد ارتكز تحليل ماركس للمسألة السكانية فى اعتقاده بعدم وجود « قانون عام للسكان » ؛ وبأن مصدر « الضغط السكانى » المشاهد لا يمكن إرجاعه إلى ما افترض من عادات وميول بيولوجية عند الإنسان ، وإنما إلى نمط الإنتاج الرأسمالى السائد . فعند ماركس ، ينشأ الضغط السكانى من حقيقة رأسمالية واضحة ، وهى أنه بسبب التراكم الرأسمالى - رأس المال

(١) يقول نيتى : « فى كل مجتمع يعمل بقوة على تنمية الشخصية الفردية ، حيث لا يقضى تماماً التقدم الاجتماعى على النشاط الفردى ، وفى كل مجتمع توزع فيه الثروة توزيعاً ملائماً ويلغى السبب الاجتماعى فى وجود عدم المساواة بوساطة شكل تعاونى متقدم ، سيميل معدل المواليد إلى أن يصبح مساوياً لموارد العيش ، ولن تحوى التغيرات المنتظمة فى التطور الديمجرافى ، كما كان فى الماضى ، قدراً من الخوف والرعب» . من السهل أن يكتشف القارىء أن ما قصده نيتى هو المساواة بين معدل النمو السكانى ومعدل نمو الإنتاج من موارد العيش... أو بين حجم السكان فى لحظة معينة وحجم المتاح من موارد العيش فى نفس اللحظة .

المتغير ـ يتزايد الطلب على الأيدى العاملة بنسبة أقل من المعروض منها . ومن ثم ، تتسبب طريقة الإنتاج الرأسمالية فى خلق « فائض سكانى نسبى » لها أو جيش من العاطلين تحت تصرفها ، وذلك بغض النظر ـ أو مستقلاً عن ـ معدل التزايد السكانى الفعلى . ولقد اعتنق ماركس هذه الفكرة على أنها « قانون السكان » فى ظل الرأسمالية . ثم عمم هذه الفكرة قائلاً بأن كل طريقة من طرق الإنتاج لها بالضرورة قانون السكان الخاص بها . وهذا الرأى ، فى الواقع ، يعتبر صحيحاً إلى حد كبير ، ولكنه لا يعنى أكثر من القول بأن النمو السكانى يتحدد أساساً بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضارية السائدة . ولكن ماركس ، فى الحقيقة ، لم يقدم أى تفسير أو تحليل لهذا الرأى العام . ويبدو أن انشغال ماركس التام بتبيان العوامل المقوضة للنظام الرأسمالى وبإيضاح ما يحمله هذا النظام من مساوى ، جعله يهمل تماماً إمكانية حدوث الضغط السكانى على موارد العيش فى ظل النظام الذى اقترحه كبديل للرأسمالية ـ أى الاشتراكية . ومن ثم ، لم يعالج ماركس أصلاً العوامل المحددة للنمو السكانى الفعلى ، وذلك لأن منطق موقفه العام ـ والقائم على أن مصدر الشرور الاجتماعية فى عصره هو النظام الرأسمالى ـ جعل من المستحيل عليه أن يسلم بإمكانية حدوث ضغط سكانى على ضروريات الحياة ، ليس نابعاً من « المكائد الشريرة المدبرة بوساطة الرأسماليين » .

ولا يعتبر الفائض السكانى ، فى رأى ماركس ، نتيجة ضرورية لعملية التراكم الرأسمالية فحسب ، بل يعد هذا الفائض شرطاً أساسياً لوجود واستمرارية الشكل الرأسمالى للتنظيم الاقتصادى ، وذلك لأن هذه الطريقة الإنتاجية تتطلب وجود « أيدى عاملة قابلة للاستغـــلال بسهولة » . ولن يستطيع الرأسماليون أن يوقفوا مطالب الطبقة العاملة ، ويضعوا حداً لطموحها ، ولن يتمكن هؤلاء

« المستغلون » من الحفاظ على معدلات فائض القيمة والأرباح التى يحصلون عليها إلا إذا كان هذا الفائض من الأيدى العاملة كبيراً فعلاً . ويحدد ماركس ثلاثة أشكال من « الفائض السكانى النسبى » ، أو البطالة فى الأيدى العاملة وهى : البطالة الفنية ، والبطالة المقنعة ، والبطالة الراكدة . فالشكل الأول يتكون أساساً من إحلال الآلات محل العمال . وينشأ الشكل الثانى فى القطاع الزراعى ، ويمثل ، فى رأيه ، الجزء من السكان الزراعيين ، الذى على وشك الهجرة إلى المدن . والشكل الثالث يشمل العمال الذين يعملون فى أعمال تتسم بدرجة عالية من عدم الانتظام والاستمرار . وفى رأى ماركس ، لا تستطيع الزيادة – الطبيعية – فى السكان ، بمفردها أن تمون الجيش الاحتياطى الصناعى بعدد كاف من الأعضاء الجدد ، وذلك – جزئياً – بسبب انتشار الأمراض وارتفاع معدلات الوفيات ولأن العمال فى سن الشباب مفضـــلون فى كثير من الأعمال . وعليه ، كان من الضرورى للنظام الرأسمالى ، فى نظر ماركس ، أن يتراكم رأس المال ، الذى من النوع الموفر للأيدى العاملة ، بحجم كاف لخلق البطالة العمالية . كما يمكن أيضاً ، فى رأيه ، خلق فائض سكانى عن طريق مصادرة الأرض الزراعية وهجرة أصحاب هذه الأرض إلى المدينة . ومن ثم يخلص ماركس إلى القول بأن عملية خلق الجيش الاحتياطى من العمال نبعت من الطبقة العاملة بالأجر فى أثناء إنتاجها التراكم الرأسمالى . وعليه ، فالطبقة العاملة بخلقها التراكم الرأسمالى تعمل على إيجاد مسببات طردها من العملية الإنتاجية ، وهذا بدوره يخلق – ويزيد من – حجم الجيش الاحتياطى ، الذى يستخدم بوساطة الرأسماليين كسلاح لمنع العمال الصناعيين من المطالبة بزيادة أجورهم . ويشير ماركس إلى أن كبر حجم الفائض السكانى الصناعى وانخفاض الأجور يؤديان إلى تزايد معدل النمو السكانى . ونتيجة لذلك يزداد حجم الفائض السكانى ويزداد بالتالى استغلال

الرأسماليين للطبقة العاملة . ويخلص ماركس إلى القول بأن هذه المشكلة السكانية – التى تعد سمة من سمات الرأسمالية – لن يكون لها وجود عند ما يحل النظام الاشتراكى محل النظام الرأسمالى . ولكنه ، فى الواقع ، لم يشر إلى كيفية حدوث هذا الحل التلقائى ، كما لم يوضح ما سيكون عليه نمط التغير السكانى فى ظل الاشتراكية .

ومع ذلك ، يمكن أن يشير تحليـــله للسلوك الإنتاجى فى ظل الرأسمالية إلى ما اعتقده من زوال للمشكلة السكانية فى النظام الاشتراكى . فبقيام هذا النظام ، فى اعتقاده ، سيزداد الدخل وستنخفض درجات عدم المساواة فى توزيعه وستتحسن الظروف المعيشية لعامة الشعب . هذه المنجزات ، فى توقعه ، ستؤدى إلى خفض معدلات الوفيات . وبارتفاع مستويات المعيشة وبانتهاء استغلال الأطفال فى قوة العمل ، سينخفض أيضاً معدل المواليد . وبهذه البساطة ، تنتهى المشكلة السكانية . وفى هذا ، يشابه الحل الماركسى ما قدمه كل من جودوين وكوندورسيه من تفاؤل وخيالات . ولن يجد القارىء صعوبة فى اكتشاف موطن الضعف فى هذا الحل ، ذلك لأن كل هذه المنجزات – وفى المراحل الأولى من التحول الاشتراكى – قد تؤدى فعلاً إلى انخفاض معدل الوفيات ، ولكن إمكانية انخفاض معدل المواليد فى البداية أمر مشكوك فيه . ومن ثم ، يظهر لنا الخطر المالثوسى وتتضح واقعية مالثوس . أما إذا افترضنا ارتفاع ملموس فى مستويات المعيشة ، فقد ينخفض معدل المواليد . وهذه أيضاً فكرة مالثوسية ، قائمة ، كما ذكرنا سلفاً ، على إعمال الضوابط الوقائية – ولا ترتبط أصلاً بنوع النظام القائم .

لا شك أن إمكانية حدوث تحسن فى مستويات معيشة الطبقة العاملة بإلغاء ومعالجة المساوى والعيوب التى تصاحب عملية تطور أى نظام إقتصادى أمر قائم فعلاً . ولكن بالتأكيد لم يثبت ماركس أن النمو السكانى غير المقيد لم يكن من العوامل

الهامة التى تسببت فى وجود مساوى الرأسمالية فى عصره ، أو أن هذه المساوى هى نتيجة حتمية للرأسمالية فقط ، وعلى ذلك لا يمكن التخفيف منها أو إلغائها إلا بإلغاء النظام نفسه . بالعكس ، وكما ذكرنا فى هذه المناقشة ، سلم ماركس جزئياً بأثر النمو السكانى على حجم الفائض السكانى ، وما يحدثه هـذا الأثر من استغلال طبقة لطبقة . وهذا هو نفس ما قاله مالثوس عن التزايد السكانى وما يمكن أن ينجم عنه من بؤس وشقاء – كما حللنا تفصيلاً فى الفصول السابقة .

ويبدو أن ماركس لو كان متأكداً من موقفه حيال المسألة السكانية كما كان يرغب أن يُعرف عنه لما أقدم على هجومه المتطرف غير المؤسس لمالثوس ولما عمد إلى ذكر افتراءات لا أساس لها عن الفكر السكانى عند الأخير[1] . ويُظن أن ماركس كان لديه شكوك راسخة عن إمكانية دحض آراء مالثوس وإلا لما تحمل عبء محاولة تفنيدها بالاستناد إلى السخرية والذم بدلاً من الاعتماد

---

(١) فمثلا يقول ماركس فى كتابه المشهور « رأس المال » عن الفكر المالثوسى فى السكان ما يلى : « . . . أما مانشره مالثوس فى عام ١٧٩٨ تحت عنوان (رسالة عن السكان) فى صيغته الأولى ليس سوى موضوع إنشاء كتبه تلميذ أخذ عن نصوص مستعارة من دى فو ، وفرانكلين ، ووالاس ، والسير جيمس ستيوارت وتاونسند . . الخ . فليس فيه ثمة بحث واحد، ولا فكرة واحدة من ابتكار المؤلف» . ثم يقول : « .. إن مبدأ السكان الذى جرت صياغته فى القرن الثامن عشر ، ثم أعلن عنه وسط أزمة اجتماعية كبرى ، يمثل قرعات الطبول الضخمة بوصفه الترياق الشافى من تعاليم كوندورسيه الخ . ولقد استقبلته الأقلية المسيطرة الانجليزية بالهتاف والتأييد الصاخب ، بوصفه مطفأة جميع المطامح إلى التقدم البشرى » . ثم يقول : « . . إن مالثوس هذا الذى دهش كل الدهشة من نجاحه راح منذ ذلك الحين يحشو دون انقطاع الإطار القديم بمواد جديدة مكدسة تكديساً سطحياً . مقتطف من :

Marx, K., Capital, (Moscow : Foreign Languages Puplishing House, 1958), Vol. III, Part I.

على تحليل الحقائق وانتهاج الترفع والموضوعية (١) . ويُعتقد أن ماركس قد شعر بأن كثيراً من قوة موقفه ضد الرأسمالية يعتمد على إنكار أى صحة مهما كانت لفكرة مالثوس بأن الجنس البشرى يميل إلى النمو فى العدد بمعدل أسرع من قدرته على تنمية موارد العيش ، وهذا الاختلال ينتج أثراً سيئاً على عملية تحسين مستواه المعيشي (٢) ، ولعل كل ما حاول أن يثبته ماركس – وهذا يؤيد الاعتقاد الذى ذكرناه حالاً – بخصوص المسألة السكانية وعلاقتها بالفقر الاقتصادى هو أن تحسين حالة الطبقة العاملة البريطانية فى أيامه لن يكون ممكناً إلا إذا خُففت أو ألغيت مساوى النظام القائم (الرأسمالية) .

ولم يكن أتباع ماركس على اتفاق دائماً فيما يختص بآرائهم السكانية ، بالرغم من أنهم كانوا يؤيدون ماركس بصفة عامة . ولقد أشار ببل من ناحية إلى إمكانية زيادة المعروض من الغذاء زيادة كبيرة ، ومن ناحية أخرى إلى الافتراض القائل بأنه مع تحسن ظروف المعيشة ستنخفض معدلات الخصوبة . ولقد اعتقد أن السكان ربما يتزايدون ببطء أكثر فى مجتمع اشتراكى عن تزايدهم فى « مجتمع برجوازى » ، وذلك بسبب الوضع الأفضـــل للمرأة فى ظل الاشتراكية . وعلى خلاف معظم الاشتراكيين ، علق كوتسكى – فى بداية حياته الفكرية – أهمية قصوى على المسألة السكانية ، واقترح إمكانية حدوث كلا الضغط السكانى النسبى الماركسى والضغط السكانى المطلق المالثوسى . ولكن فى كتاباته الأخيرة

---

(١) وهذا فى الواقع موقف متناقض وغريب من مفكر كماركس ساهم فى إثراء الفكر الإنسانى عموماً والفكر الاقتصادى بصفة خاصة ، كأحد أعمدة المدرســة الكلاسيكية فى الاقتصاد السياسى ، وكأب الفكر الاشتراكى الحديث ، وكأحد مؤسسى المنهج العلمى فى البحث فى العلوم الاجتماعية .

(٢) حول الفكر الاشتراكى عند ماركس ، ارجع ، مثـــلا ، إلى د. جلال أحمد أمين . مقدمة إلى الاشتراكية ، (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٦) ، الفصل الثالث .

اقتفى – إلى حد كبير – آثار ماركس فى هذا الصدد . ففسر الضغط السكانى كنتيجة لتزايد « الجزء المتغير » من رأس المال بمعدل أقل من معدل تزايد كل من رأس المال الكلى وقوة العمل . وفى اعتقاده ، أن هذا الوضع سيختفى بتطبيق النظام الاشتراكى ، حيث ستسمح ظروف وطبيعة النظام الجديد بتنظيم ملائم للأعداد البشرية وتنمية متزايدة للإنتاج .

ولقد رفض لينين – كما فعل ماركس – المبدأ المالثوسى فى السكان . كما لم يسلم بفكرة سريان قانون الغلة المتناقصة فى ظل ظروف من التقدم التكنولوجى والتغير فى طرائق الإنتاج . وإن كان يرى إمكانية تطبيقه فقط عندما تظل فنون الإنتاج بدون تغيير . وكدليل لصحة آرائه ، أشار لينين إلى ظروف الإنتاجية فى الزراعة فى البلاد المتقدمة ، فبينما حجم السكان الزراعيين لم يتغير كثيراً فى هذه البلاد – إلم يكن قد تناقص – نجد ، فى نفس الوقت ، حدوث توسع كبير فى الإنتاج الزراعى .

وبالرغم من أن بعض الكتاب الاشتراكيين فى العشرينات والثلاثينيات من هذا القرن سلموا ببعض الأفكار المالثوسية ، نجد أن التركيز فى الكتابات الإشتراكية المعاصرة المتصلة بالمسألة السكانية ينصب أساساً على معارضة المالثوسية . هذه المعارضة تنبع أصلاً من اعتقاد المفكرين الاشتراكيين المعاصرين بالفكرة الماركسية القائلة بأن الضغط السكانى النسبى ، حيث أنه خاصية من خصائص نظام الإنتاج الرأسمالى ، لن يحدث فى ظل الاشتراكية . ولقد أعطى هؤلاء الكتاب اهتماماً بالغاً لمسألة امتصاص الأيدى العاملة الزراعية بوساطة خلق فرص عمل جديدة فى القطاعات الأخرى ، ومن ثم رفع الإنتاجية فى قطاعات الاقتصاد المختلفة ، بهدف التحول ، فى النهاية ، إلى اقتصاد حديث متقدم . وعلى ذلك ، ركز هؤلاء الكتاب على بعض المتغيرات التى أهملت نسبياً فى النظرية المالثوسية وهى القطاعات

غير الزراعية ، التقدم التكنولوجى ، التغير فى طرائق الإنتاج ، والتوسع فى تقسيم العمل عموماً . ولقد اهتم أيضاً هؤلاء الكتاب بالاتجاهات الحالية والمستقبلة فى الزيادة الطبيعية للسكان — ملاحظين أنه فى الدول الرأسمالية ، خاصة المتقدم منها ، يخفض الضغط السكانى النسبى ، مع عوامل أخرى ، النمو السكانى ، وقد يؤدى هذا الضغط فى النهاية إلى حدوث إقفار سكانى . وعلى العكس ، يعتقد هؤلاء الكتاب أن النمو السكانى الملائم مكفول فى الدول الاشتراكية ، ذلك لأن فلسفة تحديد النسل مرفوضة فى هذه الدول ، ولأن الطرائق الاشتراكية فى الإنتاج لا تتطلب مثل هذا التحديد . ومع ذلك ، نجد أن بعض الكتابات الاشتراكية الحالية عن السكان — خاصة فى الاتحاد السوفيتى — تسلم ببعض الأفكار المالتوسية . فلقد سلمت هذه الكتابات بإمكانية حدوث ضغط سكانى نسبى بصفة مؤقتة فى ظل الاشتراكية ، وذلك إلى أن تصل معدلات الإنتاجية والتنمية عموماً إلى المستوى « المرغوب فيه » . وفى الاتحاد السوفيتى ، حيث يوجـــد ضغط سكانى — معبراً عنه فى صورة « وقت غير مستغل »[١] — فى مختلف المناطق ، يُعتقد بصفة عامة أنه فى الفترة الطويلة لا يوجد مبرر للمخاوف المالتوسية .

من هذا العرض السريع للأفكار السكانية عند الاشتراكيين ، نجد أنهم ، بصفة عامة ورغم تسليمهم بأهمية التغير السكانى وخطورته فى بعض الحالات ، يرجعون أسباب الإختلال بين قوة السكان وقوة إنتاج الطعام — ظهور الفائض السكانى النسبى — إلى طبيعة وظروف أدوات الإنتاج والعلاقات المتولدة عن العملية الإنتاجية فى ظل النظام الرأسمالى . ومن ثم ، ووفقاً لفروضهم عن التنظيم الاجتماعى

---

(١) ارجع إلى :

U. N., **The Determinants And Consequences of Population Trends, Op. Cit., P.36,**

الجديد ، يرون اختفاء هذا الفائض السكانى ، وعليه لن توجد مشكلة سكانية أصلاً ، فى ظل الاشتراكية — حيث يوجد توازن بين نمو سكانى « مناسب » وتقدم إنتاجى « مرغوب فيه » . وبالرغم من أن هذا التحليل للمسألة السكانية هو أمل كل الجنس البشرى ، نجد أن هناك فرق شاسع بين الآمال والخيالات التى بدأها كل من جودوين وكوندورسيه وبين الواقع الذى عرضه لنا مالثوس بجرأة وأمانة علمية متناهيتين والذى ما زال قائماً بيننا — إلى حد ما فى بعض البلاد الرأسمالية المتقدمة ، وبدرجة كبيرة فى بلاد الكتلة الشرقية بصفة عامة والبلاد المتخلفة على وجه الخصوص .

المبحث الثالث

النظريات الطبيعية فى السكان

منذ أن صدرت رسالة مالثوس عن المبدأ السكانى ، وبعد أن تعرضت لكثير من الشرح والتحليل والنقد ، حاول بعض المفكرين التوصل إلى نظرية عن النمو السكانى على قدر من الشمول والمنطق والواقعية بحيث تستطيع أن تفسر ما يحدث فعلاً من تغيرات سكانية ، على أساس من بعض العوامل « الطبيعية » التى ظن أنها تحكم هذه التغيرات . ولقد بدأ مالثوس نفسه هـــذا الاتجاه عند ما كتب عن القانون الطبيعى الجامد الذى يحوى المبدأ السكانى - كما فصلنا فى الفصل الثانى من هذه الدراسة . ولقد ارتكزت محاولات هؤلاء المفكرين على إيجاد قانون يفسر النمو السكانى الفعلى دون أن ينتهى إلى نتائج متشائمة فيما يتعلق بآثار النمو السكانى على الرفاهية المادية لمجموع السكان . ولقد ساعدت ظروف الثورة الصناعية وما صاحبها - فى مراحل نضجها - من تقدم اقتصادى على قيام مثل هذه المحاولات المتفائلة . وسنحاول فى هذا المبحث التعرض لبعض هذه المحاولات بشىء من التفصيل لكى نتعرف على ما أضافه المفكرون منذ مالثوس من تفسيرات للمسألة السكانية - فى هذا الاتجاه الطبيعى - ونرى مقدار ما قدمته هذه التفسيرات من مساعدة على تفهم هذه المسألة .

ولنبد بمحاولة مايكل توماس سادلر . يرى سادلر أن المبدأ الطبيعى الذى يحكم النمو السكانى ، وفى نفس الوقت يضع الأساس الرشيد للاعتقاد فى التقدم المادى المضطرد للجنس البشرى ، والذى على أساسه نظم - وما زال ينظم - النمو السكانى فى كل الحالات ، هو : أن القدرة على التكاثر الإنسانى تتناسب تناسباً عكسياً مع عدد السكان فى مساحة معينة - أى مع الكثافة السكانية الواقعة فعلاً .

ومن ثم ، يعتقد سادلر أن السعادة الإنسانية - على أساس اعتمادها على النسبة بين الزيادة فى الإنتاج والزيادة فى السكان - ستكون محققة فعلاً طبقاً لهذا القانون ثم يستطرد سادلر قائلاً بأن التقدم الإنسانى نفسه من مرحلة الصيد إلى مرحلة الرعى ثم إلى مرحلة الزراعة وفى النهاية إلى المرحلة الحضارية المتقدمة حيث الصناعة والخدمات سيؤدى إلى تقسيم متقدم للعمل ، ونتيجة لذلك ينخفض ضغط العمال على فروع الإنتاج التقليدية ، ويتفرغ بعضهم إلى أعمال أدبية وثقافية ؛ وفى نفس الوقت تزداد وسائل العيش بدرجة كبيرة وينتشر الرخاء ويعم الرغد مجموع السكان . وفى كل مرحلة من مراحل التقدم المذكورة سينخفض التزايد السكانى إلى أن يتوقف نهائياً عند ما يضمن المجتمع « أقصى درجة ممكنة من السعادة لأكبر عدد ممكن من الأفراد » .

وتعد هذه المحاولة لتفسير المستقبل الاقتصادى للجنس البشرى ضرباً من التفاؤل الساذج أو الخيال العقيم . ذلك لأنه إذا ما وصلت الأعداد السكانية إلى حالة الكثافة ، سيتوقف الإنسان ، وفقاً لهذه المحاولة ، بالضرورة عن الإخصاب طبقاً للمعدل الذى كان سائداً فيما سبق. والسبب ، فى رأى سادلر ، أن الإنسان سيفقد - طبيعياً - القوة التى تسمح له بالمحافظة على معدل الإخصاب السابق . ومن ثم ، سينظم النسل تلقائياً ، وبدون أى مجهود - إرادى أو إجبارى - من جانب الإنسان . وإن كان هناك ثمة ضابط عام ، فلن يكون ، فى رأى سادلر ، البؤس والرذيلة ، وإنما السعادة والرخاء . ومن الواضح أن محاولة سادلر هذه تحوى عيوب خطيرة . فمن الناحية التطبيقية ، نجد أن القدرة على التكاثر (ومعدل الخصوبة الفعلى) فى مصر والصين والهند تعد من أعلى القدرات (والمعدلات) فى العالم ، وفى نفس الوقت تعتبر الكثافات السكانية فى هذه البلاد من أعلى الكثافات التى عرفتها البشرية . ومن ثم ، إذا ما افترضنا أن سادلر لا يعنى شيئاً

آخر من لفظ « الكثافة » عما هو معروف[1] ، فإن الحقائق السكانية المشاهدة تدحض مبدأه السكانى .

ومن الناحية النظرية ، لا يوجد شك ، فى الواقع ، فى أن سادلر قد فشل تماماً فى أن يستوعب الآراء المالثوسية بصفة عامة ، وما كتبه مالثوس عن النمو السكانى المفرط والضوابط الإيجابية والوقائية بصفة خاصة . فطبقاً للفكر المالثوسى ، يمكن تصور مجتمع على درجة عالية من الخصوبة السكانية ـ أى يتسم بمعدل مواليد مرتفع ـ ، ومع ذلك يحقق نمواً سكانياً ضئيلاً أو لا ينمو حجم سكانه بالمرة ، وذلك بسبب ارتفاع معدل الوفيات . وقد يحدث هذا الوضع السكانى بغض النظر عن حالة الكثافة . وحتى لو افترضنا جدلاً أن هناك علاقة عكسية بين الكثافة والقدرة على الإنجاب ، لم يبين سادلر القوى المتسببة فى وجود هذه العلاقة . كما لم يوضح سادلر طبيعة وظروف المرحلة الحضارية المتقدمة حيث الإنتاج المادى الأقصى ، والكثافة السكانية القصوى ، ومعدل النمو السكانى الذى يعادل صفراً . كل ما أشار إليه سادلر هو أن المزيد من تقسيم العمل سيسمح بإمكانية وجود حجم سكان وحجم إنتاج كبيرين جداً ، جنباً إلى جنب ، وفى نفس الوقت سيتوقف « تلقائياً » النمو السكانى . ومن ثم ، يمكن القول أن محاولة سادلر تعد مبتورة من وجهة النظر التحليلية ، ولا تتعدى كونها ضرباً من التفاؤل الخيالى الذى ساد إنجلترا بصفة خاصة وأوروبا بصفة عامة ، نتيجة الثورة الصناعية .

ثم جاء توماس دبلدىْ بمحاولة أخرى ، مماثلة إلى حد ما لمحاولة سادلر . ولكن بينما أقام سادلر محاولته على العلاقة العكسية بين القدرة على التكاثر والكثافة السكانية ، أسس دبلدىْ محاولته على العلاقة العكسية بين القدرة

---

(١) لم يوضح سادلر فى كتاباته أنه يحمل اللفظ معنى آخر عن المعنى المعتاد .

على التكاثر والمتاح من الغذاء . إذ يعتقد دبلديى أنه عند ما يقع الجنس ــ البشرى أو الحيوانى أو النباتى ــ فى خطر ، تولد الطبيعة مجهوداً مماثلاً مضاداً للعمل على حفظه واستمراره فى الوجود ، وذلك عن طريق الزيادة فى القدرة على التكاثر . ويحدث هذا بصفة خاصة عندما يأتى الخطر من نقص فى مستوى التغذية المناسب. ومن ثم ، فحالة النقص أو النضوب فى المتاح من الغذاء تؤدى إلى زيادة القدرة على التكاثر ، بينما حالة الوفرة تؤدى إلى تناقص هذه القدرة . ثم يستطرد دبلديى مقسماً المجتمع إلى ثلاث مجموعات : مجموعة فقيرة ومجموعة متوسطة الحال ومجموعة غنية ، ويرى أن القدرة على التكاثر على المستوى القومى ستعتمد على القوة النسبية لهذه المجموعات الثلاث . ففى كل المجتمعات ، فى رأيه ، يوجد زيادة مستمرة فى القدرة على التكاثر عند المجموعة التى تعانى من نقص فيما لديها من غذاء ، أى عند المجموعة الفقيرة . بينما يوجد نقص مستمر فى القدرة على التكاثر بين أفراد المجموعة المترفة والمزودة بما تحتاج إليه من غذاء وكماليات . فى حين تظل القدرة على التكاثر ثابتة بدون تغيير فى المجموعة المتوسطة والتى تتمتع بكمية مناسبة من الغذاء ولا تعمل أعمالاً مضنية . ففى المجتمع الذى تتعادل فيه القوة النسبية للمجموعة الأولى والمجموعة الثالثة ، سيظل حجم السكان ثابتاً . وفى المجتمع الذى وصل إلى درجة عالية من الترف والتقدم سينخفض حجم السكان . وفى المجتمعات الفقيرة والتى تعانى من نقص فى ضروريات الحياة سيزداد حجم السكان فى مجموعه .

وعليه ، يرى دبلديى أن القدرة على التكاثر ستنخفض كلما كان الغذاء متاحاً بوفرة ومتنوعاً ، وستزداد هذه القدرة كلما كان الغذاء غير كاف وغير متنوع . ويعتقد أن الأفراد الذين يعتمدون اعتماداً كبيراً فى غذائهم على اللحوم أقل تكاثراً من الأفراد الذين يعيشون أساساً على الحبوب والخضروات .

ومن ثم توصل دبلدبى إلى مبدئه السكانى والقائم على العلاقة العكسية بين الوفرة النسبية والتنوع للمتاح من الغذاء والقدرة على التكاثر . فكلما كان الغذاء جيداً كلما قلت القدرة على التكاثر .

وفى الواقع ، لا يحتاج المرء إلى كثير من الجهد لاكتشاف نقاط الضعف فى محاولة دبلدبى. فمثلاً لا تدل الشواهد السكانية أن اختلاف القدرات على التكاثر يعتبر اختلاف بين المجموعات السكانية . وإنما هو فى الحقيقة اختلاف بين قدرات الأفراد على التكاثر . كما أنه لا يوجد ، بالتأكيد ، برهان قاطع على أن الاختلافات فى التغذية له أثر فعال على قدرة الأفراد على التكاثر[١] . فهناك من الآراء ما ينفى أى أثر لهذه الاختلافات[٢]. ومع ذلك ، يوجد كثير من الأطباء الذين يعتقدون بأن الإفراط فى الأكل من المواد الغذائية الغنية له أثر غير ملائم على قدرة الفرد على التكاثر . ولكن ، حيث أن هذا الإفراط يصطحب عادة بظروف أخرى كثيرة والتى قد تؤدى أيضاً إلى تخفيض القدرة على التكاثر ، لا يمكن الجزم ـ بأى درجة من الثقة ـ عن السبب الأساسى فى ضعف القدرة على التكاثر عند الطبقات التى تفرط فى التغذية . هذا ، إذا كانت ظاهرة الضعف هذه فعلاً حقيقة . فالملاحظ ، فى الواقع ، هو صغر عدد المواليد وليس انخفاض القدرة على التكاثر . وهذه الخصوبة المنخفضة ترجع ، فى الغالب ، إلى عمل إرادى ، وليس إلى عدم القدرة على الإنجاب .

ويبدو أن دبلدبى ـ مثل سادلر ـ قد أخفق فى اكتشاف النقطة الأساسية

---

(١) لشرح واف لنظرية دبلدبى وبعض الاعتراضات الموجهة إليها ، ارجع إلى :
De Castro, J., **The Geography of Hunger,** (Boston : Little, Brown & Co., 1952).

(٢) انظر إلى محاولة إسبنسر فى الصفحات التالية .

فى التحليل المالتوسى للمسألة السكانية . فالذى دفع مالثوس إلى الاعتقاد بالسريان العام والمستمر للضوابط الإيجابية هو التنافر أو الاختلال بين الخصوبة الفعلية والقدرة على إعالة الأطفال المولودين . ولم يتنبه كل من سادلر ودبلدى إلى أن أى قانون للنمو السكانى يجب أن يتعلق بأكثر من تفسير التغيرات فى القدرة على التكاثر ، إلا إذا كان من الممكن إثبات أن مثل هذه التغيرات تعتبر كبيرة ، وتحدث بسرعة تؤدى إلى التأثير فى التغيرات المستمرة فى معدل النمو الفعلى . فمالثوس كان يحاول تفسير التغيرات فى النمو السكانى الواقع فعلاً ، ولقد افترض - فى محاولته هذه - مستوى ثابتاً إلى حد كبير من القدرة على التكاثر . وكان يعتقد أيضاً أن الظروف الاجتماعية السائدة فى أيامه أدت إلى استمرار مستوى الخصوبة المرتفع ، وأن هذا المستوى سيظل على ما هو عليه إلى أن تتغير هذه الظروف الاجتماعية . ولقد أدرك مالثوس بوضوح ، على عكس كل من سادلر ودبلدى ، أن النمو السكانى ينتج من الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات ، وأن هذين المعدلين يعتبران من قبيل المتغيرات . ولقد افترض مالثوس أن الخبرة الإنسانية فى الماضى قد أثبتت أن معدل المواليد يعتبر أقل تغيراً من معدل الوفيات ، ومن ثم اعتمد معدل النمو السكانى الفعلى ، بصفة عامة ، على مستوى معدل الوفيات . إذاً ، لم يستطع كل من سادلر ودبلدى إدراك حقيقة أن ما يجب أن يفسره أى «قانون» أو «مبدأ» مقبول للسكان هو النمو السكانى الفعلى ، وليس القدرة على التكاثر نفسها . ومن ثم جاءت كتاباتهما بعيدة عن الواقع ، ومفتقرة الأساس النظرى المقبول .

والمحاولة الثالثة قام بها هربرت إسبنسر . وهذه المحاولة تنتمى إلى نفس المجموعة التى تضم محاولات سادلر ودبلدى . إذ بالرغم من اختلافها عنهما فى بعض النقاط ، فإنها تستند إلى « تغير طبيعى » فى القدرة على الإنجاب لتفسير التغيرات

فى النمو السكانى . ولـكن إسبنسر وجد سبب التغير فى القدرة على التكاثر ليس فى عوامل بسيطة مثل كثافة السكان والوفرة النسبية فى المتاح من الطعام ، وإنما فى تزايد درجة التعقيد فى التنظيم الاجتماعى والذى يؤدى بدوره إلى بذل كميات متزايدة من الطاقة فى أنشطة غير تكاثرية . إذ يوجد ، فى رأيه ، وفقاً لناموس الطبيعة تنافر أو تضاد بين العملية التى بها يطور الإنسان شخصيته الخاصة والعملية التى بها يزود الإنسان من أعداده . ومن ثم ، كلما زادت طاقة الفرد المبذولة فى عملية تطوير شخصيته ، قلت كمية الطاقة المتاحة لعمليـــــة التكاثر . وعليه ، كلما كانت عملية تـكيف الإنسان فى البيئة المحيطة به — لـكى يضمن وجوده ونجاحه — شاقة ، كلما ضعفت القدرة على التـكاثر . ويرى إسبنسر ، تأييداً لفـكرته ، أنه بالرغم من أن نساء الطبقة الغنية لديهن وفرة وتنوع فى التغذية بالنسبة لنساء الطبقات الفقيرة ، وبالرغم من أن إمكانيات العلاج المتاحة لهن لا تقل فى مستواها عن تلك المتوفرة لنساء الطبقات الفقيرة ، فإن النقص فى القدرة على التـكاثر عندهن يمكن إرجاعه أساساً إلى الإجهاد الذهنى الـكبير الذى يتعرضن له . هذا الإجهاد يؤدى ، فى رأيه ، إلى وجود آثار نفسية وجسمانية خطيرة تتسبب فى النهاية فى نقص القدرة على التـكاثر . ثم يستطرد قائلاً بأن النقص فى هذه القدرة لا يتضح فقط بظهور العقم المطلق بنسبة أكبر فى هذه الطبقة وبالانقطاع المبـكر عن الحمل ، وإنما أيضاً بعدم قدرة هؤلاء النساء — المألوفة — على إرضاع أطفالهن ، طبيعياً .

وكنتيجة لهذا القانون الطبيعى ، يتوقع إسبنسر ، مثل سادلر ودبلدى ، اختفاء الضغط السكانى وما ينجم عنه من شرور . وعند ما يتحقق هذا الوضع ، فى رأيه ، لن يطالب المجتمع من الفرد أكثر من نشاط « عادى وممتع » . وفى النهاية ، سيتطلب الحصول على موارد العيش والقيام بالواجبات العائلية والاجتماعية كمية

ونوعاً من العمل يكفى فقط للتمتع « بالصحة والسعادة » . إذاً ، يرى إسبنسر أن الحل النهائى للمشكلة السكانية سيأتى مع التقدم المادى والثقافى للمجتمع . ولكن ، فى الواقع ، لم يبين إسبنسر الوضع السكانى عند ما يصل الإنسان إلى المرحلة التى يتمناها له (إسبنسر) . إذ فى هذه المرحلة ستكون الطاقة التى يبذلها الفرد للحفاظ على صحته وسعادته ، طبقاً لأفكار إسبنسر ، كية محدودة من طاقته الكلية ، ونتيجة لذلك ستذهب الكية المتبقية من الطاقة فى صورة زيادة فى القدرة على التكاثر . ومن ثم يهدم الأساس النظرى لمحاولته وتعود المشكلة السكانية للظهور . وفى الحقيقة ، كانت محاولة إسبنسر ليست لتفسير المسألة السكانية بقدر ما كانت للعمل على إيجاد مبدأ سكانى متطابق ويكمل آرائه العامة فى علم الأحياء ، ولا يختلف مع نظريته العامة فى طبيعة التطور . وبالتأكيد ، معظم ما وجهناه من نقد إلى كل من سادلر ودبلدى يسرى على محاولة إسبنسر . ويتلخص فى التركيز على القدرة على التكاثر — والتى يمكن افتراض ثباتها نسبياً — وإهمال النمو السكانى الواقع فعلاً ، والذى يجب أن يكون محل التفسير الأساسى . كما لم يشر إسبنسر بالتالى إلى معدل الوفيات كمحدد نهائى لمعدل النمو السكانى السائد . ومن ثم جاءت محاولته بعيدة عن الواقع ، وغير قادرة على تفسير ما تعانيه مناطق كثيرة من العالم من ضغط سكانى ، أدى إلى إعمال الضوابط الإيجابية التى يقاسى منها سكان هذه المناطق . وهذا هو جوهر المعالجة المالثوسية للمسألة السكانية ، والذى لم يفطن إليه إسبنسر — مثله فى ذلك مثل سادلر ودبلدى . وأخيراً ، لا يوجد أدلة كافية للتسليم بالأثر غير الملائم للإجهاد الذهنى على القدرة على التكاثر . وإن كان هناك رأى شائع بين الأوساط الطبية بوجود هذا الأثر ، نجد أن هذا الإجهاد الذهنى يصطحب ، فى الغالب ، بعوامل أخرى عديدة قد تؤدى إلى نقص القـــدرة على التكاثر بين بعض أفراد الطبقة التى تعمل أعمالاً عقلية . ومن ثم ، لا يمكن

القطع بأن العمل العقلى له أثر سيىء وبصفة شاملة على القدرة على التكاثر عند أفراد الطبقة التى تزاول هذا النوع من الأعمال . كما أن الإحجام عن الإنجاب بصفة مؤقتة ، أو حتى أصلاً ، ومنع الاستمرارية فى الحمل ، واتباع الوسائل الصناعية فى الرضاعة قد يرجع — عادة — إلى عمل إرادى ، وليس إلى الخضوع لقانون طبيعى يستند إلى ظاهرة مفترضة وهى ضعف القدرة على التكاثر وما يرتبط بها من تصرفات .

وأخيراً ، جاء كورادو جينى ليختم هذه النظريات الطبيعية فى السكان بنظرية أكثر شمولاً . ولقد تضمنت نظرية جينى محاولة لتفسير المسألة السكانية ، وفى نفس الوقت محاولة لوضع قانون عام للتطور الاجتماعى — مع ربط هذا التطور بالتغيرات فى معدل نمو السكان . ويعتقد جينى أن المعدلات المختلفة للنمو السكانى للطبقات المختلفة للمجتمع ما قد تغير وبسرعة كبيرة الصفات البيولوجية لهذا المجتمع . ويؤسس جينى هذا الاعتقاد على الحقيقة القائلة بأن نسبة صغيرة إلى حد ما من جيل معين هى التى تنتج معظم الجيل التالى . ويصف عملية نمو الأمم على أنها عملية ارتفاع وانخفاض فى حجم السكان . وهذه الدورة الإنمائية فى السكان ترتبط بدورة حياة الفرد . فتوجد أولاً مرحلة نمو سريع للغاية ، يتبعها مرحلة نمو أبطأ ونضج عام ، وهذه بدورها تنتهى إلى مرحلة الشيخوخة والتى خلالها ينخفض حجم السكان وتتدهور الحضارة . وتعتبر كل أمة فى شبابها ذات هيكل سكانى بسيط وغير معقد ، وتتميز بمعدل خصوبة مرتفع ، وذلك لأن كل جيل ينشأ من الأفراد الذين يتمتعون بدرجة خصوبة عالية . ونتيجة لذلك ينمو حجم هذه الأمة بصورة سريعة ، وبهذا النمو السكانى تزداد درجة تعقيد التنظيم الاجتماعى فى صورة تطور فى الطبقات الاجتماعية ونمو فى الأنشطة الاقتصادية من زراعية وصناعية وتجارية . وبازدياد حجم السكان ، يبدأ الضغط السكانى

فى الظهور ، ونتيجة لذلك يحدث التوسع عن طريق الحرب أو الاستعمار أو كليهما .

وفى المرحلة التالية ، تزداد درجة تعقيد التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية ، وفى نفس الوقت ينخفض معدل النمو السكانى . ويرجع هذا الانخفاض جزئياً إلى فقد الطبقة الأكثر شباباً ، وبالتالى الأكثر خصوبة ، فى الحرب والاستعمار ، وجزئياً إلى زيادة نسبة الطبقات العليا من مجموع السكان — وهذه الطبقات دائماً أقل خصوبة من الطبقات الدنيا . وفى رأيه ، السبب الرئيسى لانخفاض معدل النمو السكانى يعتبر بيولوجياً . إذ يعتقد أن العامل البيولوجى فى انخفاض الخصوبة هو العامل الأساسى الذى يحدد أصلاً العوامل الإقتصادية والاجتماعية — والتى تحدد « فى الظاهر فقط » مستوى الخصوبة . وبمعنى آخر ، يرى جينى أن الانخفاض فى الخصوبة (أى فى عدد الأطفال المولودين فعلاً) يرجع إلى انخفاض فى القدرة على التكاثر (أى فى القدرة على إنجاب أطفال) . وهذا الانخفاض فى الخصوبة يتضح فى بداية الأمر فى الطبقات العليا من المجتمع ، وبعد وقت قصير ينتشر فى كافة الطبقات . وهذه الظاهرة لا ترجع ، فى رأيه ، إلى أن امتصاص الطبقات العليا من المجتمع للأفراد الأكثر شباباً والأكثر خصوبة من الطبقات الدنيا يؤدى إلى انخفاض القدرة التناسلية لهؤلاء الأفراد بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بعملية صعودهم ، وإنما ترجع إلى تزايد الضعف فى « القدرة الطبيعية » على التكاثر فى المجتمع — والتى تعد مرحلة حتمية فى دورة النمو السكانى . ويعتقد جينى أن انخفاض القدرة على التكاثر يصطحب بانخفاض مماثل فى القدرات الأخرى للفرد . وتتولد ظاهرة الانخفاض هذه من تغير بيولوجى فى الصفات الوراثية له . ولم يحدد جينى طبيعة أو الأسباب المباشرة لحدوث هذا التغير البيولوجى ، بل اعتقد فقط أن هناك قوة حتمية وطبيعية

تحدد حجم السكان بالزيادة أو بالنقصان . ومن خلال عملية التحديد هذه تظهر سمات جديدة لأفراد المجتمع ، هى التى تحدد بدورها طبيعة المرحلة الحضارية التى يمر بها(1).

ولسنا ، فى الواقع ، فى حاجة إلى نقد هذه المحاولة . ولقد كان ، وما زال ، اتجاه جمهرة الديمجرافيين والمشتغلين بالمسألة السكانية عموماً هو الشك فى الفروض الأساسية لهذه المحاولة ، وعدم الثقة فى نتائجها ، وذلك لعدم توفر ما يؤيد تحليل جينى من شواهد ومبررات . ومن ثم ، فاعتماد جينى فى تفسيره للمسألة السكانية على قوة طبيعية - مجهولة ولا يمكن التحكم فيها - بصفة عامة ، وعلى تركيزه ، مثل سادلر ودبلدى وإسبنسر ، على القدرة على التكاثر بصفة خاصة ، قلل كثيراً من القيمة العلمية لهذا التحليل ومن الفائدة التطبيقية فى معالجة المشكلة السكانية . وكل ما قيل من نقد فيما يختص بتفسير المسألة السكانية عن طريق التغيرات فى القدرة على التكاثر فى محاولات سادلر ودبلدى وإسبنسر ، يعتبر صحيحاً بالنسبة لمحاولة جينى وإن كانت محاولة الأخير تختلف عن المحاولات السابقة عليها - فى هذه المجموعة الطبيعية من النظريات - فى نقطتين . الأولى هى عدم تحديد جينى لسبب معين لما يطرأ على القدرة على التكاثر من تغيرات . إذ بينما حدد كل من سادلر وبلدى وإسبنسر أسباب معينة (الكثافة ، الطعام ، الثقافة - على الترتيب) ، لم يحدد جينى عوامل معينة ، وإنما أرجع هذه التغيرات إلى مجموعة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والحضارية التى تنشأ من تطور الأمة . ولكنه ، فى الواقع ، رد فى النهاية كل هذه العوامل إلى قوة بيولوجية غامضة ، اعتبرها

---

(١) قارن هذه الدورة بدورة ابن خلدون ، والتى تعرضنا لها فى الفصل الأول من هذه الدراسة .

المحدد الأساسى لعملية التطور نفسها . وهذه هى نقطة الضعف الأساسية فى محاولته . والنقطة الثانية هى أنه بالرغم من تركيزه على القدرة على التكاثر لتفسير المسألة السكانية ، استطاع أن يفرق بين هذه القدرة ومعدل الخصوبة (أو المواليد) الفعلى . ولكنه ، فى الحقيقة ، عاد وأرجع السبب فى النمو السكانى المشاهد إلى القدرة على التكاثر — مثله فى ذلك مثل من سبقوه فى هذا الاتجاه الطبيعى — وبالتالى ، لم يستطع ، مثلهم ، أن يدرك النقطة الأساسية فى معالجة المسألة السكانية وهى التركيز على تفسير الزيادة الطبيعية فى السكان ومحدداتها الأساسية — معدل المواليد ومعدل الوفيات — ، والتى أبرزها مالثوس بكل وضوح منذ أكثر من مائة عام(١) .

ويوجد العديد من المحاولات « الطبيعية » الأخرى ، مثل محاولة وليم بيلى والذى ربط ارتفاع معدل المواليد بالاعتماد فى التغذية على الأرز والخضروات ، ومحاولات علماء الوراثة والبيئة كجريجور ميندال وتوماس مورجان والتى تناقش أثر العوامل الوراثية والبيئية على الكائنات الحية عموماً وتحاول التوصل من ذلك لتفسير للمسألة السكانية(٢) . ولكننا ، فى الواقع ، سنكتفى بهذا القدر من المحاولات ، والتى عرفنا من خلال عرضنا لها أن المجموعة التى تنتمى إليها لا تعتمد فقط على فروض غير علمية ، بل أيضاً تحاول اختيار عدد من المتغيرات الثانوية وغير الهامة لمحاولة تفسير حقائق مشاهدة . ومن ثم ، يكمن خطر حقيقى

---

(١) كتب جينى نظريته فى عام ١٩٢٩

(٢) للاطلاع على عرض موجز لهذه المحاولات ، ولمعرفة المصادر الأصلية لها ، ارجع إلى :

Thomlinson, R., **Population Dynamics**, **Op. Cit.**, PP. 63 — 66.

فى إمكانية قبول الكثيرين لما تسوقه هذه المجموعة من أسباب ثانوية ، لتفسير الحقائق السكانية المشاهدة . ونتيجة لذلك ، قد يؤدى هذا الاتجاه إلى الحد من الجهود التى يجب أن تبذل فى عملية توعية مجموع السكان بمخاطر الزيادة السكانية المفرطة ، من الناحية التطبيقية ، ومن المحاولات الجادة لتعميق ما قدمه مالثوس من أساسيات فى الفكر السكانى ، من الناحية النظرية .

المبحث الرابع

بعض النظريات العامة الحديثة فى السكان

تميزت الكتابات السكانية فى فترة ما بين أواخر القرن التاسع عشر وأواخر النصف الأول من هذا القرن[1] بشىء من التفاؤل «وبمحاولة الابتعاد» عن الآراء المالثوسية . ويرجع هذا الاتجاه إلى عدة عوامل فنية وموضوعية منها : التوسع فى جمع البيانات الإحصائية الخاصة بالسكان والتقدم فى طرق تحليل هذه البيانات؛ انخفاض معدل المواليد ومعدل النمو السكانى فى بعض الدول المتقدمة اقتصادياً ؛ التحسن فى مستويات المعيشة فى بعض الدول ، نتيجة للتقدم التكنولوجى فى قطاع الصناعة والزراعة ؛ وأخيراً ، تطور المدرسة الحدية فى علم الاقتصاد ، خاصة فيما يتصل بالعوامل التى تحكم عملية الإنتاج ومسألة توزيع ما أنتج بين عوامل الإنتاج المختلفة . ومع ذلك ، استمر عدد كبير من الكتاب يؤكدون أهمية الآراء المالثوسية ، ويعتنقون الفكرة القائلة بأنه إذا لم ينخفض معدل النمو السكانى ستكون النتيجة المتوقعة هى انخفاض مستوى معيشة السكان . ولقد كان هذا الاتجاه قوياً لدرجة أنه فى انجلترا ـ أكثر من أى دولة أخرى ـ شجعت الهجرة إلى الخارج تشجيعاً كبيراً ، وظهرت كتابات تؤكد مزاياها العديدة . وفى نفس الوقت ، بدأت تظهر فى الولايات المتحدة وفرنسا القيود على الهجرة إلى هذه الدول، وبدأ عديد من الكتاب يوضحون ما يمكن أن ينجم من مساوئ نتيجة فتح باب البلاد أمام الأجانب بدون قيود .

وقد تتضح تيارات الفكر السكانى الأساسية فى هذه الفترة ، إذا ما حاولنا

---

(١) سنرجىء معالجة الكتابات السكانية المعاصرة ، كما سبق أن ذكرنا فى مقدمة هذا الفصل ، الآن ، على أن نعالجها ضمن موضوعات الباب الثانى (أى المذكرة الثانية) : التحليل الاقتصادى للمسألة السكانية .

التعرض للكتابات السكانية السائدة بشيء من التفصيل . وسنحاول ، للتبسيط ، أن نقسمها إلى قسمين : الأول ، الكتابات المتعلقة بقوانين الغلة ، والثانى ، الكتابات الخاصة بالقوانين الرياضية . وسنتناول كل قسم بالترتيب .

فبالنسبة للتطور الذى حدث فى قوانين الغلة ، وعلى عكس الرأى الذى كان سائداً فى أوائل القرن التاسع عشر[1] (والقائل بأنه ، مع فرض ثبات الأشياء الأخرى على حالها ، بينما تخضع الزراعة لظاهرة تناقص الغلة تخضع الصناعة لظاهرة ثبات أو تزايد الغلة) ، نجد أن كتاب أواخر نفس القرن يرون أنه مع عدم تغير العوامل الأخرى سينخفض متوسط إنتاج العامل فى الزراعة والصناعة على حد سواء ، وذلك عند ما تزيد نسبة الأيدى العاملة إلى الموارد المتاحة عن حد معين . ومع ذلك ، اعتقد هؤلاء الكتاب بأن العوامل الأخرى ، فى الواقع ، لا تظل بدون تغيير ، ومن ثم تعتمد الآثار النهائية للنمو السكانى — على مستوى الأجور ومتوسط دخل الفرد — على ما يصطحبها من تغيرات فى التنظيم الاجتماعى والمهارة الفنية ومستوى صحة الطبقة العاملة ، والعوامل الأخرى التى لها صلة بالعملية الإنتاجية . فقد تتغير ، فى رأيهم ، هذه العوامل كنتيجة للنمو السكانى ، أو لأسباب أخرى مستقلة ، بدرجة تكفل التغلب على الميل نحو تناقص الغلات .

ومن دراسة هذه الآراء ، توصل إدوين كانان إلى الفكرة الحديثة الخاصة بالحجم الأمثل الديناميكى للسكان . ولقد عرف كانان « الحجم الأمثل » بأنه الحجم الذى يتغير فى الاتجاه الصحيح لضمان الزيادة فى متوسط ناتج الفرد . ففى رأيه ، التغير الصحيح هو التغير الذى يكفل تحقيق أكبر غلات ممكنة من الصناعة فى الفترة الطويلة ، ومع ذلك لا يضر بالمصالح الخاصة لمجموع السكان

(١) انظر المبحث الأول من هذا الفصل .

طوال هذه الفترة . ولقد تصور كانان « حداً أقصى » لما يمكن أن ينتج من غلة من كافة الصناعات عند حجم معين من السكان . أو بمعنى آخر ، اعتقد بوجود حد أقصى للإنتاج القومى بحيث يسمح حجم السكان القائم بأن تكون الإنتاجية المتوسطة للعمل عند أقصى حد ممكن . ولقد عيّن كانان هذا الحد الأقصى بالنقطة التى تتساوى عندها المكاسب الناتجة عن تقسيم العمل والتعاون فى العملية الإنتاجية والتنظيم الصناعى المتقدم ، إلى آخر هذه العوامل ، مع الآثار المخفّضة للإنتاجية والناجمة عن نقص نصيب الفرد فى المتوسط من الأرض والموارد الطبيعية بصفة عامة ، وذلك نتيجة للنمو السكانى . ولقد أشار إلى أن هذا « الحد الأقصى » يتغير ، بالضرورة ، بتغير الظروف . وفى العادة ، يتغير بنسبة أكبر من تغير حجم السكان الفعلى . وعموماً ، يرى كانان أن هذا التغير سيميل إلى أن يكون فى اتجاه الزيادة .

ومن دراسة الكثافة السكانية فى بريطانيا فى أواخر القرن التاسع عشر ، اعتقد سيدجويك أن بريطانيا وصلت فعلاً إلى هذا الحد الأقصى[1]. وعليه ، استنتج بأنه إذا لم يتوافر حجم تجارة خارجية كاف وبشروط تبادل مرضية ، لن تستطيع أى تحسينات معروفة فى الفن الإنتاجى الصناعى أن تمنع الزيادات السكانية الإضافية من تخفيض متوسط ناتج العامل . ويبدو أن سيدجويك لم يأخذ فى الحسبان إمكانية حدوث أى تغيير فى العوامل الأخرى المتصلة

(١) يرى لورد روبنز أنه يمكن القول وبدون مبالغة أن هناك مبرراً قوياً للتسليم بأن الأب الحقيقى لنظرية الحجم الأمثل الحديثة ، ليس كانان أو فيكسل ، وإنما سيدجويك ، أرجع مقالته المشهورة عن هذا الموضوع فى :

Gregory, T. & Dalton, H., (eds.) : **London Essays in Economics**, (London, 1927), Ch. 4.

بالعملية الإنتاجية ، ومن ثم لم يتوقع زيادة فى متوسط ناتج الفرد من هذا الاتجاه فى ظل زيادة فى الكثافة السكانية — وبعد الوصول إلى نقطة الحد الأقصى للإنتاجية .

ومن ناحية أخرى ، يرى مارشال أن الزيادة فى قوة العمل وفى كمية رأس المال المتاح تؤدى بصفة عامة إلى تحسن فى تنظيم العملية الإنتاجية وارتفاع فى درجة الكفاءة ، ومن ثم تعوض هذه التحسينات الاتجاه نحو تناقص الغلات والذى يلازم « الجزء الذى تلعبه الطبيعة فى العملية الإنتاجية » . ويسمى مارشال هذا الافتراض : « قانون تزايد الغلة » . ويرى لكى يسرى هذا القانون فى ظل تزايد سكانى ضرورة اصطحاب هذا التزايد بتزايد مماثل فى السلع والخدمات النهائية وفى وسائل الإنتاج المختلفة ، وإمكانية الحصول على المواد الخام اللازمة بدون صعوبة ، وعدم إفساد الازدحام السكانى لمستوى الصحة السائد ولوسائل الترفيه المتاحة . ويعتقد مارشال أن انجلترا ، والدول المتقدمة الأخرى ، تمر عموماً بهذه المرحلة ، ومن ثم يعتبر النمو السكانى مفيداً بصفة عامة فى هذه الدول . ومع ذلك ، إذا ما تغيرت الظروف ، كانقطاع الواردات من المواد الخام ، فقد يعد هذا النمو غير ملائم . بل إن مارشال فى نهاية تحليله لظروف الدول المتقدمة ، يعتقد أن متوسط ناتج الفرد يمكن أن يرتفع بمعدل أسرع إذا ما نما السكان بمعدل أقل من المعدل السائد . أما بالنسبة لبقية دول العالم ، أى البلاد المتخلفة اقتصادياً ، فيعتقد مارشال أن الوضع السكانى يعد بالتأكيد غير ملائم ، ويرى أن الأمل الوحيد أمام هذه البلاد فى التخلص من سريان « القانون الحديدى للأجور » ومن ثم التمتع بمستوى الرفاهية المادية السائد فى أوروبا الغربية ، لن يتحقق إلا إذا حُدَّ النمو السكانى تحديداً فعالاً .

ولقد شارك كل من كروكس وجيفن مخاوف مارشال بشأن احتمال توقف

الوردات من الغذاء للدول الأوروبية . إذ توصلا ، من تحليل لبعض البيانات الإحصائية ، إلى أن حجم الصادرات من المواد الغذائية من الدول المصدرة ، والتي يتزايد فيها السكان باستمرار ، سيتناقص . ومن ثم ، ستعتمد الدول المستوردة على الإنتاج المحلى ، وفى نفس الوقت ستقيد الهجرة إلى أمريكا . وكل هذا سيؤثر تأثيراً سيئاً على مستوى معيشة الطبقة العاملة فى أوروبا .

ولقد اعتنق بعض الكتاب الألمان هذه الفكرة . فمثلاً ، نجد أودلف فاجنر قد انتقد اعتماد ألمانيا المتزايد على استيراد الحبوب — بسبب تزايد عمليات التصنيع . وأسس انتقاده هذا على ما ساوره من مخاوف بشأن التزايد السكانى وما قد يستتبعه من اعتماد ألمانيا الكبير فى الحصول على ما تحتاج إليه من مواد غذائية على العالم الخارجى . هذا الاعتماد ، فى رأيه ، قد يضعف من مركز ألمانيا الدولى بصفة عامة ، وقد يقلل من درجة أمنها بصفة خاصة — وذلك لاحتمال توقف بعض أو كل هذه المصادر الأجنبية . ويخلص فاجنر إلى القول بأن ألمانيا بهذه السياسة تكون قد ضحت بأمنها وسلامتها فى سبيل عدد متزايد من السكان . ولذلك نادى بضرورة تقييد التجارة الخارجية بصفة عامة ، والحد من الاعتماد على الواردات الغذائية بصفة خاصة . ولقد خالف بعض الكتاب الألمان هذا الرأى ، وما يترتب عليه من سياسات حامية ، ويرون أن الاقتصاد الألمانى فى ظل التصنيع سيكون قادراً على استيعاب أعداد سكانية متزايدة ، مع توفير ظروف مادية أفضل للمعيشة . بل إن برنتانو — أحد أعضاء هذه المجموعة — قد أنكر بشدة الفكرة القائلة بأن تعرض الاقتصاد الألمانى لظاهرة تناقص الغـــلات وما ينجم عنها من مضاعفات سيجعل من المستحيل على ألمانيا أن تحصل على احتياجاتها من السلع الزراعية بشروط مرضية — (على أساس اختلاف النفقات النسبية

والتخصص الدولى)[١].

وبعد الحرب العالمية الأولى أشار كينز إلى الاتجاه غير الموائم فى معدلات التبادل الدولى ـ بالنسبة لأوروبا ـ كدليل على الضغط السكانى النسبى . فأوروبا كانت تعتمد على الزراعة فى أمريكا ، وهذه الزراعة كانت قد تعرضت فعلاً لظاهرة تناقص الغلات ، ومن ثم كانت شروط التبادل التجارى للحصول على الواردات الزراعية ـ فى رأى كينز ـ فى غير صالح أوروبا . وهذا بدوره قد يؤدى إلى تفاقم المسألة السكانية فى الدول الأوروبية . ولقد أدت استنتاجات كينز هذه ، بجانب بعض الكتابات الأخرى التى رأت أن معدل النمو السكانى فى أوروبا سيظل ثابتاً عند مستواه المرتفع ، على حد قول وولف ، إلى « إعادة اكتشاف المتوالية الهندسية » ! ، وإلى الخوف من حدوث الضغط السكانى المفرط فى النهاية .

ولقد توقع بعض الكتاب أيضاً أن الإنهاك والتدهور الذى يعترى الموارد الطبيعية سيجعل من الصعب على الصناعة الأوروبية أن تستمر فى النمو بمعدل أسرع من معدل النمو السكانى . فمثلاً ، بالنسبة للصناعة البريطانية ، توقع إستانلى جيفونز أنه باستنزاف الاحتياطيات الغنية من الفحم فى بريطانيا سترتفع باستمرار تكلفة استخراجه ، ونتيجة لذلك سيتعرقل التقدم الصناعى البريطانى . ومن ثم ، يخلص جيفونز إلى القول بأنه إذا لم تؤدى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى الدول الأخرى ـ من خلال التجارة الخارجية ـ إلى توقف نمو الاقتصاد البريطانى ، فإن ذلك سيحدث حتما «عند ما تصل مناجمنا إلى عمق معين» أى عندما تستنزف

(١) ويرى برنتانو أن ارتفاع الدخول سيولد آثاراً ثقافية وحضارية مختلفة ، ستؤدى بدورها إلى ضبط النمو السكانى ، ومن ثم الحد من سريان ظاهرة تناقص الغلات واستمرار الإنتاجية المتوسطة عند مستوى مرتفع . قارن هذا الرأى برأى إسبنسر فى المبحث الثالث .

طبقات الفحم القريبة من سطح الأرض ، وتصبح عملية استخراج الفحم بعد ذلك ذات تكلفة مرتفعة . ولقد أيد جيفن رأى جيفونز ، وأعلن أن مسألة توافر المعادن « ستمثل مشكلة مماثلة ، أو أكثر صعوبة من مشكلة توافر الطعام » .

وعليه ، يمكن أن نستنتج أن مخاوف مارشال بصدد احتمال توقف الواردات من المواد الخام للدول الصناعية ، قد لاقت تأييداً من كثير من الكتاب ، بل تعدتها إلى احتمال نضوب الموجود فى هذه الدول من احتياطيات . وهذا الوضع ، فى الواقع ، أدى إلى ارتياب البعض فى إمكانية سريان قانون الغلات المتزايدة ، كما صاغه مارشال . ذلك لأن هذا القانون ، وطبقاً لفروض مارشال بصدد صياغته ، يقلل من شأن المشكلات الخطيرة التى ستنجم عن محاولة تحقيق الزيادة المحتملة فى الإنتاجية ، والمفروض حدوثها نتيجة للنمو فى المتاح من رأس المال والمعروض من قوة العمل . فمثلاً ، نجد فيكسل يرى أن صحة قانون مارشال تعتمد أساساً على فرضه بأن « المواد الخام المطلوبة توجد بكميات غير محدودة عملاً ، وبأسعار ثابتة إلى حد كبير » . ويرفض فيكسل هذا الفرض ، ومن ثم يشك فى استمرارية صحة قانون مارشال . فى رأيه ، لمحدودية المعروض من المواد الخام نسبياً ، قد يسرى قانون الغلات المتزايدة بعض الوقت ، ولكن فى النهاية ستسود ظاهرة تناقص الغلات .

وتأسيساً على ذلك ، يرى وولف أن الموارد الطبيعية تضع دائماً حداً أقصى لمستويات الإنتاج الممكنة . وإن كان يعتقد بأن مثل هـــذا الحد يعتبر مرناً فى كل الحالات ، وإمكانية وصول مستوى الإنتاج إليه تعد أمراً بعيداً فى بعض الحالات . ومن ثم ، فاستمرار النمو السكانى سوف يؤدى ، فى رأيه ، إلى سريان قانون تناقص الغلات فى النهاية . ونتيجة لذلك تصبح عملية تغيير السياسات

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مسألة ضرورية لعلاج هذه الظاهرة ولضمان استمرار مستوى معيشة الأفراد فى الارتفاع .

وبنفس المنطق ، يعتقد بدج — مختتماً هذا التيار الفكرى — أن محددات التقدم الإنسانى توجد فى الظروف الطبيعية وليس فى المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية ، وأن السكان يميلون إلى الزيادة بدرجة تفوق المتاح من موارد العيش. كما يعتقد بأن ظاهرة تناقص الغلات فى الزراعة لا يمكن تلافيها بصفة دائمة عن طريق إدخال تحسينات فى الفن الإنتاجى الزراعى ، أو بوساطة سريان ظاهرة تزايد الغلات فى النقل والصناعة . ولا يرى أن زيادة السكان ستتسبب ، فى ظل هذه الظروف ، إلى زيادة متوسط ناتج الفرد بأية حال . وإذا ما رغب السكان فى المحافظة على مستوى معيشتهم ، فلن يتسنى ذلك ، فى رأيه ، إلا عن طريق انخفاض معدل المواليد . ولقد أرجع بدج انخفاض معدل المواليد المشاهد فى بعض الدول إلى هذه الرغبة . ذلك لأنه إذا ما ارتفع مستوى المعيشة ، سيرتفع مستوى الصحة العامة ، وسينخفض معدل الوفيات . فإذا ما أرادت هذه الدول الحفاظ على (أو رفع) مستوى معيشـــة سكانها لا بد من انخفاض معدل المواليد . وكما يقول بدج : « إذا ظل على قيد الحياة عدد أكبر من الأطفال ، يمكن فقط أن يظل مستوى المعيشة على ما هو عليه إذا ولد أطفال أقل » . وبهذا يشير بدج إلى جوهر النظرية المالثوسية من ضرورة إعمال الضوابط السكانية للحفاظ على حالة التوازن بصفة عامة ، وبضرورة مزاولة الضوابط الوقائية للحفاظ على حالة التوازن المرغوب فيها بصفة خاصة .

أما بالنسبة للمحاولات الخاصة بوضع قوانين رياضية لتفسير المسألة السكانية ، فنجد أنها بدأت ببداية توافر البيانات الإحصائية عن الاتجاهات السكانية ، وبالتطور الذي حدث في استخدام أدوات التحليل الرياضي فى هذا المجال .

ومن أول هذه المحاولات هى المحاولة التى قام بها أدولف كويتيلى فى عام ١٨٣٥ . ولقد افترض كويتيلى أن مجموع العوائق (أو الضوابط) التى تحدّ من النمو السكانى تزداد بنسبة مربع معدل الزيادة السكانية . أو كما قال كويتيلى : « المقاومة أو مجموع العوائق المعارضة للنمو السكانى غير المحدود ، تزداد بنسبة مربع السرعة التى يميل بها السكان إلى الزيادة » . ونتيجة لذلك ، وفى غياب أى تغيير فى الوضع الاجتماعى ، يميل السكان إلى النمو بمعدل متناقص . ومن ثم ، ووفقاً لهذا المبدأ ، يحمل التغير السكانى خلال نموه عوامل ضبطه[١] .

ولقد حاول فيرهلس – عالم الرياضة البلجيكى – ، وبطلب من كويتيلى – وهو إحصائى بلجيكى أيضاً – ، دراسة نمط النمو السكانى الذى افترضه الأخير . وبعد ثلاث سنوات (أى فى عام ١٨٣٨) ، اقترح فيرهلس أن مجرى النمو السكانى يمكن وصفه بمنحنى متماثل ، أسماه « المنحنى اللوجستى » . ويعد هذا المنحنى أحد أشكال المنحنيات المعروفة بالمنحنيات الإسية[٢] – أى المنحنيات التى تتخذ تقريباً شكل الحرف اللاتينى s . ويبدأ شكل المنحنى من نهاية منخفضة أو خط تقاربى[٣] أدنى ، ثم يأخذ فى الارتفاع بطريقة منتظمة إلى أن يصل إلى نهاية عليا أو خط تقاربى أعلى . ويمثل الخط الأدنى حالة ركود سكانى ، ويصور الجزء الآخذ فى الارتفاع (أو المائل) مرحلة النمو ، (أولا بمعدل متزايد ، ثم بعد ذلك بمعدل

---

(١) وهذا ، بالطبع ، يعد تقدماً فى تفسير مجرى النمو السكانى عن التفسير الذى قدمه مالثوس فى صورة معدل هندسى ثابت (المتوالية الهندسية) . ولكن ، فى الواقع وكما ذكرنا سابقاً ، لم يكن مالثوس مهتماً باكتشاف قانون محدد لطبيعة النمو السكانى فى حد ذاته ، بقدر انشغاله أساساً ، بدراسة النتائج التى قد تتولد عن هذا النمو . فبغض النظر عما إذا كان معدل نمو السكان ثابت أو متغير ، يميل السكان ، فى اعتقاده ، إلى الزيادة بمعدل أسرع من معدل الزيادة فى إنتاج موارد العيش . ومن ثم ، ينجم عن هذا الوضع نتائج غير مناسبة .

(٢) Sigmoid Curves

(٣) Asymptote,

متناقص) ، وأخيراً يوضح الخط الأعلى حالة وصول السكان إلى الحجم الأقصى . أى أن المنحنى يكون محدباً حتى نقطة الانحناء (أو الانقـــــلاب) ، ثم مقعراً بعد ذلك . وعليه ، يصف المنحنى « دورة إنمائية » للمتغير السكانى ، بحيث ينمو هذا المتغير فى المراحل الأولى من هذه الدورة بمعدلات متزايدة ، وفى المراحل الأخيرة بمعدلات متناقصة .

ويحكم هذا النمط « اللوجستى » للنمو السكانى عدد من الفروض الأساسية . الأول ، أن تـكون المنطقة الجغرافية . بما فيها من موارد طبيعية ، والتى يستخدمها السكان موضع الدراسة فى الحصول على موارد إعالتهم ـ ثابتة . والثانى ، أن يزيد حجم السكان الفعلى (ن) من نهاية دنيا تعادل صفراً (أو قريبة من الصفر) إلى أن يصل إلى نهاية عليا (ك) ، والتى تمثل الحجم الأقصى للسكان الممكن إعالته فى البيئة الطبيعية المفروضة ، وفى ظل ظروف ثقافية وحضارية واستهلاكية وإنتاجية ثابتة . والثـالث ، أن معدل النمو السكانى النسبى (م) يتناقص باستمرار ، وذلك بسبب الآثار النزولية والناتجة من زيادة الكثافة السكانية . ومن هذه الفروض يمكن أن نصف نموذج النمو السكانى « اللوجستى » كما يلى .

لنفترض أيضا أن (ب) تمثل الإمكانية البيولوجية للتكاثر السكانى ، أو أقصى معدل نمو سكانى ممكن[1] ، وذلك فى غياب المقاومة (أو الضوابط) البيئية . ومن الفروض السابقة ، يمكن أن نعتبر أن (ن / ك) تمثل المقاومة البيئية للنمو السكانى ، وأن (ك ـ ن) / ك تمثل النسبة من حجم السكان الأقصى الممكن بلوغه والتى ستتحقق فى النهاية . وإذا ما افترضنا أن (و) تمثل الزيادة السكانية الحدية ، فإنها تساوى ب ن (ك ـ ن) / ك . وتسلك (و) ، بمرور

(١) يعتقد معظم الديمجرافيين أن هذا المعدل يساوى فى الوقت الحاضر (٤٠ فى الألف) بينما كان فى أيام مالتوس حوالى (٣٠ فى الألف) .

الوقت ، مجرى منتظماً ، فترتفع تدريجياً إلى أن تصـــل إلى حدها الأقصى عند ن = ك / ٢ ، ثم بعد ذلك تتناقص تدريجياً إلى أن تصل قيمتها إلى صفر عند ن = ك . ومعدل النمو السكانى النسبى (م) يساوى ب (ك ـ ن) / ك ، وينخفض هذا المعدل باستمرار — بالتعريف — كلما زاد حجم السكان الفعلى (ن) .

ولقد توصل بيرل و ريد إلى هذا النموذج (فى عام ١٩٢٠) ، بدون معرفتهما لمحاولة فيرهلس . ويرجع الفضل إليهما فى ذيوعه بين المشتغلين بالمسألة السكانية . ولقد حصلا على المنحنى اللوجستى عن طريق تحليلهما للتغيرات المشاهدة فى عدد من حشرات الفاكهة والتى عزلاها فى بيئة محددة وثابتة . ولقد لوحظ أن المنحنى اللوجستى يصف بدقة نمو أعداد الحيوان أو النبات التى تعيش فى منطقة محددة وفى ظل ظروف جوية ثابتة وبدون تدخل إنسانى . فالنمو السكانى لهذه الكائنات الحية يكون بطيئاً فى البداية ، ثم بعد ذلك يصبح سريعاً للغاية ، وفى المراحل الأخيرة يتناقص بسبب تزايد العوائق البيئية ، وأخيراً يصل إلى مستوى توازن جديد . والفروض الرياضية لهذا المنحنى ، قد تفيد فى دراسة نمو مجتمع إنسانى فى ظل ظروف بيئية ثابتة ـ أو تتغير ببطء شديد ـ (أى مساحة جغرافية ثابتة ، وضع اقتصادى وسياسى مستقر ، ومستوى تكنولوجى نمطى وثابت) . ولكن فى ظل الظروف التى يعيشها الجنس البشرى منذ مالثوس حتى الآن ، حيث التغيرات السريعة المتلاحقة فى مختلف العوامل المؤثرة فى حجم السكان ونموه ، تصبح فرصة إيفاء هذه الفروض ضئيلة إلى حد كبير ، ومن ثم تعد القيمة العملية لهذا المنحنى محدودة .

ولعل النقد المبرر ، والذى وجه إلى التحليل اللوجستى ، هو أن هذا التحليل لم يستطع أن يأخذ فى الاعتبار التغيرات الثقافية التى تساعد مجتمع ما على استغلال

موارده بصورة أكثر كفاءة ، وتغير علاقاته مع غيره من المجتمعات . كما لم يسمح بإمكانية حدوث تغييرات فى نظرة أفراد مجتمع ما إلى المستقبل ، وفى أذواقهم ، ومن ثم فى سلوكهم الإنتاجى . ومع ذلك ، فحجم السكان الأقصى (ك) ، ومعدل النمو النسبى (م) ، وبالتالى حجم السكان الفعلى (ن) ، وتقدم المجتمع بصفة عامة ، يعتمد إلى حد كبير على مثل هذه التغيرات . ومن ثم ، فحتى يمكن التنبؤ بمثل هذه التغيرات ، وحتى تتحدد علاقتها بالنمو السكانى ، ستظل عملية التنبؤ بما قد يكون عليه حجم السكان فى المستقبل على أساس هذا التحليل مسألة عشوائية ، لا تستند على أساس علمى مقبول[1] .

ولقد حاول بعض الكتاب صياغة قانون عام للتطور السكانى ، دون اعتماد على فروض غير واقعية ، ودون تعميم بعض نتائج بيولوجية على المجتمع الإنسانى ، آخذين فى الاعتبار مختلف المؤثرات — خاصة ذات الصبغة الاقتصادية . وأولى هذه المحاولات هى محاولة أموروزو ، والذى قدم للفكر السكانى اصطلاح « المرونة الديمجرافية » والتى تعبر عن العلاقة بين التغير فى السكان — كدالة للزمن — والتغير المقابل فى الرقم القياسى للنشاط الاقتصادى . ولقد استخدم فينشى هذا الاصطلاح لكى يصل إلى درجة أكثر شمولاً وعمقاً فى التحليل، ولقد وجد فينشى أن المرونة الديمجرافية تصبح أصغر فأصغر كلما أصبح حجم السكان ، فى قيمته المطلقة ، أكبر فأكبر . كما اعتقد أن الزيادة النسبية فى الدخول الحقيقية تعتبر دالة للزمن والتغير السكانى . وعلى أساس تحليل فينشى ، حاول فيانيللى اكتشاف العلاقة المزدوجة بين التطور الاقتصادى والديمجرافى . ووجد أن المرونة الديمجرافية ، وتغير الإنتاج نتيجة النمو السكانى تختلف من وقت لآخر ومن مكان

(١) يرى بعض النقاد لمحاولة بيرل وريد أنه من التبسيط المخل بالمنهجية العلمية أن تطبق حرفياً النتائج المتحصل عليها من دراسة سلوك بعض حشرات الفاكهة فى أنبوبة اختبار ، على السلوك الإنسانى فى بيئته الاجتماعية المعقدة .

لآخر . وخلص إلى أن التطور الديمجرافى ليس ظاهرة بيولوجية طبيعية ، وإنما نتاج عوامل اجتماعية واقتصادية وحضارية مختلفة . وإذا ما أمكن الحصول على معلومات عن هذه العوامل ، كان من الممكن القيام بتنبؤات معقولة عن الاتجاهات السكانية .

ويمكن أن نوضح أفكار أموروزو وفيتشى وفيانيللى فى صورة مبسطة كما يلى . لنفرض أن السكان فى دولة ما يتزايدون بمعدل معين وليكن (م) ، وأن الدخل الصافى لهذه الدولة يتزايد بالمعدل (د) . ولنفترض أيضاً أن معدل الزيادة فى الدخل يتكون من شقين : الأول وليكن ($د_1$) يرجع إلى النمو السكانى ، والثانى وليكن ($د_2$) يرجع إلى العوامل الأخرى مثل التقدم التكنولوجى ، اكتشاف موارد طبيعية جديدة ، الخ . إذاً ، المرونة الديمجرافية (ف) يمكن التعبير عنها بالنسبة (م / د) ، ومرونة إنتاجية السكان (ت) بالنسبة ($د_1$ / م) . فإذا كانت (ف) = ٥ر ٪ ، (ت) = صفر ، وإذا كان معدل الزيادة — المستقل — فى الدخل ($د_2$) = ٢ ٪ سنوياً ، إذاً سينمو السكان بمعدل ١ ٪ سنوياً . ولكن إذا ما ارتفعت (ت) إلى ، مثلاً ، ١ ٪ ، فإن معدل النمو السكانى سيصبح ٢ ٪ سنوياً . وهذا يعنى أن مساهمة النمو السكانى فى الزيادة فى الدخل القومى أدت إلى ارتفاع معدل النمو السكانى إلى الضعف[١].

وإذا ما تغيرت قيم كل من (ف) و (ت) ، فإن هذه التغيرات ستنعكس على معدل النمو السكانى ومعدل نمو الدخل القومى أيضاً . وقد ترتفع أو تنخفض مرونة إنتاجية السكان (ت) . وسيعتمد نوع التغير فى هذه المرونة ، بالطبع ، على حجم السكان ، والموارد الاقتصادية المتاحة ، ومستوى الفن الإنتاجى ، والظروف الاجتماعية والثقافية القائمة . بينما تعتمد المرونة الديمجرافية على اتجاهات

---

(١) يوجد ، بالطبع ، قيود على قيم هذه المتغيرات بالنسبة لبعضها البعض ، وهذا ناتج من العلاقات المزدوجة بين المتغيرات — واعتمادها على بعضها البعض — فمثلا ، حاول أن تحصل على (م) ، بافتراض أن ت = ٢ ، وثبات قيم المتغيرات الأخرى كمعطيات . بالطبع ، =

معدل المواليد ومعدل الوفيات والهجرة . وهذه العوامل تتأثر بدورها بالتغيرات فى الدخل القومى ؛ ويختلف تأثيرها باختلاف الظروف المحيطة . كما أن هذه التأثيرات نفسها قد تتغير بتزايد حجم السكان . وأيضاً ، الجزء المستقل فى معدل نمو الدخل ، والذى يأتى من مصادر أخرى غير التغيرات فى السكان ، قد يتأثر بطريق غير مباشر بالنمو السكانى . فمثلاً ، قد يؤثر معدل نمو السكان فى تقدم مستوى التكنولوجيا أو فى مستوى معدل التكوين الرأسمالى – وهذان العاملان من العوامل المحددة لهذا الجزء المستقل . وأخيراً ، فى ظل الوضع الحالى للبيانات الخاصة بالمتغيرات المختلفة ، لا يمكن القيام بصياغات محـــددة للعلاقات القائمة بين هذه المتغيرات . ومن ثم ، تشكل الندرة فى بيانات بعض المتغيرات ، وعدم توافرها أصلاً عن بعض المتغيرات الأخرى ، عدم قدرة هذه المحاولات فى التوصل إلى نموذج تفصيلى محدد وقابل للحل للمسألة السكانية على المستوى النظرى[1] ، ومحدودية ما توصلت إليه من نتائج على المستوى التطبيقى .

إذاً ، نخلص من هذا العرض لمحاولات أموروزو وفينشى وفيانيللى نحو التوصل إلى قانون عام لتفسير النمو السكانى ، بأن هذه المحاولات ، رغم شمولها وقربها إلى الواقع وعمقها النسبى بالمقارنة بالمحاولات « اللوجستية » ، تشترك مع الأخيرة فى نقطة ضعف أساسية ، وهى أنها انشغلت كلية بمحاولة اكتشاف مجرى وطبيعة النمو السكانى ، دون أى إشارة إلى النتائج المتولدة عن نمط إنمائى معين ، وأثر هذه النتائج فى النهاية على مستوى معيشة السكان . ويبدو أن

= لا يمكن الحصول عليها . والسبب هو أن افتراض ثبات المتغيرات الأخرى غير صحيح ، وأن النموذج – رياضياً – « غير محدد » و « غير قابل للحل » ، لوجود عدد من المتغيرات أكبر من عدد المعادلات . ارجع أيضاً للجزء التالى مباشرة فى المتن .

(١) قارن هذه المحاولات بالنموذج الكلاسيكى الذى عرضناه فى المبحث الأول من هذا الفصل ، والذى كان لمالتوس دوراً أساسياً فى بنائه .

الانشغال بالمسألة السكانية فى الأجل الطويل جداً ، وافتراض هؤلاء الكتاب بتولد ضوابط سكانية ذاتية مع النمو السكانى ، جعلهم يسلمون بعدم وجود مشكلة سكانية أصلاً ؛ وإذا ما وجدت فستحل نفسها بنفسها ، طبقاً لفروضهم .

إذاً ، من عرضنا للتيار الفكرى الخاص بقوانين الغلة ، نجد أن ما توصل إليه الكتاب فى هذا الصدد جاء تأييداً لأساسيات الفكر المالثوسى ، وهو الضغط المتزايد للسكان على موارد العيش المتاحة . ومن تحليلنا للتيار الفكرى الخاص بالقوانين الرياضية ، يبدو العقم النسبى لهذا التيار فى معالجة وتفسير المسألة السكانية. ويتضح قدرة مالثوس كمفكر اجتماعى فى اكتشاف النقطة الجوهرية فى الموضوع المطروح ، والتركيز على محاولة بحثها . فبغض النظر عن طبيعة النمو السكانى فى حد ذاتها ، تظل النقطة الأساسية هى العلاقة بين النمو السكانى والنمو الاقتصادى ، وما ينجم عن هذه العلاقة من آثار . ولعل تسليم كتاب هذا التيار بالعوائق البيئية والتى تحدد حجم السكان فى النهاية — رغم عدم تفصيلهم لطبيعة هذه العوائق — يعد تأكيداً جديداً لصحة التحليل المالثوسى على المستوى النظرى، وواقعيته على المستوى التطبيقى .

وعليه ، لا يوجد أدنى شك فى أن المكانة الأولى فى الفكر السكانى ما زالت وستظل لمالثوس ، الذى صاغ لنا نظرية فى غاية البساطة والعمق : وهى أن السكان يميلون إلى الزيادة بمعدل أسرع من معدل الزيادة فى موارد العيش ، ونتيجة لذلك يجب أن يحد السكان بعدد من الضوابط الإيجابية والوقائية ، وأمل البشرية هو الحد من إعمال النوع الأول بالإقبال على التطبيق المتزايد للنوع الثانى .

قراءات اضافية :

(1) Schumpeter, J. A., **History of Economic Analysis, Op. Cit.**, Part III, Chs. 5 and 6.

— فى هذين الفصلين سيجد القارئ عرضاً مفصلاً وممتعاً لأفكار المدرسة الكلاسيكية فى الاقتصاد السياسى بصفة عامة ، بما فى ذلك ما يتصل منها بالمسألة السكانية وعملية التنمية الاقتصادية (خاصة فى الفصل الخامس — البند السادس) .

(2) Meier, G. M., and Baldwin, R. E., **Economic Development : Theory, History & Policy,** (New York : Wiley & Sons, 1962), Part 1, Chs. 1 and 2.

— فى هذين الفصلين سيجد القارئ معالجة تفصيلية للفكر الكلاسيكى فى التنمية — بما فى ذلك النموذج الماركسى — ولكن لم يحظ المتغير السكانى بتركيز وإبراز كافيين ، ولعل السبب هو اهتمام الكاتبين بسرد الأفكار الإنمائية لكل مفكر على حدة . وبالتالى على من يرغب معرفة مساهمة كل مفكر أن يرجع إلى هذا الكتاب (خاصة فيما يتعلق بأفكار آدم سميث وريكاردو وماركس) .

(3) **Higgins, B., Eeonomic Development : Principles, Problems, and Policies,** (London : Constable & Co., 1959) Part II, ch, 3.

— دراسة ممتعة ومفصلة عن النموذج الإنمائى الكلاسيكى بصفة عامة ، والنموذج المالثوسى للتنمية بصفة خاصة .

(4) Thompson, W. S., **Population Problems,** Op. Cit., Ch. III.

— فى هذا الفصل ، سيجد القارئ عرضاً مفصلاً لبعض النظريات الاشتراكية والطبيعية فى السكان ، مع مقتطفات لجوهر هذه النظريات من مصادرها الأصلية .

(5) Thomlinson, R., **Population Dynamics, Op. Cit.**, Ch. 4.

— يحوى هذا الفصل جزءاً مختصراً عن النظريات السكانية فى القرنين التاسع عشر والعشرين . ويتعرض المؤلف للنظريات الرئيسية ذات الطابع الاقتصادى والسياسى والاجتماعى ، والبيولوجى والوراثى ، ثم الرياضى — بصورة مقتضبة .

(6) Spengler, J. & Duncan, O., **Population Theory and Policy, Op. Cit.**, Chs. 1, 2 & 3.

— فى الفصل الأول : ورقة وولف ، والثانى : ورقة لوتكا ، والثالث : ورقة كاوجل . فى هذه الأبحاث سيجد القارئ عرضاً مفصلاً لبعض المحاولات الرياضية للمسألة السكانية .

(7) U. N., **The Determinants and Consequences of Population Trends, Op. Cit.**, Ch. III

— سيجد القارئ فى هذا الفصل عرضاً موثقاً لكل النظريات السكانية التى جاءت بعد مالثوس ســـــواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو طبيعية أو رياضية . وعلى من يرغب أن يعرف المصادر الرئيسية فى الفكر السكانى (حتى منتصف هذا القرن) أن يرجع إلى البيليوجرافية ص ٣١٩ — ٣٦٩ .

فهرس

صفحة

صفحة

صفحة

رقم الإيداع بدار الكتب ١٦١٤/١٩٧٠